



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة (اليوم الثالث)

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ٢٣/ جمادى
الآخرة/ ١٤١٤ هجريه الموافق ١٢/٧/ ١٩٩٣ ميلادية

الجلد (٣١)

العدد (٤)

جدول الأعمال

صفحة

٣

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - سعادة الدكتور عبدالله خطاب.
- ٣ - استكمال مناقشة السادة النواب للبيان الوزاري وقد تحدث السادة النواب التالية
اسماءهم.
- ١ - السيد سمير حباشنة.
- ٢ - السيد عبدالرؤف الروابدة .
- ٣ - السيد فياض جرار.
- ٤ - الدكتور مصطفى شنيكات.
- ٥ - السيد عبدالعزيز جبر.
- ٦ - السيد جمال الخريشا.
- ٧ - الدكتور احمد الكوفحي.

هكذا من الأعمال

صفحة

- ٨ - السيد عبدالله اخوارشيد.
- ٩ - الدكتور هاشم الدباس.
- ١٠ - السيد احمد الكساسبة / وقد تكلم ايضاً بالنيابة عنهم سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله خطاب.
- ١١ - السيد خليل حدادين.
- ١٢ - السيد ابراهيم شحدة زيادة.
- ١٣ - السيد طلال عبيدات.
- ١٤ - الدكتور عوض خليفات.
- ١٥ - السيد صالح شعراطة.
- ١٦ - السيد عبدالرحيم عكور.
- ١٧ - السيد عبدالكريم الدغمي.
- ١٨ - السيد حماد ابو جاموس.
- ١٩ - الدكتور عبدالله المكايلة.

٤ - ما يجد من اعمال.

٥ - تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

* عينت يوم الاربعاء الموافق ١٢/٨/١٩٩٣ صباحاً.

١٢١

محضر الجلسة

- ٩ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط
 - ١٠ - معالي السيد احمد العقيلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
 - ١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
 - ١٢ - معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة
 - ١٣ - معالي السيد سامي قموه : وزير المالية
 - ١٤ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية
 - ١٥ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية
 - ١٦ - معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين
 - ١٧ - معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل
 - ١٨ - معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية
 - ١٩ - معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات
 - ٢٠ - معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس : وزير الصحة
 - ٢١ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية
 - ٢٢ - معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم
 - ٢٣ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار
- في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٢/٧/١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة) لليوم الثالث من الدورة (العادية الأولى) برئاسة (دولة السيد طاهر المصري) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي) .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا أحد
- وتغيب بمعدرة من الأعضاء السادة : د. عبدالله خطاب.
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد.
- وحضر من الحكومة
- ١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع
 - ٢ - معالي الدكتور معن أبو نوار : نائب رئيس الوزراء
 - ٣ - معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي
 - ٤ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل
 - ٥ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
 - ٦ - معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية
 - ٧ - معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الشباب
 - ٨ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري.

هكذا من الأعمال

٢٤- معالي السيد اديب الهلوسة : وزير النقل
٢٥- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة
٢٦- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة
٢٧- معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة
٢٨- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة
٢٩- معالي الدكتور عبدالرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان

وحضر من الامانة العامة السادة :-

١- الدكتور حسين ابو عرابي

٢- السيد علي الحسين

٣- السيد حمد الغريز

٤- السيد غسان النجداوي

١- افتتاح الجلسة -

دولة رئيس المجلس : النصاب قانوني ونستأنف الجلسة لمناقشة البيان الوزاري كما قلنا في نهاية جلسة اول امس، اول المتحدثين سيكون السيد سعد هائل السرور وهو غير موجود كما ارى.

لذلك سيكون اول المتحدثين السيد سمير حياشنة فليفضل.

السيد سمير حياشنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

اسعدتم صباحاً، قبل ان ابدأ كلمتي اتوجه الى السيد وزير الاعلام والاخوة الاعلاميين

بضرورة ان يتوخوا عكس حقيقة ما يقول النواب في التلفزيون والاذاعة، والا تحتجز فقرات تعبر عن ان النواب كانوا الى جانب الحكومة.

يعني حتى اذا تم الاجتزاء فترجوا ان يكون الاجتزاء امين وان يأخذ فقرات من كافة خطابات الاخوة النواب.

دولة الرئيس حضرات الزملاء : في بداية عمل مجلسنا / مجلس نواب الشعب، اسمحوا لي ان اتقدم اليكم بالتهنئة الحارة بشقة ابناء شعبنا المعطاء في محافظات كافة، مع تمنياتي ان تكون بحجم الثقة الغالية، وان يمثل مجلسنا لبنة هامة ونوعية في بناءنا الوطني السائر باذن الله بعزم القيادة وازادة الشعب وصدق تعبيراته السياسية نحو الديمقراطية والتقدم.

لبناني الاردن النموذج، القابل للاحتذاء على صعيد المجتمع الديمقراطي الذي يحترم حقوق الانسان ويحقق العدالة الاجتماعية. ذلك ان الديمقراطية السياسية والاجتماعية، كتنقيض للقمع ومصادرة الرأي الاخر وكنقيض للمفكر والتباين الاجتماعي، هي المقدمة المادية للاستقرار الاجتماعي والسياسي وهي بالتالي المقدمات المادية لان يتحول الاردن من الحالة الغالبة عليه في معظم الاحيان وهي التأثير الدائم بالاحداث الى الحالة المأمولة وهي التأثير بها بصورة مستمرة وإيجابية، ذلك لاننا الان نحمل المشروع القومي بوحدة من اكثر محطاته صعوبة، في زمن تعيش قوى الردة والاكفشاء والقطرية في حالة استرخاء وسيطرة... وبالتالي فان المرشحة القومية

ليست كلمة او خطاب فحسب بل هي آلية... والآلية الأقدر هي الديمقراطية..

فاذا كان التحرير لا يأتي الا بالوحدة.

واذا كان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والشعبي لا يكتمل ولا يتجدد الا بالوحدة. فان الوحدة ذاتها لا تتحقق الا بالديمقراطية فالديمقراطية السبيل الوحيد للوحدة بعد ان جرينا السبل الاخرى ولم نصل إلى المبتغى النبيل.

اذن فالديمقراطية ايها الاخوة ليست مطلباً وطنياً على صعيد الاردن انما هو نضال وحدوي بمنظوره القريب...

فالوحدة التي نعتقد بانها بعيدة هي قرية في نفس الوقت اذا ما تحقق شرطها الرئيسي في اكثر من قطر وهو الديمقراطية فليولوا ان الديمقراطية وقد سادت اكثر من قطر عربي فهاذا يكون بيننا وبين الوحدة... قرارات برلمانية او استفتاءات شعبية، في كل الاحوال تكون النسبة نسبة القائلين في الوحدة العربية الذين يقبلون الوحدة اقرب مما نعتقد ونسبة ٩٩،٩٪ ولكنها هذه المرة هي نسبة حقيقية وليس بها ما يدعو إلى التندر كما هي العادة.

وأعتقد ايها الاخوة النواب الاعزاء ان هذا يدفعني إلى تشخيص المهمة الاولى والتحدي الاهم امام مجلسنا الا وهي ترسيخ الديمقراطية والتعامل معها كخيار حياة لا عودة عنه، ودره كل الاخطار الداخلية والخارجية بقراها المختلفة حماية لبناءنا الخلدج وسعيّاً نحو نضجه واشتداد عوده. علماً بان

الديمقراطية ليست حرية شخصية وليست حرية التعبير وبناء الاحزاب فحسب بل هي المجتمع الذي يحقق العدالة الاجتماعية وينصف فئاته التي عانت ولا زالت تعاني من مراحل التفرد بالقرار الاقتصادي وتوجيهه لخدمة فئات محدودة على حساب السواد الاعظم من شعبنا، وان الديمقراطية الناجزة والحقيقية هي التي تبني دولة القانون والمؤسسات وهي التي تنهي الاحتقان الاجتماعي السائد الان، وتعيد للمجتمع توازنه الذي افتقده منذ ان تم اغتيال الطبقة الوسطى، عنصر الارتكاز الاجتماعي والسياسي، التي انتهت الى جموع فقيرة تغالب الجوع والبطالة والعوز في الوقت الذي ازدادت به الشرة الوطنية بل وتضاعفت عشرات المرات دون ان تسهم في تحسين الاوضاع المعيشية بصورة متوازنة وعادلة على الصعيدين الجهوي والقطاعي.

اننا ايها الاخوة امام تحدي وطني كبير لا يتم انجازه الا من خلال رؤية وطنية شاملة تعمل على اعادة توليف الامكانات المادية والبشرية المتاحة وفق معادلة اكثر جدوى واكثر عدالة. وهو الهدف النبيل الذي يعيد إلى مجتمعنا توازنه ويمكنه بالتالي من ان يرفع سوية مشاركته على الصعيدين العربي والانساني.

وخلاف ذلك فان الحديث عن الديمقراطية يبقى حبراً على ورق وخلاف ذلك فسيسبق ابنائنا محضرون مواقعهم باظافرهم كما هي الحال حتى هذه اللحظة وخلاف ذلك فسيسبق الخيار الموضوعي في اختيار القيادات غائباً عن ممارسات الدولة

هكذا من العمل

بمواقع قرارها المختلف كما هي الحال الآن وخلاف ذلك يبقى احتمال الارتداد عن الخيار الديمقراطي احتمالاً قائماً ومهدداً لنا ولستقبلنا، خصوصاً وأن الذين اخرجتهم الديمقراطية من الباب يعمدون من الشباك وهذه المرة لاهلكهم مصالحهم فقط بل وسيحركهم قهدهم. وخلاف ذلك سنكون امام وضع قابل للانفجار الله وحده يعلم نتائجه المدمرة على البلد وعلى النظام السياسي وعلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

اذن يادولة الرئيس ويا ايها الاخوة النواب، فالكرة في مرمانا الآن كما هي في مرمى اصحاب القرار على اختلاف اشكاله، وما هو مطلوب منا بالتالي اداء من نوع خاص، اداء ديمقراطي غير رتيب وغير روتيني اداء يجعلنا ندقق في تفاصيل حالتنا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، لنستكشف المبادرة الوطنية الشمولية الخالصة من اي اهواء شخصية، لنعيد الامور إلى نصابها ونحقق للاردن الحماية والاستقرار الداخلي اللذين لان يلعب دوره العربي والانساني بالوجه الاكمل الذي نريد وان هذه المهمة / التحدي، تتطلب منا ان نارس الموضوعية باقصى درجاتها بالرقابة والتشريع وتقييم الاداء، وان لانقف مكتوفي الايدي ومكسعي الانواه امام اي زلة صغرت تلك الزلة ام كبرت... وبالتالي نكون امناء على الثقة الشعبية الغالية التي حملت لعقولنا وقلوبنا في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الاردن وتاريخ العرب وتاريخ تطور الصراع مع العدو الصهيوني.

وسوف يفاجئ البعض وخصوصاً من انقادوا بالعواطف وراء تلك الخلافات عندما يجد ان نقاط التقاطع تلك هي كثيرة وكثيرة وتفرق نقاط الخلاف الهامشية والمفتعلة. وعند ممارسة ذلك عملياً في مجلس النواب سوف نستكشف ان شعار الوحدة الوطنية الذي لازال شعار وحسب وقد اخذ طريقه إلى التطبيق العملي، وعندها سنجد ان لا فرق بين المواطنين على اساس جهوي او ملهجي، وان الفرق بينهم هو موضوعي محكوم بالكفاءة والابداع لاغير.

وعند ممارسة ذلك في مجلس النواب سوف نجد ان شعبنا بقطاعاته المختلفة سوف يمارس ذلك عملياً أي سيمارس الوحدة الوطنية، وسوف يتجاوز المواجهات غير الحقيقية التي

يزرعها بين صفوفه اعداء الديمقراطية واعداء التقدم واعداء الوحدة.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : ان انجاز الديمقراطية بصورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية / المعيشية سوف تقودنا إلى ان نعيد للقضية الفلسطينية مكانتها في خطابنا الفكري والسياسي وفي ممارساتنا اليومية، وسوف تصبح القضية الوطنية / القومية المركبة وليست القضية التي آلت مسؤولياتها في زمن الارتداء والقطرية الى الشعب الفلسطيني وحده... خصوصاً وان الصراع مع الصهيونية الذي يبدو انه في طريقه إلى الانتهاء في هذه المرحلة، هو صراع طويل وحضاري، وكل ما في الامر انه يتقل من شكل إلى اخر دون ان يدوب ودون ان ينتهي كما يحلو للبعض ان يعنى نفسه في ذلك، على قاعدة ان الظروف اقوى منا، وان المشروع القومي العربي قد تنأثر إلى اشلاء ولا امل بعودته إلى الصدارة... خلاف الحقائق التاريخية الماثلة للعيان في الزمنين البعيد والمعاصر، والتي تؤكد ان هذا المشروع لايموت، وان هذه الامة اي الامة العربية تمتلك مطعوماً خاصاً ضد الفناء او التحلل.

وان ذلك ايها الاخوة يقودنا إلى العمل على توضيح خطابنا الفكري وتحديد بنوده موضع البرامج المتكاملة لتسليح الشباب به في وجه التطبيع وفي وجه تقليد انماط الاستهلاك الغربية التي هي سلاح الاستعمار الجديد في السيطرة على الامة والقضاء على مستقبلها، وان ذلك يتطلب جهداً نوعياً علمياً من قبل

الجهات المختصة التربية، الجامعات، الثقافة، الشباب كوزارات بالإضافة إلى الجامعات والاحزاب لبلورة هذا الخطاب الذي سيحمي الشباب ويسلحهم من الداخل في وجه اعاصير الاغتراب والتفريغ.

هذا على الجانب الاستراتيجي الذي يقتضي منا ان نكون في موقع المبادرة لتشكيل الفرق الوطنية من داخل مجلس النواب ومن خارجه للاضطلاع بهذه المهام الفكرية الكبرى، والتي ستجد سبلها للتواصل مع قوى العمل القومي والاسلامي الديمقراطية والتقدمية على طول ساحة الوطن العربي الكبير.

اما على الجانب العملي الراهن، وهو المتعلق بمناقشة الحكومة وبيانها الوزاري، انني لم اذكر يا اخوان هذه المقدمة الفكرية والسياسية من باب الخطابة وإنما الولج الى الموضوع الرئيس وهو مناقشة الحكومة.

اما عن الجانب العربي الراهن وهو المتعلق بمناقشة الحكومة وبيانها الوزاري، فبالانطلاق من تلك المحددات الرئيسة التي ذكرت فاني اعتقد ان هذه الحكومة لم تكن كما انها لن تكون بحجم التحديات الكبرى، ولن تكون بحجم المأمول على الصعيدين الوطني والقومي.

ولهذا اسبابه، وهي اسباب مشتقة من ممارسة هذه الحكومة طوال الفترة التي اضطلعت بها بالمسؤولية، فكانت خاسرة في اغلب مناحي اداءها علمياً بان نقاش الحكومة هو استحقاق دستوري ليس له علاقة بآرائنا

كلنا من أشغول

ببلدنا ومؤسساته وعلى رأسها مؤسسة العرش بقيادة الحسين حفظه الله...

مستقبل المرء يكمن في ماضيه وربما لنا الحظ ان لهذه الحكومة تاريخ يمتد حوالي الست اشهر كماضي يشكل المرة التي يمكن ان نناقشها من خلالها.

على الصعيد الديمقراطي.

هذه الحكومة قامت بحل البرلمان السابق لاسباب واهية وغير مقنعة وجوهر هذه الاسباب ما سمعنا على لسان رئيس الوزراء مؤخراً، اثناء لقائي من ضمن التكتل النيابي الديمقراطي بدولة الرئيس سمعنا على لسانه وهو ان بعض اعضاء مجلس النواب السابق السبب الرئيسي للحل، قد جابهوا حكومته بالنقض والاعتراض فيا كان منه الا وان حل مجلس النواب... تخيلوا اخواني النواب كم هي سهلة التراجع عن الديمقراطية وحل واحدة من اهم مؤسساتها واذرعها وهو مجلس النواب لهذا السبب.

تخيلوا كم هي سهلة مسألة التراجع عن الديمقراطية في سلوك رئيس الوزراء، وتخيلوا كم هو سهل سلوك بعيد عن ما يؤكد جلاله الملك من ان الديمقراطية بالنسبة للاردن هي خيار لا رجعة عنه.

قامت هذه الحكومة باقرار التعديل على قانون الانتخاب الصوت الواحد للمواطن الواحد وهو الامر الذي كان من المفروض ان يتم كنتيجة الى حوار وطني شامل... وهو ما امرت به القيادة السياسية... تذكرون في حينها

بان القيادة السياسية قد قالت بان اي تغير على قانون الانتخابات سوف يأتي كنتيجة لحوار وطني شامل، وجاء قانون تعديل الانتخابات وقالت الحكومة انذاك بانه قد جاء نتيجة حوار وطني شامل مع اننا في ساحة العمل العام لك افراد ولك احزاب سمعنا بهذا الحوار الوطني الشامل لم نسمع بذلك لكن قيل لنا ربما تم الحوار داخل اروقة مجلس الوزراء ومع ذلك فانني اشك في ذلك ان الاخوة الوزراء قد ساهموا في كذا حوار.

قامت الحكومة بمنع موظفي الدولة من الكتابة في الصحف، بالاستناد إلى فقرة صفراء موروثة من العهد الذي لا ترغب به ولا ترغب ان نتذكره وهو عهد ما قبل السنوات الديمقراطية الاربعة.

استندت الحكومة إلى هذه الفقرة الصفراء وقررت ان تمنع الابداع والمبادرة لدى موظفي الدولة، وانا اعلم تماماً السبب الكامل وراء ذلك ان رئيس الوزراء لا يرتاح الى كاتب او اكثر من الكتاب، ليس الا. حتى في زمن ما قبل الديمقراطية قبل السنوات الاربع الاخيرة عندما كانت الحكومات ترد ان تمنع احد من الكتابة تسميه بالاسم - ما شاء الله - في عهد الديمقراطية يؤخذ قرار الاخضر واليابس من نفس القرار وهذا ما تم فعلاً لمنع موظفي الدولة من الكتابة في الصحف.

قامت الحكومة بالغاء محاضرات لمفكرين عرب جاءوا إلى الاردن ضيوف على الاحزاب وضيوف على متدياننا الثقافية والفكرية جاءوا إلى الاردن على اعتقاد بان هذا البلد ينعم

بالديمقراطية.

جاء هؤلاء المفكرين ومنعوا من ان يقيموا محاضرات فكرية لاتحدث هذه المحاضرات الا عن الديمقراطية، الا عن الوحدة، وفي اكثر من موقع وفي اكثر من محاضرة، منع اكثر من مفكر عربي من ان يقول محاضراته.

اكثرت من ذلك في مهرجان القدس دعيت مغنية لتغني في عان على هامش مهرجان القدس تم منع هذه المغنية مع انه يسمح لعشرات المغنيات يومياً ان يغنوا في عان. هذه المغنية تنفرد عن بقية المغنيات والمطربات انها تشدو إلى الوطن والحرية فتم منعها من ان تغني في مهرجان القدس او على هامش مهرجان القدس، وقرار اخير قامت الحكومة بمنع تأسيس المتديانات الفكرية وأخرها متدي الفكر والاشتراكية وهذا كان من صلاحيات وزارة الثقافة ويستأنس برأي وزارة الداخلية اما ان يصبح القرار إلى وزارة الداخلية فهي لعمري عودة عن الديمقراطية وعودة عن دولة المؤسسات والقانون التي نسمى اليها، قامت الحكومة كما ذكر ربها بعض الزملاء بالامس بافتتاح اجتماعات الاحزاب ومراقبة اعمالها سواء داخل مقراتها او خارج مقراتها مع ان هذه الاحزاب احزاب مرخصة من قبل وزارة الداخلية واحزاب اعلنة ايمانها وقناعتها في الدستور وفي الميثاق الوطني الذي شكل الجامع الفكري والسياسي للشعب الاردني ولقواه ولتعبيراته، غيضا من فيض مثل ما يقولون إلا انه سأخذ وقت طويل من وقت البرلمان لو ذكرت مئات الممارسات غير

المسؤولة التي تجعلنا بالنهاية نخاف على الديمقراطية من اداء هذه الحكومة ان هي استمرت في موقع المسؤولية، مما بناه الشعب وقيادتها ايها الاخوة خلال اربع سنوات وحكوماته المتلاحقة طوال العهد الديمقراطي انا يعتقد هو مهدد بالزوال باسرع ما نعتقد، بزوال ماذا؟ بزوال إلى رغبة القائد وحلم الشعب وطموح الامة انها الديمقراطية، الشعب العربي كله ينظر إلى الديمقراطية الاردنية بانها تختبر الديمقراطية العربية لاستطيع ان نسلم الديمقراطية الاردنية التي هي جوهر المشروع النهضوي العربي إلى حكومة لانهتم الديمقراطية ولتقبضها بشكل على محمل الجد،

دولة الرئيس الزملاء النواب : كل ذلك إتى قبل ان يأتي مجلسنا الى موقع المسؤولية التشريعية والرقابية، اما بعد ان اتى فان الطامة اكبر والمصيبة اعظم، فقد تجاهلت الحكومة مجلس النواب تجاهلاً عملياً عندما اشاحت بوجهها عنه ورفض رئيسها التشاور الفعلي مع البرلمان وتياراته المختلفة في كافة الامور المطروحة علينا وعلى الحكومة... وهي اموراً ليس من حق الرئيس التفرد بها... مستقبل البلد والحكومة وتشكيل الحكومة ليس من حق الرئيس ولا من حق السلطة التنفيذية هذه احد نقاط التشارك والمسؤولية الوطنية المشتركة بين البرلمان والحكومة، وقد نسخت الحكومة عرف دستورياً معمول به منذ ان تشكلت الدولة الاردنية، وهو تقديمها لبيان وزاري واكتفائها بخطاب العرش، واعتقد ان الامر

هل هذا من العمل

لا يتعلق بأهمية الحدث ذاته خطاب العرش تضمن كثير من النقاط السابقة والرؤية المستقبلية لكننا أمام عُرف دستوري، عُرف انجسته الحياة الديمقراطية الاردنية الذي يبدأ اليوم بالاعتداء على عُرف يعتدي على اعراض اكثر اهمية في سياق التدرج من حيث الاهمية بين الاعراف الدستورية والديمقراطية في الاردن.

كذلك فقد قررت مفردة ريبا رئيسها فقط دولة الرئيس ان لا نواب في الحكومة مع ان ذلك كان يمكن ان يصبح ممكناً بالتشاور مع البرلمان. انا دولة الرئيس والاخوة النواب كلنا من خلال مناقشتنا كلنا مع هذا التوجه، لكن لسنا مع توجه يفرض علينا من فرد او من السلطة التنفيذية نحن مع هذا التوجه عندما يكون نتاج إلى مناقشة البرلمان والحكومة ويكون نقطة تقاطع وصل لها البرلمان والحكومة، بل ونؤكد إلى اخواننا النواب التي اتبىح لهم ان يجلسوا مع دولة الرئيس بانه رفض بان يعطي كلمة واضحة بانه مكلف فعلاً بالاستمرار في الحكومة لم يعطي النواب هذا الحق بمعرفة ان الرئيس مكلف او غير مكلف بالحكم، مع اننا نسمع من صالونات عيان بانه قد كلف بالحكم وإن الرجل يجري مشاورات باجراء تعديل على حكومته، بل وعندما ابلغنا بقراره بانه لا يريد نواب في الحكومة استجبنا وإن التحدث الآن استكمال لبرنامجي في التجمع البرلماني النيابي اننا قد قبلنا بهذه المسألة ليس ارضية رغبة الرئيس ولكن على ارضية ايماننا، لنجرب الاردن الفصل

بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ونحن مع هذا الفصل لكن ليس بالطريقة الميكانيكية التي قامت بها الحكومة، كنا مع هذا الفصل بالتجمع وابلغنا دولة الرئيس لكن لنا حق بان نسمي الممثلين للتيارات الفكرية والسياسية في البرلمان في الحكومة، ايضاً هذا الحق لم يعطى لنا وتم تجاوزه بمنافرة اعتقد انها كانت مكشوفة لنا في البرلمان وفي التجمع النيابي الديمقراطي.

فكان الفصل ايا الاخوة بين السلطتين فصلاً ميكانيكياً لا يهدف في المحصلة إلا إلى تهميش دور مجلس النواب وتعزيز ما حاولت الحكومة ان تسريه للصحافة من ان هذا المجلس مدجن ومضمون وفي جيب الحكومة العتيدة ولا ادري من اين نفد إلى شعبنا باننا يمكن ان نكون مدجنين على حساب شعبنا وعلى حساب حقوقه، لن ندجن إلا لله عز وجل ولن يكون لنا ولاء إلا لهذا الوطن وإلى قيادته ونقطه.

لقد رفض رئيس الحكومة مبدأ التشاور مع النواب من اساسه وكل ما نشر وهذه للاخوان الصحفيين في الصحف حول هذا الامر هو محض خيال لم يتم ابداً وكانت لقاءات الرئيس مع البرلمان هي اقرب الى الدردشة أو اللقاءات العريية وحديث الذكريات واعتقد انها من باب رفع العتب ومن باب ان يقال للصحافة بان الحكومة تشاور البرلمان لا اكثر ولا اقل وقد جاء التعديل الوزاري الاخير بغير علم مجلس النواب وبغير رضى تياراته لسبب اننا لم نعلم بهذا التعديل وجاء التعديل محاولة من

الرئيس ليؤكد سطوته واستفراذه على قاعدة قطع رأس القط من اول ليلة القصة التي نعرفها جميعاً، اذا مرت السلطة التنفيذية وهذه الحكومة من هذا المجلس ففعلاً ستكون قد قطعت رأس القط من اول ليلة وسيهمش هذا المجلس ليس اليوم ستعطي سابقة وربما عرف جديد ان مجلس النواب في جيبة الحكومة ومدجن مادام الحكومة قادرة على قطع رأس القط من اول ليلة. وكل ذلك عسى ان يهاب البرلمان فتمضي الامور سهلة للحكومة وفق تصور الرئيس ولا غيره ودون الدخول في مضمون التعديل لا اريد ان اناقش بين الوزراء اخوان اعزاء نحتريمهم ولكن لهم كل تقدير ولانشكك في مرجعيتهم الوطنية والقومية لكن دون الخوض في هذا التعديل اريد ان أثبت بعض النقاط المتعلقة بشكل التعديل.

خير البلديات يوضع في غير مكانه دكتور عبدالرزاق النصور اشتغل رئيس بلدية (١٢) سنة يوضع في الاشغال والذي سبق وزير اخر وضع في النقل يوضع في غير مكانه السيد طاهر حكمت عمل وزير نقل يوضع في العدلية ريبا يكون مناسب لكن اذا ما أربطه بالقاضي الاستاذ ذيب هلوسة في العدل ووضعت الاستاذ طاهر حكمت في النقل، والقاضي هنا يعمل في النقل والطبيب البشري يوضع في الاشغال. عفواً الطبيب البشري العام في الطب الدكتور طارق السحيمات يوضع في التلفزيونات، وخير الاقتصاد يوضع في الاعلام الاستاذ جواد عناني علمنا ومنذ ان تعرفنا عليه خير اقتصاد ويوضع في الاعلام،

وخير الاعلام فوز ابو الغنم يوضع وزير بلا وزارة، وتقديري يا اخواني هو تجسيد نافر بعكس قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب، وكأننا نعمل لعكس القاعدة، يا اخوان في قراءة مستشار المانيا السابق اكتشفوا عميل لـ كي جي بي، فقال وهو مستشار لمستشار المانيا كنيته رئيس الاشتراكية الدولية قبل عشر سنوات (برانت) قالوا لبرانت لهذا الجاسوس طيب انت من خيرة موظفي الدولة الالمانية ماذا تصنع بجانب هذا المستشار؟ وماذا خدمة الـ (كي جي بي)؟ قال شغلة بسيطة فقط كنت عندما يستشيرني رئيس الوزراء اقترح عليه وانا مريض فقتة ان يضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب، هذه كانت مهنته، ان يجرب الدولة الالمانية بخريطة اختصاصاتها، وهذا ما يتم الان ولكن مع الاسف ليس بيتنا (كي جي بي) ولا موساد ويتم على ايدي ابناء الوطن شباب وطنيين نعتز فيهم ونحترمهم، وكل ذلك دولة الرئيس اخواني النواب، لن يؤدي للاصلاح الاداري واللامركزية والاداء ورفع اداء الدولة الذي يتحدث فيه رئيس الوزراء والحقيقة انني حاولت ان اتأمل ذلك في محاولة للبحث في عقل رئيس الوزراء عن سبب ذلك وهو بالتأكيد ما اعلمه انا وما يعلمه الاخوان البرلمانيين حول اختصاصات الوزراء، رئيس الوزراء يعلمه اكثر منا فلم اجد الا الدهنية ذاتها هذه الدهنية امام اي قرار لتخرج نفس الدهنية التي لا تريد الرأي الاخر ولا تتحمل وجوده فاثرت حتى يبقى الوزير الاول وهو

كلنا من الاخوة

رئيس الوزراء وزير كل الوزارات مادام الوزراء ليسوا اصحاب اختصاص او خبرة في حقل المواقع التي كلفوا بإدارتها، ارجو ان نجد اجابة اخرى لتحقيق عكس قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب وارجو ان نجد اجابة مقنعة وعقولنا مفتوحة للاقتناع اذا كانت الاجابة مقنعة، في هذا السياق نفسه في مستوى ادنى من الوزراء لا ندرى على اي من القواعد يتم تعيين بل واختيار الاشخاص للملء الوظائف العليا في الدولة ومؤسساتها وشركاتها، هل هي على قاعدة حزبية؟ ان كان كذلك فان بقية الاحزاب الدستورية المرخصة يا دولة الرئيس ويا اخواني النواب، تطالب في حصتها في التعيينات اذا كانت القاعدة حزبية موضوعية فليقال للاحزاب الاخرى تعالوا وقدموا ملء الشواغر الرئيسية في الدولة، اما على قاعدة قرابة الدم ام من الولاء لشخص الرئيس وقد اتفقنا في الاردن منذ المصالحة الوطنية ان لا ولاء الا للوطن ولا للقيادة السياسية لا يوجد ولاء اخر، وبطبيعتنا يا اخوان نحن الاردنيون نراه معتقدين واحنا مبئين من الجوع الاردني تراه ميت من الجوع، لكن معتقد حاط اعقاله هنا، ليس لنا ولا إلا للوطن وإلى مشروعنا إلى قيادتنا السياسية ونقطه، فاذا كان ملء الوظائف الرئيسية في الدولة يحتاج إلى ولاء من نوع اخر، فليبق دولة الرئيس وحكومته العتيدة انه لن يتم لها ذلك وان تم بصورة مؤقتة او عرضية او شخصية، لن يتم لن يصح إلا الصحيح سيخسر الامور بطريقة صحيحة، ام على

قاعدة تبادل المنافع يا اخي والله شعبنا ليس مالدیه ان يقدمه كأن تكون اليوم مستشار ويأتي اليوم الاخر لتصبح وزيراً أو امين عام او مستشار بالواسطة، هذه المسائل لدينا عليها يا دولة الرئيس ويا اخواني النواب امثلة كثيرة لانريد ان نقولها لاننا لن ندخل في خانة التجريح الشخصي، لكن اذا ما تم الحديث ستشار هنا في البرلمان تبادل المنافع هذه اتصلوا فيه اخوان من جامعة مؤتة يسألون عن اسس التعيين في جامعة مؤتة، العمادات، الادارات، رئاسات الاقسام كلها تتم على اسس غير موضوعية، جلالة الملك في خطاب التكليف لهذه الحكومة قال بما معناه ان تولي جامعة مؤتة رعاية خاصة لا ادري ما هو السبب يمضي (ست اشهر) على هذه الحكومة ورئيس جامعة مؤتة رئيس بالوكالة قلة كفاءات في الاردن، قلة حملة دكتوراة، قلة خبراء، قلة علماء، لماذا لا يكون لهذه الجامعة رئيس ككل الجامعات الاردنية الاخرى، وان يأتي هذا الرئيس على اسس موضوعية ايضاً، لان ما يتم الان في اروقة جامعة مؤتة يدفع الشعب الاردني وموظفي جامعة مؤتة جزء منه إلى ولاءات من نوع خاص الذي سبق وقلنا ونحدثنا عنه.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : المرحلة الدقيقة التي نعيش لاحتاج إلى خبراء تكتفراط مع تأكيدني انني احترم الكثير من الزملاء والاخوة الوزراء في مواقع القرار، اننا نحتاج إلى سياسيين اصحاب مرجعيات فكرية واضحة فاداء الحكومة خلال المنظور من الزمن

اشهر وليس سنوات يمثل عاملاً هام في صياغة مستقبلنا الوطني والقومي. وبالتالي فان الحكومة والحكم لا يجوز ان يسلم بهذه الفترة إلى موظفين بل إلى من يتحملون المسؤوليات في مجريات العمل العام وذلك يدفعني للحقول وضرورة وجود النواب في موقع المسؤولية، فكونا من نعمة مستوزر هذه، اخواني هذه عصا على رأس النواب وعلى رقابهم، الوزارة موقع خدمة عامة مثل بقية المواقع وعندما يقول البرلمان نريد وزراء نواب فهذا ليس على قاعدة الاستيلاء، على قاعدة تحمل مسؤوليات مباشرة في ادارة مرحلة دقيقة وصعبة من تاريخ الاردن. استعير تعبير اخي محمد داوود بالامس اذا كان هناك مستوزرين فهناك مستوزين ونحن لا نقول ان هناك مستوزين ولا هناك مستوزرين. هناك طموح لان يكون اصحاب القرار في موقع المسؤولية وليس اجدر من ممثلين الشعب ان يكونوا في موقع المسؤولية او من ينيبهم عنهم، نحن لا نتمسك ان نكون وزراء بشخصنا يا اخوان نحن نقول انه اذا كان هناك رغبة في الفصل والتجرب هذه التجربة نريد ممثلين للتيارات الفكرية والسياسية الموجودة في البرلمان. انا التحدث عن اشخاص، انا اذا كان هناك من يمثلني في مجلس الوزراء على الصعيد الفكري والفهم الدقيق لهذه المرحلة الدقيقة فكأنني موجود.

ايها الاخوة النواب : اما على صعيد الاداء الاقتصادي خلال الست اشهر ايضاً فيكفي ان نذكر بان هذه الحكومة قد بدأت عهدها بسلسلة من قرارات رفع اسعار المواد الاساسية وعلى رأسها الطاقة، وخصوصاً مشتقاتها التي يحتاجها السواد الاعظم الفقير من شعبنا، بل وبدأت في سلسلة وتذكرون تماماً رفع اسعار الكاز والكهرباء ربنا من اول القرارات التي اتخذتها الحكومة وقيل انذاك انها ستوحد اسعار الطاقة حتى لا يصير غش، ونحن نعرف انه ٩٠٪ من شعبنا يتدفى على الكاز، اخذت هذه القرارات في باكرة عهدها وهي قرارات غير شعبية وغير مقبولة، بل انها تضع المقدمات المادية لتقليص دور وزارة التموين التي هي ذراع الشعب في الدفاع عن قوته ومعيشته.

يا اخوان وزارة التموين شكلت في الاردن في السبعينات على اثر حالة من الاحتفاد الاجتماعي، جاءت وزارة التموين كذراع لتمكين السواد الاعظم من شعبنا في موضوع الاسعار وضبط الاسعار وتوفير المواد.

لماذا يتم الحديث الان عن تقليص دور وزارة التموين هل انتهى الفقر، اذا انتهى الفقر والله انا معكم ما في داعي لوزارة التموين كلنا نشترى كافيار للاردنيين، لكن الفقر باستفحال ونشددت تحت شعارات ومناشطات كبيرة عن الغاء دور وزارة التموين، واذكر معالي وزير التموين بانه تم تعويم اسعار الزيت النباتي والحب والحبوب المبستر، والحبل على الجرار كما يروح لاننا لا نعلم هذا بالاضافة إلى عدم مراقبة اسعار السلع الاجنبية المستوردة.

هكذا من الأشهر

اتمنى على الحكومة او على اي حكومة قادمة ان تولي وزارة التسموين ودور وزارة التسموين الالهية القصوى لانه بصراحة لم يبقى الا هذه الوزارة الى جانب المواطنين الذين يشكون الفاقة والذين معدلات دخولهم عند خط الفقر او دونه.

اما على صعيد القطاع الزراعي، القطاع الانتاجي الاله في بلدنا فان الامور دولة الرئيس واخواني النواب، تزداد سوءاً فلا تخطيط ولا رقابة على اسعار مستلزمات الانتاج ولا مراقبة حقيقية للمنتجات السامة.

يا اخوان اسألوا جمعيات البيئة، واطلب من الاخوان النواب ان يشكلوا لجنة لبيئة تنسق مع الجمعيات المعنية في البيئة وفي التلوث المتبقية السامة في الانتاج الزراعي الاردني ارجو من الاخوان في الصحافة والتلفزيون ان لا يسيروا هذه النقطة خوفاً على سمعة انتاجنا.

ولكن المتبقية السامة في المنتج الزراعي الاردني من اعل معدلاتها في العالم وهذا خطر وعلى وزارة الزراعة ان تعطي هذه المسألة اولوية خاصة.

الخبراء يقولون انه يصير موت مفاجيء من وراء المتبقية السامة، حليب امهاتنا اللي يرضعوه اطفالنا فيه متبقية سامة اكرر للاخوان في التلفزيون ان هذه النقطة ليست للنشر.

كذلك لا حلول علمية لقضايا التسموين ومن الاله من ذلك عودة الرجل المناسب في

المكان المناسب، اخوانا وعزيزنا شخص احترمه مهدي الفرخان طول عمره قضاها في الضمان وفي مؤسسات الدولة الاقتصادية، وانا باعتقد انه ما دخل على وزارة الزراعة مرتين ثلاثة في حياته، ان يأتي الى حقبة الزراعة ظلم للزراعة كما هو ظلم لشخص نحترمه ونحترم كفاءته.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : اننا نطالب بضرورة ان يكون لدينا فريقاً اقتصادي في الحكومة يتمتع بالانتقاء والارادة الوطنية كعوامل تسير بخط موازي مع الكفاءة والانتقاء والارادة الوطنية عوامل مهمة واذكر اخواني بمحاضرة وزير الطاقة انذاك وهو عضو في هذه الحكومة الان عندما اتم الجليل العربي انه متخلف على الجينات جين مدود، ما يطلع منه شيء (Genetic effects) تأثير وراثي ما يطلع منه شيء ودولة الرئيس يأتي به اليوم ليضعه بين صفوف الوزراء المطلوب منا نعطيه الثقة.

اذا فالانتقاء والارادة الوطنية تسير بخط موازي مع الكفاءة والانتقاء، يعني اول ما يعني النظر الى الآثار الاجتماعية الناجمة عن اي اجراء اجتماعي.

يا اخوان ترى نحضر خبراء هيئة الامم يعطونا الحطة الاقتصادية الصح، لكن خبراء هيئة الامم...

دولة الرئيس، يحضري من الوقت مع انني لم اعلم ان هناك وقت محدد، فاسمح لي بعشر دقائق او اقل.

اي خبير يعطينا رأيه في الموضوع الاقتصادي، الانتقاء والارادة الوطنية يا اخوان هو ربط القرار الاقتصادي بالآثار الاجتماعية المترتبة عليه، ويطلعوا بعض الاخوان الاقتصاديين يقولوا فليضحى الشعب، نحن مع تضحية الشعب اذا كانت التضحية تشمل كافة فئاته الاجتماعية اما ان يطلب من الفقير ان يضحي ومن الاخرين ان لا يضحو ولعمري في ذلك ظلم كبير لمقولات الشعب يجب ان يضحي وهو بالمقابل لا يرى التضحية في كل المواقع، فالشعب الذي يشكو البطالة والفقير، لا تمنى حكومته من ان تسمح بان يكون هناك رواتب بالآلاف شهرياً لأشخاص عاديون لا يمتلكون سر الذرة وهذا التوجه يا اخوان في الحكومة ان هذه الرواتب العالية في المؤسسات العامة او شبه العامة لا مبرر لها.

والله اننا افهم اذا الاردن قرر امتلاك سر الذرة نعطيه الفين او ثلاثة الاف دينار لكن لا افهم واحد معه اقتصاد تقول له هذه ثلاث الاف دينار وبالمقابل خريج الدكتوراة يبحث عن عمل بهائة دينار، هذا كلام غير مقبول وفيه تبايين وفيه ظلم، بنفس الوقت نجد خريج دكتوراة يبحث عن عمل بهائة دينار.

بل هو يرى ويسمع ان بعض كبار موظفي المؤسسات العامة او شبه العامة يقضون جل اوقاتهم خارج البلد بمهمات رسمية اغلبها مفتعل جرياً وراء المياومات المجزية.

وهله يا اخوان بدها تبوء، واحد من مدرء مؤسساتنا المالية وعرفت كلام مسؤول

من في مؤسساتنا المالية المهمة جداً عمر حكومتكم ست اشهر مكث ثلاثة اشهر خارج البلد وانتم في موقع المسؤولية، والله ما اعرف ماهية المهات اللي ثلاثة اشهر من ستة خارج البلد.

مدير مؤسسة اخر وهذا باعتقد من تقرير الاخوان في الرقابة والتفتيش عشرات الاف من الدنانير مياومة واحد من المسؤولين في سنة واربع اشهر كيف هذا بها ذات يجوز في بلد فيه فقر وفيه بطالة وفيه كل المصائب التي نراها.

اخوانا النواب شعبنا يفت في الشاي في الشاي وفي الشمال ايضاً وبني حميدة ولكن خليني اتكلم عن المنطقة التي شفتها. شعبنا يفت في الشاي وموظف يأخذ عشرات الاف من الدنانير مياومات ونحن نتحدث بالمعادلة الاجتماعية.

وارجو من هذه الحكومة اذا حازت على الثقة ان تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، كما ايضاً بصدد الفرق الوطنية، نحن نحتاج الى فريق اقتصادي وطني يتميز بالانتقاء والارادة - فانا نحتاج ايضاً على صعيد المفاوضات السلمية يا اخوان ليلي ايضاً فريق وطني للمفاوضات يستوعب طبيعة الصراع ويجدونه ويتمتع بعنصر الانتقاء والارادة هذا الى جانب الكفاءة ذلك اننا لانسير في موقع متهاافت على السلام حتى ولو كانت اسلاماً كما هو الان مطروح علينا استسلام، ومع ذلك في حالة تمهاافت.

انا اتنى على هذه الحكومة انها تشدد

هكذا من الأعمال

السياسة وراء هذه التصريحات المستعجلة. وبعد واسف على الاطالة وباقى اسطر بسيطة سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس... الاخوان النواب... الديمقراطية يصنعها الديمقراطيون الشموليون وحدهم وذهنية الرئيس الحالي لا تقيم للرأي الاخر وزناً ولا للمؤسسية وزناً، وهي ذهنية غير ديمقراطية هذه ليست شتيمة، يا اخوان في المناسبة يعني يجوز واحد يكون ذهنية غير ديمقراطية لا اشتهم الرئيس، لكنني احاول ان احدد الموقف من الحكومة وان بقيت في موقع المسؤولية اي هذه الحكومة، فسوف تأتي اي هذه الذهنية على كل مكتسباتنا الديمقراطية ومن شرونها على طريقة قصة فار القرع التي تعرفونها جيداً نبش الديمقراطية من الداخل بحيث تصبح شكلاً بلا مضمون.

نطالب هذه الحكومة ان تستقيل رغم انها تضم في ثناياها مجموعة من الكفاءات المخلصة الا انه لا تتاح لها ان تعطي ما عندها في ظل هذه الذهنية التي تقود هذه الحكومة. نطالب الحكومة ان ترحل الى جهة حكومة اخرى تناسب المرحلة تعلي كلمة الاردن بعد ان تصون شأن الاردن الوطني والقومي بقيادة الحسين القائد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: وعليك السلام، شكراً للسيد سمير حاشية المتكلم الان السيد عبدالرؤوف الروابدة والمتحدث الذي يليه السيد فياض جرار.

فراملها في موضوع التهافت على قضية السلام كما نطالب بان تبادر الحكومة إلى جانب جهود جلالة الملك بالعمل على إعادة التضامن العربي والتنسيق العربي في موضوع المفاوضات الى مكانة مؤثرة وان تواصل جهود الحكومات السابقة في فك الحصار الجائر الظالم على العراق وهي الجهود التي تكاد تكون قد توقفت في عصر هذه الحكومة العتيدة.

اخواني اننا سألت واحد من رؤساء حكومات العهد الديمقراطي السابقين ماهي الاولوية الاولى للاردن؟

فذهلت عندما اجابني بانها رفع الحصار عن العراق. هذه الحكومة مطلوب منها ان تواصل هذا الجهد ولا اعني بذلك فك الحصار من طرف واحد، رحم الله امرى عرف قدره، ولكن بالتأكيد للدبلوماسية الاردنية ولقوى العمل العام في الاردن قدره، اذا ما حركت على الاسهام في فك الحصار عن العراق. نحتاج إلى هذا الفريق الوطني للمفاوضات لا تريد موظفين. هناك شخصيات عامة في الاردن قادرة ان تقود المفاوضات ومقتنعة بالمفاوضات لا يتحدث عن غير المقتنعين. وهي بالتأكيد اي هذه المسائل لا تقوى عليها الحكومة الحالية فريستها قد عودنا انه على عجل في موضوع المفاوضات وكان ورائنا عصا وانا اذكر تماماً ان رئيس الوزراء عندما تسلم مسؤولياته قال بانه سيوقع قبل شهر ١١.

يعني لا ادري لماذا هذا الاستعجال وكلكم تذكرون التصحيح الذي جاء من القيادة

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ كلمتي برجاء للصدیق وزیر الاعلام ان یوعز بشطب كلمتي كاملة أو كاملة، فقد كان اجتزاه التلفزيون لكلمات الزملاء غلاً بمعناها، وانصب الاجتزاء على الفقرات الرقيقة المدغدة، وغداً حين یرد دولة الرئيس على كلمات النواب ستبث كلمة كاملة - وهو حق - وسيسمع الشعب رداً على مواضع لم يستمعوا لها في كلمات النواب.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لاعتاب الحسين القائد والاب، وارث النهضة العربية، وحادي ركب الامة في مدلم أيامها، أرفع آیات الولاء والعرفان، مقدراً لجلالته اصراره الحازم - في وجه كل التحديات - على تجذير المسيرة الديمقراطية، ورعاية الحريات وحقوق المواطنين في هذا الحمى العربي الاصيل.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

تربطني بدولة الدكتور عبدالسلام المجالي صداقة وطيدة منذ ما يتوفى على خمسة وعشرين عاماً، وقد عرفت فيه القائد الاداري المنجز، والصدیق الوفي، وله عليّ آياد بيضاء سلفت أذكرها وأشكرها ما حييت، إلا ان أمانة المسؤولية التي حملنا إياها الشعب تحتم عليّ أن اتخي العاطفة جانباً ولا ألقيها، عند

تقييمي لحكومة الدكتور المجالي، سياسة وتنفيذاً وإجراءات وإنجازات، فالصدق مع الصدیق وغيره واجب ولكنه أوجب مع الصدیق، وقدیاً قيل: «صدیقك من صدق لا من صدقك».

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

إن الحكومة الماثلة أمامنا لطلب الثقة، تؤمن بالعلاج بالصدمة الكهربائية التي تدوخ ولا تقتل، وتبقى المصدوم يعيش الرعب من الصدمة القادمة التي لا يعرف موعدها، وقد واجه الوطن من هذه الحكومة صدمات عدة منذ تأليفها، تأتي في مقدمتها الصدمات التالية:

الصدمة الأولى وهي حل مجلس النواب الحادي عشر:

لقد هتفنا جميعاً، وشعباً وقيادة، لعودة الديمقراطية، التي غدت ركيزة أساسية في استقرار النظام السياسي، وكانت وافي الصدمة في مواجهة كل الأزمات التي مرت على البلد والمنطقة في السنوات الأربع الماضية.

وتتشكل حكومة الدكتور المجالي، والمجلس السابق غير منعقد، فلا يكلف رئيسها نفسه ان يبلغ رئيس مجلس النواب وان يتشاور معه، ويتجاوز أعراف التشاور مع الكتل البرلمانية ولو من باب ذو الرماد في العيون، بل ولا يكلف نفسه عناء زيارة رئيس مجلس النواب زيارة بروتوكولية. ويفاجأ الوطن بحل مجلس النواب، دون سبب مرر

هكذا من أناس على

وبناء. إن قانون الانتخاب ابيا الاخوة والاخت لاينظم أموراً تستدعي مثل تلك التدابير ولا صرف مثل تلك النفقات.

٢- يفتر التعديل إلى الشرعية السياسية، لأن القانون المؤقت يعبر عن رأي السلطة التنفيذية في أسلوب تشكيل السلطة التشريعية، ويفترض في الأخيرة أن تمثل الشعب وتكون عينه الرقابة على السلطة التنفيذية. إن إصدار أهم قانون ينظم الحياة الديمقراطية، ويصوغ تشكيلة السلطة التشريعية، خارج إطار الصلاحية الدستورية ومن قبل السلطة التنفيذية اعتداء صارخ على النظام النيابي وإن الأمة مصدر السلطات وفقاً لأحكام الدستور. جميل جداً، أيتها الاخت وأبنا الاخوة، أن يتحكم من يستحق الرقابة في تشكيل السلطة الرقابة عليه، في ديمقراطية مبتكرة تستقبل بها القرن الحادي والعشرين.

لقد كانت الحكومة، بمنتهى الجراءة والتحدي نظراً لغياب مجلس النواب - حين ادعت أن مبررها لإصدار القانون المؤقت، أن القانون إذا عُرِض على مجلس النواب فسيفصله النواب على مقاساتهم ضمناً لتجاربهم، كما أنه لا يمكن لنواب تم انتخابهم بموجب قانون معين أن يغيروه، وأن الحكومة تهدف إلى إبعاد التأثيرات الشخصية والحزبية للنواب... عجيب!!

عجيب!! يعاب على النواب مظنة امكانية تفصيل ممثلي الشعب لقانون الانتخاب على

ظواهر، ودون صدام أو مناكفة مع مجلس النواب لأنه غير منعقد، وذلك باستثناء ردود فعل بعض النواب اعلامياً على استفزازات الحكومة باتهامهم بالاستيزاز. وتأتي الطامة حين لا يكلف رئيس الوزراء نفسه عنه إبلاغ رئيس المجلس بصدد قرار الحل، فلا يعلم بذلك إلا من موظفي المجلس وإثناء دوامه في مكتبه، فيغادره فوراً بسيارة اجرة، حفظاً لكرامته واحتجاجاً صامتاً على تصرف غير منطقي وغير مقبول بأي عرف.

الصدمة الثانية وهي تعديل قانون الانتخاب بقانون مؤقت:

وتدعو الحكومة القوى الوطنية والفعاليات العامة، الى حوار حول تعديل قانون الانتخاب، وبيننا يكتب او يستكتب البعض حول الموضوع في الصحف، والقوى والفعاليات تنتظر التحوار معها، يصدر قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب، لحمة التعديل وسداه: «صوت واحد للناخب الواحد».

إن هذا التعديل مطعون بشرعيته الدستورية والسياسية، علاوة على أنه أسلوب فريد لا مثيل له في الدنيا كلها.

١- يخالف التعديل أحكام الفقرة الأولى من المادة (٩٤) من الدستور، التي تشترط لإصدار أي قانون مؤقت أن يتولى فيه أحد شرطين: أولها أن يكون القانون في أمور تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تشمل التأخير كالحروب مثلاً، وثانيها أن يكون القانون في أمور تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل كمواجهة

المهجوم والطعن بالعملية الانتخابية ونشائجها، وكان ذلك الطعن انفجارياً في بعض الأحيان.

الصدمة الثالثة وهي دعوى الفصل بين السلطات:

لقد جردت الحكومة الأقدام وأكثر من التصريحات، تبشر بمبدأ الفصل بين السلطات، حتى بدأ الأمر على أنه اكتشاف ديمقراطي أردني جديد يستحق التسجيل وإصدار براءة اختراع به، تدعو حكومتنا الرشيدة إلى تفرغ السلطة التنفيذية للحكم، وتفرغ السلطة التشريعية للرقابة، وينبني على ذلك أنه لا يجوز أن يصبح النواب وزراء، ونسوا أن الدستور الذي أقسموا على احترامه يميز ذلك، ولم يأت ذلك النص الدستوري جزافاً. ثم تمادت أبواق الحكومة بالطعن بكرامة النواب، واتهامهم بالاستيزاز، وأن شهورهم تلك قد أدت إلى عدم الاستقرار الوزاري.

مقولة جميلة، وهدف نبيل، وسيف ارهاب جديد يسلط على النواب، فيكمم أفواههم حتى لا يوصموا بشهوة الاستيزاز والمآرب الشخصية، بينما ليس لدى أعضاء الحكومة أي رغبة في الاستيزاز لولا أنهم قد أجبروا عليها بالجاهات والوساطات. وأنهم متزهون عن الفرض، وليس معظمهم مشاريع نواب بالله: الاستيزاز النيابي همة، والاستنواب الوزاري كرامة!!

هل تدلنا الحكومة الرشيدة، على دولة

هواهم، أما إن تفصل الحكومة قانون الانتخاب على مقاسها ومقاس من يلوذ بها أو تعمل لاجله فهو امر ليس عيباً وهو عنوان الديمقراطية المبتكرة.

إن الدستور ينص على عرض القانون المؤقت على مجلسنا في هذه الدورة، وهنا يحق لنا أن نتساءل كيف يتم ذلك - على رأي الحكومة. مادامنا قد تم انتخابنا بموجب ذلك القانون المؤقت. أليس في هذا الأمر دعوة إلى وأد الديمقراطية ودعوة إلى أن تصدر قوانين الانتخاب القادمة جميعاً على شكل قوانين مؤقتة وفي غياب السلطة التشريعية المثلثة للشعب.

٣- إن هذا القانون فريد متفرد في نوعه من العالم، فهل تستطيع الحكومة أن تدلنا على دولة ديمقراطية واحدة تطبق مبدأ «الصوت الواحد للناخب الواحد»، ومع ذلك يكون للدائرة الانتخابية أكثر من نائب واحد؟

لقد أدى هذا القانون، في هذه المرحلة المبكرة من عودة الديمقراطية، وفي غياب التعددية الحزبية المتجلدة في الوطن... أدى هذا القانون إلى أحداث شروخ عمودية وأفقية في جسم الوطن بحيث أصبح الولاء لفئة من الفئات مقدم على الولاء للوطن، ثم امتدت الشروخ إلى جسم الفئة الواحدة، الأمر الذي أودت نقمة وسخطاً تجاوز الحكومة حين أصبح كل طرف خاسر يعتبر النظام السياسي السبب في خسارته، وثار لأول مرة ذلك الحجم من

ديمقراطية يوجد فيها فصل تام ومطلق وكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية لأن نظامها رئاسي بينما نظامنا نيابي برلماني ملكي ورثي، تتمثل السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي برئيس الجمهورية وحده، وهو منتخب من الشعب، ولا يوجد إلى جانبه رئيس وزراء ولا مجلس وزراء، إذ لا يوجد هناك وزراء وإنما موظفون كبار برتبة سكرتير دولة، يعين رئيس الجمهورية كلاً منهم على حدة، ويأخذ على ذلك التعيين موافقة مجلس الشيوخ، كما يأخذ تلك الموافقة على تعيين القضاة والسفراء وغيرهم من كبار الموظفين.

إن الفصل بين السلطتين في النظام النيابي البرلماني هو فصل مع التعاون والتوازن والرقابة المتبادلة. إن من مظاهر ذلك التعاون جواز الجمع بين النيابة والوزارة وحق الوزراء بدخول البرلمان وحق الوزراء الاشتراك في مناقشاته وحق الوزارة باقتراح مشاريع القوانين. أما الرقابة المتبادلة فتتمثل بالسؤال والاستجواب والتحقيق وطرح الثقة بالوزارة، كما تتمثل من جهة أخرى بحق الحكومة بدعوة البرلمان لاتعقاد وفرض دوراته وتأجيلها وحق السلطة التنفيذية بحل البرلمان.

إن هذه الحكومة انتهت الزميلة إليها الزملاء لا ترى من التعاون إلا ما يمثل الرضا بها والتصفيق لها، ولا ترى من الرقابة المتبادلة إلا ما يخصها ولذا تحمل مجلس النواب دون أن يرف لها جفن، أما إن مارس مجلس النواب حقه في البزيل والنبور وعظام الأمور والالهام

بالاستيثار وعدم الاهتمام بالمصلحة العليا للوطن!!!.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

تعني الديمقراطية، فيما تعنيه، أن تتولى الأغلبية الحكم، سواء كانت تلك الأغلبية حزبية أو ائتلافاً بين عدة أحزاب أو قوى وطنية. يمثل حكم الأغلبية بحقها في تشكيل الحكومة، ولا يقتصر ذلك على منح الثقة بحكومة ما، يعلم الله كيف ومن مع تم التشاور على تشكيلها بغياب الأحزاب والكتل النيابية والنواب المستقلين.

سيقولون - ولديهم الجرأة في الرد - أن هذا الأمر لا يتم إلا في الدول التي يتناوب الحكم فيها حزبان، يحكم أحدهما ويعارض الآخر، وما دروا أن تشكيل الحكومة ومعارضتها من داخل مجلس النواب هو السبيل الذي أدى إلى الوصول إلى نظام الحزبين، وبدون هذا السبيل سيبقى الشعب مغيباً فعلياً عن المشاركة في الحكم، إذ يقفز إلى مقاعد الحكم من كان مؤهله في الأعم الأغلب رضا الرئيس المكلف، أو مصلحة ذلك الرئيس، أو مصلحة أطراف حفية تستفيد من تكليف ذلك الرئيس، ولا تعبر الحزبية والنيابية وسيلة إبراز القيادات المؤهلة، وإنما تبقى الشللية والمصالح المتبادلة وسيلة بروز الحكام ووصولهم إلى سدة المسؤولية. ومن عجب، أن نجد الحكومة في توجيهها هذا دعماً لموقفها من فشلوا في الانتخابات النيابية فأصبحت الوزارة الطموح فهي لاحتجاج إلا لرضا

الرئيس المكلف بدلاً من اقتناع آلاف الناضحين. ويزداد العجب حين يندفع بحماس للتأييد من استوزروا متوسلين كل سبيل إلا الكفاءة والالتجاز والابداع، وأن كنا نجد أحياناً تأييداً لهذا التوجه من حسني النية، الذين يأخذون الأمور بظواهرها دون أن يغوصوا في أعماقها.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

ونحي بعد ذلك

الصدمة الرابعة وهي تشكيلة الحكومة:

فاذا هي حكومة اللون الواحد، المؤسّس ببعض خيوط الحرير حتى تلمع فيحبسها الظلماء ماء، فهي تضم مع بعض الحيرة، من كان توزيعهم استحقاقاً لأصوات ذويهم الانتخائية، وبعض من جاء توزيعهم محاولة اغراء حزبية أو تنفيذاً لوعده حزبي، وبعض الناقمين لتصفية حسابات مع فعاليات لا تحبها الحكومة. إن هذه التشكيلة محاولة غير موفقة للاستفراد بالوطن والولاء معاً، وتغيب كل الآخرين، فهي بعيدة عن التوازن في التمثيل العادل للقوى والفعاليات الوطنية والفئات والمناطق المختلفة في المملكة.

إن لي بين أعضاء هذه الحكومة أخوة واصدقاء، أقدر لهم انجازاتهم في كل منصب تولوه، ولكنني انحدث عن التشكيلة بمجملها، كما انحدث عن أسلوب التشاور لاختيار أعضائها، والقوى الخفية والمرفية التي أوصلت البعض إلى سدة الوزارة.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

وينعقد مجلس النواب الثاني عشر، ويكتشف دولة الرئيس أن القوى غير القوى، وأن لممثلي الشعب رأي في الحكومة وفي أعضائها، وهو بحاجة إلى رضا أغلبية هذا المجلس، إلا أنه يخطئ الحساب حين يعتقد أن المجلس مهاون قابل بكل ما يقول، فيتجاوز الكتل والنواب بعدم استشارتهم بشكل التعديل، نواباً كان المرشحون للوزارة أو غير النواب، ويفاجئ مجلسنا بتعديل يمثل رقعة كبيرة فيها مسحة من جهل، ولكن أنى للرقعة مهما كبرت أن تعيد للشوب رونقه وجماله، فاذا بالحكومة تبقى ذات لون واحد ويبقى الاختيار يعتمد على ترشيح الحواريين ومن يلوذ بأذيالهم.

الصدمة الخامسة وهي التعيينات والتشكيلات:

وتأتي بعد ذلك تعيينات المناصب العليا، وهي قيادات التنفيذ والانتجاز، فاذا بها على شاكلة الحكومة، أغلبيتها من لون واحد، أمناء عامين ومحافظين وسفراء ومستشارين ومديري شركات، كانوا قد وعدوا بالفقز إلى المواقع المتقدمة حين قدموا الولاء للحكومة أو لشبحها الخفي، ومع ذلك تحدثنا الحكومة بجرأة عن العدالة وتكافؤ الفرص وتولية خيرة الكفاءات وتجاوز المحسوبية والفردية.

رحمة بالجهاز الإداري - أيها السادة - فقد غدا كل قائد إداري يتلمس رأسه إن لم يتقن

هكذا من أول عمل

التزلف للقوى الخفية، والنهي بمصره عن واجبات وظيفته.

الصدمة السادسة وهي تجاوز العرف الدستوري :

لقد تجرأت هذه الحكومة على تجاوز الاعراف الدستورية في الأردن، وهي استقالة الحكومة التي أجرت الانتخابات، حتى تفصح المجال لحكومة جديدة تتعامل مع الواقع الجديد الذي أفرزته الانتخابات. صحيح أن من حق الحكومة التي أجرت الانتخابات أن تستمر في السلطة وتواجه المجلس الجديد الذي انتخب في عهدها طالبة الثقة منه، ولكن الاصح من ذلك أن تعزز الحكومة العرف الدستوري وإن تحرمه، لاثنا نصوغ نموذجاً ديمقراطياً للأجيال القادمة، ونموذجاً ديمقراطياً ندعو دائماً إلى أن يحتذيه غرنا.

إن في استقالة حكومة الانتخابات تجاوزاً لكثير من المآخذ عليها، صحيحة كانت أو غير صحيحة، فلا تواجه نواباً بعضهم راض عنها كل الرضا، والبعض غاضب عليها حتى العظم.

إن تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات وتقديم بيان وزاري للمجلس الجديد، يعد الحكومة عن مظنة التمرس خلف خطاب العرش السامي ومظنة ادخال النواب في مجال الحرج الشخصي والسياسي.

إن الظروف السياسية حبال، والتطورات تنرى كل يوم، وخطار السلام أشد من أخطار الحرب وأبعد أثراً على مستقبل الوطن

والامة، الا يستحق ظرف خطير كهذا تشكيل حكومة سياسية قوية تتعامل مع الظروف المستجدة، واحترامنا وتقديرنا للوزراء التكنوقراطيين، فزمانهم يكون «عندما تكون الدنيا قمر وربع».

الصدمة السابعة وهي زيادة رواتب الوزراء :

لقد أصبح موظفو الدولة، مدنيون وعسكريون، من ذوي الدخل المتدني، حتى ان المدنيين منهم بحاجة إلى دعم صندوق المعونة الوطنية، ومع ذلك نقرأ على لسان معالي وزير المالية ان ظروف الموازنة لعام ١٩٩٤ لا تسمح بزيادة رواتب الموظفين او تحسين دخولهم. في هذا الوقت، ونحن نطالب الموظفين بشد الاحزمة، على الطوى والمسغبة، تفاجئنا الحكومة بزيادة رواتب اعضائها، ويتم ذلك قبيل التعديل مباشرة، حتى يستفيد المستقيلون من تحسين تقاعدهم، ويزاد - كما قرأنا في الجرائد سيدي الرئيس - راتب دولة رئيس مجلس الاعيان ودولة رئيس مجلس النواب لانه لا مجال لتجاوزهم، وتصرف السعود للاعيان والنواب بان زيادة رواتبهم قادمة، اذا صاروا «الحيط الحيط وقالوا بالله السترة». انني ادعو زملائي النواب إلى رفض هذه الزيادة إن لم تكن جزءاً من زيادة رواتب جميع موظفي الدولة. ان مصادر الاحتقان قائمة وموجودة، وقرار الزيادة للوزراء والنواب والاعيان وحدهم صب لبنتزين على النار، والحريق لن يقف عند الحكومة وحدها.

دولة الرئيس، الزميلة المحترمة، الزملاء المحترمون: إن هذه الحكومة حرية بحجب الثقة عنها فوراً ودون إبطاء، ولكنني تقديراً للظروف وإملاً بتحسين أداؤها، اعلن تعليق قراري حول الثقة بها حتى اسمع ردها على المطالب التالية :

أولاً : ان تقدم الحكومة للمجلس خلال هذه الدورة مشاريع القوانين التالية :

١ - قانون جديد للانتخاب، يضمن سهولة الاجراءات وتبسيطها وتشجيع الاقبال على الاقتراع وضمان رقابة القضاء والمرشحين على كامل العملية.

٢ - قانون جديد للعمل، يضمن حقوق العمال ويحمي حاضرمهم ومستقبلهم، ويضمن الحد الأدنى من الاجور والحد من الفصل التعسفي.

٣ - قانون جديد لانشاء الاتحاد الوطني للشباب، يضمن تنظيمهم وحشد طاقاتهم، واطلاق ابداعاتهم وتنشيط مشاركتهم في العمل الوطني.

٤ - قانون جديد لانشاء اتحاد عام للمزارعين، يضمن حقوقهم، ويحفز نشاطاتهم، ويؤمن لهم الامن المعيشي والاستقرار.

٥ - قانون جديد للإدارة المحلية، يضمن ادارة لا مركزية حقيقية، يشارك فيها المواطنون من خلال مجالسهم المنتخبة على مختلف المستويات والغاء مفهوم المجالس الاستشارية.

ثانياً : تحريك القانونين التاليين لدى مجلس

الاعيان الموقر تمهيداً لانجازها خلال هذه الدورة :

١ - قانون نقابة المعلمين، حتى تضمن لهذه الفئة مشاركتها الفاعلة بالعملية التعليمية وحماية حقوقها وتأمين مستقبل أفرادها.

٢ - قانون الكسب غير المشروع «من اين لك هذا»، حتى تضمن الاجهزة الرسمية من الفساد المالي وتبعد عنها الفاسدين.

ثالثاً : اعلان التزام الحكومة بالتشاور باستمرار مع النواب والكتل النيابية والأحزاب حول التطورات السياسية المتسارعة وأولاً بأول، فنحن جميعاً شركاء في هذا الوطن على الشيع، وهذه الشراكة لا تقبل القسمة.

رابعاً : عرض خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المجلس، واعادة النظر بالتشريعات الاقتصادية والضريبية بما يضمن دعم الزراعة والسياحة والصناعة المحلية وتشجيع الصادرات الوطنية.

خامساً : توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وبخاصة بعد ان تقلص القطاع الصحي العام واستشرى القطاع الصحي الخاص.

سادساً : اعادة النظر بالقيادات الادارية العليا على قاعدة من الكفاءة وعدالة التوزيع والترقية الطبيعية بعيداً عن الانتهاء الفتوي والولاءات الشخصية والحزبية والانتخابية.

سابعاً : وضع خطة وطنية شاملة لمواجهة البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة.

ثامناً : تحسين رواتب جميع موظفي الدولة

كلنا من أجل

من مدنيين وعسكريين.

تاسعاً : تطبيق مبدأ التكافؤ والمساواة في تحويل الاولوية إلى محافظات.

عاشراً : الالتزام المحدد بانتجاز طريق اربد - عمان حيث طال عليها الامل وتجاوزت معاناة المواطنين قدرتهم على الاحتيال.

حادي عشر : معالجة الوضع الصحي المتردي في محافظة اربد، حيث تقل نسبة اسرة المستشفيات فيها عن نصف المعدل في المملكة، اما مستشفى الملك عبدالله فلن يكفي لتغطية حاجة الزيادة السكانية لحين انشائه.

ثاني عشر : اجراء تحقيق شامل حول جميع ما كتب وقيل عن مشروع سد الكرامة، من حيث الجدوى والموقع والتصميم والسلامة العامة والمستشارين والمتمهدين.

ثالث عشر : اعطاء المجلس معلومات موثقة عن الامور التالية :

١ - تخيير (١٢) مليون دينار من البروتوكول التجاري مع العراق الشقيق والمخصص لدعم الانتاج المحلي وذلك لمصلحة تاجرين معينين، دون مواءمة وزير الصناعة والتجارة السابق ودون علمه.

٢ - وجود نية لدى الحكومة ببيع حصتها في شركة النقلات السياحية «جت» الى شخص معين، في حين ان ذلك الشخص كان يملك حصة في الشركة وقد باعها قبل وقت قصير إلى اشخاص يقيمون في القدس. هذا تمهيد للطريق الجديد.

٣ - وجود نية لدى الحكومة ببيع شركة دار الشعب للصحافة والنشر إلى شخص معين دون سواء وعن طريق التفاوض.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

إن المآخذ كثيرة وكبيرة، ولكن وقتكم لايسمح باكثر مما أخذت، فلكم الشكر على حسن الاستماع وأستطيعكم عنذراً بإيداع بياني الانتخابي امامة المجلس لاضافته لخطابي دون ان ينشرو صوري.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المبادئ

اولاً : الانسان، هو غاية نظام الحكم، والكون بموجوداته وغلوقاته مسخر لخدمته، كرامته محمية وإنسانيته محترمة، دون تفريق بين الافراد بسبب اللون او العرق او الجنس او الطائفة او الاقليم.

ثانياً : الارض، هي الاصل والملتب، منها يستمد الفرد صفة المواطنة، الانتهاء لما اساس، والتمسك بها واجب والحفاظ عليها حق. استغلال ثرواتها والحفاظ على بيتها سبيل لنشر خيرها على جميع ابنائها واستتبات حبها في قلوبهم.

ثالثاً : الحرية، هي الهدف والوسيلة لوعي الشعب على ما يدور حوله ومشاركته في حكم وطنه، ولا يجوز تقييدها الا بما يحول دون الاضرار بالآخرين في ممارسة حرياتهم.

رابعاً : العدالة الاجتماعية، هي سبيل لتحقيق المساواة بين المواطنين والحد من تطرف الفوارق بين الطبقات من خلال فرض الضرائب التصاعدية وضمان حقوق العمال وتوفير الخدمات الاجتماعية المتكاملة ونشرها بعدالة.

خامساً : سيادة القانون، باقامة دولة القانون التي تحترمه في جميع تصرفاتها واجراءاتها، فتضمن تمتع المواطنين بحقوقهم والمساواة بينهم امام القانون ومنحهم فرصاً متكافئة في تولي الوظائف وتحمل الاعباء وتوفير الحماية القضائية لهم في جميع مناشطهم.

سادساً : الديمقراطية النيابية، هي الوسيلة المثل للممارسة الشعب مظاهر الحكم والسيادة بواسطة مجلس نواب منتخب بنزاهة ومرية تحت رقابة القضاء وبحياد تام من السلطة التنفيذية.

سابعاً : التعددية السياسية، في الفكر والرأي والتنظيم، هي الاساس المنطقي الموضوعي للمنهج الديمقراطي السليم، بعيداً عن اساليب الضغط والأزهاب والمزايدة، والالتزام بالحوار الحر واحترام الرأي الآخر والموضوعية والتسامح.

ثامناً : الوحدة الوطنية، هي الخيار الوحيد لتحقيق الاستقرار والامن الوطني، وبناء الاردن القوي الذي يصعب على الاعداء اختراقه.

تاسعاً : الوحدة العربية، هي الحقيقة الراسخة لحماية الامة وضمان بقائها وتطورها

والقيام بدورها على المستوى الدولي والانساني، والحالة القطرية مرحلة على طريق الوحدة التي يجب ان يتم صياغة مشروعاتها واقامة مؤسساتها بالتدريج.

عاشراً : الصراع العربي الصهيوني، هو صراع وجود او فناء، تتحمل واجب التصدي له الامة كلها، ودعم نضال الشعب الفلسطيني فرض على الامة العربية والاسلامية.

حادي عشر : الحضارة العربية والاسلامية، هي معين القيم الاصلية ومعدن هوية الامة واساس وحدتها وسبيل تقدمها، والعروة والاسلام صنوان متلازمان ويختري لمفهوم حضاري واحد، والاسلام دين اغلبية المجتمع العربي وهو في الوقت نفسه الوعاء الحضاري للعرب من غير المسلمين.

ثاني عشر : النظام العالمي، وسيلة الاردن لدخول النادي الدولي بوعي وكرامة، اذا كان يقوم على المساواة والعدالة والشرعية الدولية وضمان حقوق الانسان بعيداً عن الهيمنة والاحتواء والتمحور، وعليها ترسيخ علاقات الاردن مع جميع دول العالم وفي مقدمتها الدول الاسلامية والدول المحبة للخير والسلام على اساس من التعاون والاحترام المتبادل والتفاهم المشترك.

الاهداف والوسائل

١ - الديمقراطية : تعميق المنهج الديمقراطي على قاعدة من التعددية السياسية، رأياً

وفكرًا وتنظيمًا في إطار من الحوار الحر واحترام الرأي الآخر والتسامح والنزاهة بعيداً عن التطرف والعنف.

٢ - حقوق المواطنين : الالتزام باحترام حقوق المواطن وحرياته وكفالة المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ومحاربة أي اتجاه أو نشاط للتمييز بينهم لأي سبب كان.

٣ - الانتماء الوطني : تعزيز الانتماء الوطني للأردن، وتأكيد سيادة الشعب الأردني على تراب الوطن، والإسهام في حماية أمن الوطن الداخلي والخارجي واستقلاله وتقدمه، وصون وحدته الوطنية، ورفض جميع أشكال التمييز والتعصب، والإقليمية، وتقوية ارتباط المغتربين بالوطن عبر رعاية مصالحهم وحشهم على أداء واجباتهم تجاه الوطن.

٤ - الأردن وفلسطين : ترسيخ مفهوم العلاقة المتميزة بين الأردن وفلسطين في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري، بالمشاركة الفاعلة في دعم النضال الوطني للشعب الفلسطيني بكل الوسائل والسبل للوصول إلى حقوقه الكاملة على أرض وطنه.

٥ - الهوية القومية : تعزيز الهوية القومية للشعب الأردني عبر الالتزام بالقضايا المصرية للامة والعمل لوحدة الاقطار العربية، وفق صيغ تؤكد سيادة الامة من جهة وتضمن الحصرية القطرية من جهة

أخرى، وإرساء أسس التعاون الشقائي والاقتصادي والاجتماعي، وتبني مفهوم التنمية الشاملة المستقلة للاقطار العربية وصولاً لوحدة المنشودة.

٦ - العلاقات الدولية : توثيق علاقات الأردن بالدول الاسلامية عمق الامة العربية وديفها، وبدول العالم الاخرى، والمشاركة في المنظمات الاقليمية والاسلامية والدولية على قواعد المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومواقفها من قضايا الامة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وعلى اساس التزامها في العلاقات الدولية بمبادئ الحق والعدل والحرية والسلام العادل وحقوق الشعب في تقرير مصيرها، ورفضها الهيمنة الدولية بجميع اشكالها وصورها.

٧ - التربية والتعليم : تطوير العملية التربوية بتوظيف مدخلاتها الكفيلة بالتنشئة الكاملة والمتوازنة للإنسان، وربط التعليم بحاجات الوطن، ونشر الوعي التقني والعمل على نقل التكنولوجيا وتوطينها، والعناية بمهنة التعليم والعاملين فيها، وتعميق مفهوم الحرية الأكاديمية وتطوير البحث العلمي.

٨ - القطاع الزراعي : السعي لتحقيق مستوى معقول من الأمن الغذائي بإعطاء القطاع الزراعي أقصى درجة من الرعاية والاهتمام، وتنشيط دور المؤسسات الزراعية والعمل على تكاملها ومكافحتها

التصحر، ووقف الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتطوير البحث والإرشاد الزراعي، وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي ووسائل التسويق، والاهتمام بالثروة الحيوانية، واستصلاح اراض زراعية جديدة واستغلال الأراضي الحكومية الصالحة للزراعة.

٩ - الاقتصاد الوطني : العناية بالاقتصاد الوطني من خلال احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية، وتملك الدولة للموارد والثروات الطبيعية والمشاريع الاستراتيجية، والعمل على تكامل ادوار القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودعم الصناعة المحلية ونشرها على مختلف المناطق ودعم الصناعات والحرف التراثية والتزلية واستغلال الامكانات السياحية والآثرية، ومنع التبذير في الاستيراد وترشيد الاستهلاك، ومنع الاحتكار وإخفاء السلع والمفالات برفع اسعارها.

١٠ - الثقافة : نشر الثقافة ورفع المستوى الثقافي في مختلف مناطق المملكة، وتحقيق تراث الامة الشقائي والتاريخي ونشره، والعناية بالتراث الشعبي وتطويره، والاهتمام بالتاريخ الوطني الأردني وتوثيقه، وصيانة اثاره ونشره وتدريبه، وتحديث التشريعات التي تضمن حقوق المؤلفين والمبدعين.

١١ - الصحافة والإعلام : تأكيد حق المواطن

والصحافة ووسائل الاعلام الاخرى بحرية الرأي والتعبير والتماس الحقيقة والمعرفة والمعلومات، وحق الافراد والجماعات بامتلاك الصحف وتوفير الامن المادي والنفسي للصحفيين، واعطاء الاحزاب السياسية حق استخدام وسائل الاعلام الرسمية بعدالة.

١٢ - المرأة : تأكيد حق المرأة الدستوري والقانوني بالمساواة مع الرجل في جميع المجالات ضماناً لمشاركتها الفاعلة في خدمة المجتمع.

١٣ - الأسرة : توفير الرعاية الخاصة للأسرة، وبخاصة توفير الضمانات الصحية والاجتماعية للام والطفل، وتوفير ظروف العمل المناسبة للام العاملة، وتوفير الحماية للطفل والحدث بهدف بناء شخصيته المستقلة.

١٤ - الشباب والرياضة : ايلاء الشباب عناية خاصة، بهدف حشد طاقاتهم للبناء والتنمية واعدادهم لحمل مسؤولياتهم وحمايتهم من الانحراف ومعالجة اسبابه وانشاء المنظمات الخاصة بهم وبجالس لرعايتهم، والاهتمام بالرياضة وتشجيع الجميع على ممارستها وتوفير المستلزمات الرياضية، ونشر الملاعب على مختلف المناطق ودعم الاندية والاتحادات الرياضية وتشجيع المبدعين في هذا المجال.

١٥ - العمل والعمال : التأكيد على الحقوق المختلفة للعمال، من تحديد الحد الأدنى من

الاجور، والتمتع بالاجازات، وتوفير التدريب والتأهيل وتطبيق التأمينات المختلفة كالضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة، والتأمين الصحي والتأمين ضد اصابات العمل، والحماية من البطالة.

١٦ - الادارة العامة : تطوير الادارة العامة باستمرار لماكبة المتغيرات والمستجدات واعتبارها عصب التنمية ووسيلة حصول المواطن على حقيقه وذلك باعادة النظر بالهيكل التنظيمي للجهاز الاداري، وتطوير الرقابة الداخلية والخارجية على مشروعية القرار الاداري، وتحديد المسؤوليات وتوزيع الصلاحيات وتبسيط الاجراءات، ورفع كفاءة الموظف والعناية بوضعه المعيشي والنفسي والتوسع في تطبيق اللامركزية الادارية وتطوير الادارة المحلية لتعميق الممارسة الديمقراطية من خلال مساهمة سكان الوحدة الادارية في ادارة شؤونهم المحلية عبر مجالسهم المنتخبة، ووضع اسس عملية دقيقة لصيانة المال العام.

١٧ - التأمينات الاجتماعية : توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية، لتغطي فئات المجتمع كافة واعادة النظر دورياً بحقوق المؤمنين وتسهيل عملية حصولهم على تلك الحقوق، والاسراع في اقامة مشروع التأمين الصحي الشامل.

١٨ - الخدمات العامة : تحديث الخدمات العامة، ورفع مستواها وتوفير المزيد منها،

وتسهيل وصول المواطنين اليها وحصولهم عليها بعدالة ومساواة ونشر تلك الخدمات على مختلف المناطق بشكل يتناسب مع المستوى التنموي لكل منطقة مع ايلاء عناية خاصة للريف والبادية.

١٩ - المعوقون : توفير رعاية خاصة للمعوقين تكفل لهم التدريب والتعليم وفرصة العمل المناسب والحياة الكريمة والمشاركة المنتجة وتوفير التسهيلات التي تعينهم على استعمال المباني العامة والطرق ووسائل النقل وغيرها.

٢٠ - البيئة : ايلاء عناية خاصة للحفاظ على توازن البيئة وحماية عناصر الحياة من التلوث وتعاون المواطنين والمؤسسات الحكومية والمهنية التطوعية في هذا المجال وفق تشريعات واضحة واستراتيجية محددة، مع الاهتمام بوسائل الصرف الصحي والتخلص من النفايات.

٢١ - المياه : الاهتمام بالوضع المائي، والمحافظة على مصادر المياه وتمييزها وتحسين ادارتها ورفع كفاءة خزنها باقامة السدود والخفائر وتحسين شبكات نقلها وتوزيعها وتأكيد ملكية الدولة لجميع مصادر المياه.

٢٢ - الطاقة والثروة المعدنية : تطوير وسائل التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، وتركيز الجهود في هذا المجال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة والمنخفضة التكاليف، وترشيد استهلاك الطاقة

والاستغلال الامثل للثروات المعدنية وتكثيف الجهود لاكتشافات جديدة.

٢٣ - التنمية الاجتماعية : العناية بالتنمية الاجتماعية، وتطوير التشريعات الضريبية بما يكفل تضيق الفجوة بين الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الفقر ومعالجة اثاره وتشجيع العمل التطوعي ودعمه في مجالات الاندية والجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية لتعميق مفهوم الانتماء الوطني والمشاركة الفعالة.

قال تعالى :

﴿ ان خير من استأجرت القوي الأمين ﴾

صدق الله العظيم

مواقف :

* جرة في الحق، وأمانة في حمل المسؤولية.

* صوت جريء، وموقف رجولي.

* انتفاء صادق للوطن والامة.

* حرب على الاقليمية والجهوية.

* التزام بمصوم المواطن وحاجاته وطموحاته.

اللتزام :

* نقابة المعلمين.

* الاتحاد الوطني للشباب.

* اتحاد المزارعين.

* قانون «من اين لك هذا؟»

وجاء :

* النيابة امانة، علينا انتخاب من يؤديها بامانة.

* الصوت امانة. علينا منحه لمن نثق به.

* الرجال مراقف. علينا انتخاب رجال المواقف.

عبدالرؤوف الروابدة

منكم...

معكم...

لكم...

دولة ورئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد عبدالرؤوف الروابدة الكلمة الان للسيد فياض جرار، والمتحدث الذي يليه الدكتور مصطفى شنيكات.

السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه أجمعين

دولة الرئيس، الزملاء النواب المحترمون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعد الاطلاع على خطاب العرش السامي، الذي اعتبرته الحكومة، بياناً وزارياً لها، وطلبت على اساسه الثقة. وبعد ان أنعم الله علينا بشقة الشعب لتمثيلهم في المجلس النيابي

هكذا من أمهات

على مدى العقود الماضية تأكيد هويته الحربية الإسلامية، وتوجهاته القومية، وحرص على بناء المؤسسات، وانطلاق إلى تثبيت أسس للمشاركة الديمقراطية في الحكم، والشورى وحقوق الإنسان، واحترام التعددية، والرأي الآخر.

وهذه المطلقات، لامتقبل للاردن دونها. لذلك فأنني اطالب الحكومة بتعزيز هذا النهج الديمقراطي الذي يقود مسيرته جلالة الملك الحسين المعظم، والاسراع في تحويل مشروع قانون مركز الحرية والديمقراطية، وحقوق الانسان إلى مجلس النواب. والعمل على تعزيز التعددية ونشر النهج الديمقراطي، على مختلف المستويات، في انتخابات مجلس الأمة، والمجالس البلدية، والمجالس القروية.

ثالثاً : ان هذا البلد، عانى ما عاناه على مدى اربعين عاماً من تاريخه الحديث، وهو يقف على أطول خط في مواجهة العدو، وعانى شعبه ماعاناه مهاجرين وانصاراً، نتيجة لتحويل الكثير من مواردها المحدودة لمواجهة العدو، وهذا الشعب جدير بمستقبل افضل وحياة فيها الرخاء، والازدهار، لاجيالنا القادمة، امل المستقبل.

دولة الرئيس، الزملاء النواب: وقبل ان اختتم كلمتي، ارد ان اشير إلى انني تعمدت حتى لا أطيل عليكم الا ابرض لمطالب عافظتي (عافظة الزقاء) بالتفصيل، لاني سأشير إليها أثناء مناقشتي للموازنة العامة للدولة، وهو الموقع الصحيح الذي يتاح فيه

الثاني عشر، الذي جاء صراحةً لالتفاف شعبنا أسرة واحدة، على طريق ممارسة الديمقراطية بكل حرية ونزاهة، والتي رعاها وثبت أصولها قائد هذا الوطن، وباني نهضته جلالة الملك الحسين المعظم.

فأنني من منطلق الامانة التي حملني اياها الشعب، ومن اخلاصي العميق لهذا الوطن، واهله، وقيادته الهاشمية، الرائدة. ارد ان اسجل ما يلي :

اولاً : ان هذا البلد، بلد الرباط والحشد، قام منذ تأسيسه على يد الشهيد المغفور له الملك عبدالله بن الحسين، على اساس الهداية الإسلامية والتضامن العربي، وجمع أسرة متماسكة من جميع النابت والاصول في وحدة وطنية نشهد ثمارها اليوم، حتى غدت نموذجاً يحتذى في كل مكان، كمثل حي على التنوع والتعددية في إطار الوحدة.

لذا فأنني اطالب الحكومة بان يكون همها الاول، على الجبهة الداخلية تعزيز هذه الوحدة الوطنية، بصورة حقيقية فعالة وترجمتها إلى أفعال، بان تفتح المجال واسعاً امام جميع الاردنيين من جميع المنابت والاصول، لان يأخذوا حقهم كاملاً غير منقوص في جميع وظائف الدولة والمؤسسات العامة، وفق معيار واحد، لا ثاني له، وهو معيار (الكفاءة والحصول على المؤهل المناسب).

ثانياً : ان هذا الوطن الصغير بإمكاناته الكبير يفتنوس أبناءه وطموحاتهم، وقد استطاع

مناقشة مطالب المواطنين الآتية.

وأمل ان تكون الحكومة الجلييلة، عند وعدها في تحقيق ما تعهدت به وإذا ما حظيت بشقة هذا المجلس الكريم، فان هذه الثقة، لن تكون ممتنة، إلا بمقدار ما يتحقق من انجازات وعود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكراً للسيد فياض جرار الكلمة الان للدكتور مصطفى الشنيكات والمتحدث الذي يليه السيد عبدالعزيز جبر.

الدكتور مصطفى الشنيكات : دولة الرئيس، حضرات الزميلة والزملاء المحترمون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي يا دولة الرئيس، ان اهتمكم على فوزكم بشقة زملائكم مثلي الشعب، بعد فوزكم بشقة الشعب نفسه. كما استأذنكم لاجزاء التهاني القلبية الحميمية للزميلة والزملاء النواب المحترمين على فوزهم بشقة الشعب ايضاً.

واسمحوا لي كذلك في ان اعرب عن الامل في ان يكون مجلسنا هذا امتداداً للمجلس السابق الحادي عشر الذي سيسجل التاريخ السياسي لبلدنا بانه كان منعطفاً في مسيرة الوطن والشعب، وانه كان حلاً فاصلاً بين عهدين... العهد العربي والعهد الديمقراطي.

وان يكون مجلسنا، عند حسن ظن الشعب الذي انتدبه لتمثيله تحت قبة البرلمان فيستأنف

المسيرة الديمقراطية ويزيدها زخماً وعنفواناً وان يجيب امال ورغبات القوي المعادية للديمقراطية.

دولة الرئيس... حضرات الزميلة والزملاء المحترمون: ليست لدينا اية عداوة شخصية او حتى مجرد حساسية مع هذه الحكومة او أي من الاخوة المحترمين رئيسها واعضائها ونسعى في الواقع ان نكون موضوعين في التعامل معها او مع غيرها ما استطعنا إلى ذلك من سبيل، والمعيار الوحيد الذي يحدد موقعي منها هو مدى استجابتها لاستحقاقات المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن والشعب وفي نظري ان هذه الاستحقاقات تلتخص في امور ثلاثة رئيسية هي :

١ - الموقف من قضية تعزيز الديمقراطية، فلقد بات واضحاً الان ان غياب الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية في صنع القرارات من خلال المؤسسات الديمقراطية طوال عشرات السنين التي انقضت قبل تشرين الثاني عام ١٩٨٩ - ادت لكل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانينا وتعاني منها لغاية الان - فنحن مع ترسيخ النهج الديمقراطي وقننته وسأستنه.

٢ - الكيفية التي ستعالج فيها هذه الازمة الاقتصادية بجميع تجلياتها، المديونية، البطالة، والفقر، والغلاء والتبعية للمؤسسات الرأسمالية ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

كل هذا من أجل

٣ - الموقف المبني من قضية تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

دولة الرئيس... حضرات الزملاء النواب: لقد اقتضت التقاليد البرلمانية في الاردن وفي بلدان عديدة في العالم التي تمارس الديمقراطية، ان تقوم حكومة مؤقتة بالاشراف على انتخابات نيابية، ثم تنتهي بعد اتمام مهمتها لتفسح المجال لتشكيل حكومة جديدة تراعي تشكيلة المجلس المنتخب.

ولم يكتسب هذا التقليد مشروعيته بحكم الاستمرارية او العرف والعادة وانما لان اي حكومة تشرف على الانتخابات وتعرف انها ستستمر في الحكم بعد اجراء الانتخابات خصوصاً في بلدان العالم الثالث التي تفتقر لتقاليد برلمانية عريقة لا يمكن ان تكون منزوعة عن الهوى او القصد الذي لا تخلو منه طبيعة الانسان مهما حاول ان يسمو بخلقه فوق الاعتبار الذاتية والخاصة. وان تشكيل حكومة جديدة وتقديم بيان وزاري لمجلس النواب يوضح مبادئ ونشاط وبرامج تلك الحكومة يعتبر امراً ضرورياً تملية طبيعة العمل البرلماني والاعراف الديمقراطية. فقد سبق لحكومات اردنية سابقة ممارسة هذا العرف.

لقد بدأت هذه الحكومة قبل التعديل عهداً بالاعتداء على السلطة التشريعية واقدمت دون مبرر على حل مجلس النواب الحادي عشر وفي ظروف عادية لا توجب البتة حل المجلس على النحو الذي اقدمت عليه وكان من الممكن ان يبقى موضوع حل

المجلس اياه امراً خلافياً لولا انه تبين بعد ذلك انها انما اقدمت على هذا الاجراء الغريب بهدف تعديل قانون الانتخاب.

اي انها لجأت مع سبق الاصرار لتغييب السلطة التشريعية ووضع قانون انتخابات مؤقت واجراء الانتخابات على اساسه وباشراف الحكومة نفسها التي عدلت القانون الذي اساء اساءة بالغة للوحدة الوطنية وعمل على تفتيتها، واثار التمردات والعصبيات العشائرية والطائفية والاقليمية والجهوية والعرقية كما لم يثرها اي عامل سلبى آخر من قبل، ليصبح مقياس جداره الناخب والمرشح على السواء ينحصر فقط في مدى ولائه للعشيرة او للطائفة او للاصل والنبت وليس لمصلحة الشعب والوطن.

ان لجوء الحكومة لحل مجلس النواب السابق ومنحها لنفسها صلاحية تشريعية مؤقتة دون ان يكون هناك ظرف استثنائي قاهر - كما نص عليه الدستور - لا يمت الا عن ميول غير ديمقراطية، وخروج عن التقاليد البرلمانية ولا يعبر الا عن نزعة الاستئثار بالسلطة، والتهرب من رقابة السلطة التشريعية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل: ربما كانت حرفة الدستور تساعد دولة رئيس الوزراء على اعتبار خطاب العرش بيان وزارياً لحكومته، يطلب الثقة من مجلسنا على اساسه. غير ان هذا الخيار الذي لجأ اليه يتناقض مع نزوع الاقنيين لممارسة الديمقراطية بالمعنى

الحقيقي للكلمة. علاوة على ان حرفة الدستور في هذا المجال تظل غير ملزمة. ذلك ان رأس الدولة وفقاً للدستور يعتبر رئيساً للسلطات الثلاث، ولا يجوز والحالة هذه، لاي سلطة ان تحتجى وراه في مواجهة سلطة اخرى هذا من جهة ومن جهة اخرى فان مجلسنا معني في الاساس بمناقشة الاهداف والخطط والبرامج المستقبلية. وجلسة الثقة هي فرصة لنواب الشعب للخوض بمناقشة تفاصيل سياسات الحكومة في كافة المجالات.

ان التمسك بحرفة الدستور، على الوجه الذي اختارته هذه الحكومة يشكل اساءة بالغة لروح العصر وللديمقراطية الحق.

لقد اختارت حكومة دولة الدكتور المجالي عمداً التلويح بالسابقة الدستورية لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاکر الثانية عام ١٩٩١ التي طلبت ثقة مجلس النواب الحادي عشر على اساس خطاب العرش يومئذ، في حين ان الخلاف كبير بين الحاليين ذلك ان حكومة الشريف لم تحل مجلس النواب ولم تصدر قانون مؤقت تجري الانتخابات النيابية بموجبيه.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل: انه لصحيح ما ذهب اليه بعض المعلقين السياسيين في احدى صحفنا اليومية، من ان دستورنا الذي أقر عام ١٩٥٢ كان يعكس الفترة الديمقراطية لحياتنا السياسية ولذلك جاء دستوراً متقدماً بالقياس لكل الدساتير في البلدان العربية يومئذ... غير ان هذا الدستور

المتقدم اجريت عليه تعديلات عديدة وأضيفت اليه مواد اخرى كانت في الواقع وليدة عهد الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية.

وقد اختارت هذه الحكومة ان تستند إلى تلك التعديلات التي املتتها ظروف استثنائية... وهي خيار يعكس رغبة هذه الحكومة في الشد إلى وراء... لعهد الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية... وليس هدفه ان اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني قد ضمنت الميثاق ما يفيد بضرورة الغاء او تعديل بعض مواد الدستور التي تعرضت للتبديل او الاضافة خلال فترة الاحكام العرفية.

دولة الرئيس، حضرات النواب: اننا مطالبون في هذه المرحلة نواباً وحكومة ومواطنين ان نعمل من اجل تعزيز مسيرة الديمقراطية والحيلولة دون انتكاستها لانها مدخلنا الاساسي للتغيير ولا بد من العمل على وحدة كافة القوى الحرة في بلدنا التي تعز عليها قضية الديمقراطية والتعددية السياسية والفصل بين السلطات والوقوف بحزم في وجه كل القوى المعادية للديمقراطية التي تريد ان تدفع عجلة التطور الى الخلف في نفس الوقت الذي تردد فيه حرصها على المساواة والعدالة والديمقراطية.

دولة الرئيس... حضرات الزملاء الافاضل: تجري عملية السلام في اسوأ توازن للقوى بالنسبة للعرب على الصعيدين العالمي والعربي وتبرز الولايات المتحدة القوة الاعظم الوحيدة في العالم، وهي في تحالف استراتيجي

كلنا من أجل

مع اسرائيل واستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة لاعادة هيكلة المنطقة ككل من خلال طرح مشروع تسوية ما للتلزاع العربي - الاسرائيلي - وللقضية الفلسطينية يحقق لها نوعاً من المصادقية في المنطقة ويجنبها احتمالات وقوع المنطقة في ايدي قوى معادية لها.

ونلص هنا في الغالب حساسية امريكية من مثل هذه الاحتمالات، اكثر من الاستجابة لحل الصراع المحتدم في المنطقة حلاً عادلاً الامر الذي اوجد ميلاً عند الدول العربية وبينها الاردن في عدم الظهور كطرف رافض لسلام، وهو ما كانت تران عليه اسرائيل دائماً، ورغبة من الجانب العربي في عدم تحمل تبعات فشل المفاوضات وفي اعتقادي ان الاطراف العربية ينبغي ان تتمسك بالشوايت الوطنية والقومية معاً، وهي تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ان قضية السلام في المنطقة هي قضية قومية وليست قطرية فحسب والقضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة. . . ولهذا فلا بد من تظافر جهود كافة الاطراف العربية المعنية باتجاه خلق واقع جديد في المنطقة يبيء المناخ الملائم لاقامة هذا السلام بعيداً عن الهيمنة الامريكية الاسرائيلية وعن استفزاز هذا التحالف المضاد بكل طرف عربي على حدة وتطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية، ورفع المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، وفتح الاسواق العربية لبضائعها قبل تحقيق السلام للمادل والشامل الامر الذي من شأنه ان يؤدي في النهاية لتبني مواقف انفصالية بمعزل عن

القضايا الرئيسية والجزهرية، واستغلال مثل هذه المواقف للضغط على اطراف عربية اخرى بهدف اضعاف تماسكها ووحدة مواقفها.

وهنا ينبغي ان نؤكد على الجانب الاردني للمفاوض كي يلتزم هذا المبدأ. . . فالجانب النضال الحازم والثابت لاستعادة ارضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والعمل على استعادة كامل حقتنا من مياه نهري الاردن، واليرموك والتسليم لاعادة النازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ لديارهم وتطبيق قرار ١٩٤ الخاص بلاجتي عام ١٩٤٨.

والجانب ذلك كله فلا بد من الالتزام المبدي بالتضامن مع م. ت. ف. في الاصرار على اعادة القدس العربية كجزء لايتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والثبات على هذا الموقف دون التزحزح عنه قيد انملة.

يبقى ان تقدم الحكومة بتقديم تقارير وافية لمجلسنا عن سير المفاوضات على المسار الاردني سواء في الثنائية او المتعددة ليكون المجلس في الصورة كاملة.

لا ان يظل المجلس مغيباً عما يجري كما هو الحال لغاية الان. فقد اشارت الانباء مثلاً إلى التوقيع على مذكرة تفاهم اردنية اسرائيلية في واشنطن حول اعادة فتح فروع البنوك التجارية الاردنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي ستواصل تعاملها بالعملة الاردنية طوال الفترة الانتقالية.

والسؤال الذي يبرز هنا كيف يمكن ان تمارس الرقابة الاردنية على فروع البنوك في

العاملة. . . وعن زيادة نسبة الفقر ليصل نسبة عالية لا تقل عن ٢٥٪ وفقاً للارقام الرسمية مع ان الواقع هذه النسبة اعل من ذلك. . . اضافة إلى المديونية العالية التي لاتعلن الحكومة عن ارقامها الحقيقية.

ان مظاهر وتجليات الازمة الاقتصادية المتمثلة بالمديونية الباهظة، والبطالة المتفشية والعجز في الموازنة، وغلاء الاسعار وتفاقم نسبة الفقر بين السكان وزيادة الضرائب (عل اختلاف مسمياتها). . . تستدعي منا اهتماماً كبيراً خصوصاً وان التزام الحكومة التقليدي العجيب الغريب بوصفات صندوق النقد الدولي لم تزد هذه المظاهر الا استفحالا. . .

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: ان الوضع الاقتصادي المأزوم بحاجة فعلاً لبرنامج تصحيح لكن ليس البرنامج الذي يقترحه الصندوق هو البرنامج المناسب لنا فليس استعمال الضرائب كأداة للتصحيح ولا الغاء الدعم عن السلع الاستهلاكية الاساسية اجراء سليماً في ظروف بلادنا لان المكلف الاردني مرهق بالاعباء الضريبية وأي تقليص لدعم المواد الاستهلاكية الاساسية ستؤدي لتتائج سلبية على مستوى الاقتصاد ذاته وعلى الامن الوطني ايضاً لان مثل هذا الاجراء سوف يضر بحوافز الانتاج وتخريب مناخ الاستثمار وتخريب مناخ الادخار.

ان توسيع القاعدة الضريبية عن طريق تعميق حوافز الانتاج من اجل زيادة الانتاج

الاراضي المحتلة في حين اننا نفتقد السيطرة السياسية على هذه المناطق، ذلك انه من الممكن ان تضمن غطاء العملة الاردنية التي تتحول رسمياً تحت الاشراف الاردني للاراضي المحتلة، ولكن كيف يمكن ان يجري تأمين هذا الغطاء للملايين التي يمكن ان تسرب بشكل غير رسمي؟ بالاضافة إلى ذلك فقد تسربت الانباء بانه بموجب هذا الاتفاق فان كل دخل فروع البنوك الاردنية العاملة في الضفة والقطاع ينبغي ان يودع في البنك المركزي الاسرائيلي. . . اليس هذا يشكل خطراً كبيراً على عملتنا التي تستظل قيمتها رهناً بارادة البنك المركزي الاسرائيلي.

مرة اخرى نقول لا بد من ان يوضع المجلس في صورة نشاط الوفد الاردني للمحادثات الثنائية والثلاثية. ان هذه المفاوضات ستحدد مستقبل بلدنا وشعبنا لاجيال واجيال. . . فلا ينبغي ان تظل خلف ابواب مغلقة. . . ولا ينبغي ان يظل الشعب ونواب الشعب في غياب عما يجري.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمون: اكاد البيان الوزاري على اقرار وثيقة خطة خمسية اقتصادية اجتماعية للاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ويلاحظ ان هذه الخطة الخمسية الاقتصادية الاجتماعية قد تم تصميمها وفقاً لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي علينا. . . والذي لم يتمخض لغاية الان الا عن تفشي البطالة وليس تخفيضها. . . بحيث اصبحت تشكل نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من القوة

كلنا من أمثال

هي الوسيلة الأنسب والأضمن لنجاح الإصلاح الضريبي.

كما ان فتح باب الاستيراد على مصراعيه هو احد اهم اسباب الازمة الاقتصادية وان الاستمرار في هذا النهج سيؤدي لابتلاع ليس فقط وارداتنا من العملات الصعبة بل وايضاً حصيلة النمو الاقتصادي وبدون هذا النمو الاقتصادي لن نستطيع معالجة آفاتنا الاقتصادية التي نأخذ بخناق مجتمعنا من بطالة وغلاء وفقير ومديونية.

اما بالنسبة للبطالة التي اصبحت تشكل نسبة عالية من القوى العاملة فلا بد من وضع الخطط لحلها وتحديداً عن طريق تنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمارات ليس فقط من جانب الدولة وانما ايضاً من جانب القطاع الخاص.

كما لا بد من بذل جهود حثيثة باتجاه تنقية الاجواء السياسية العربية، وفتح صفحة جديدة داخل الاسرة العربية لذلك من شأنه بعث الحياة في ميثاق العمل الاقتصادي القومي واعادة دراسة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. واقامة مشاريع اقتصادية على المستوى القومي تلبي حاجات السوق وتسهم في توفير فرص عمل كثيرة للايدي العاملة العربية وحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة.

ان تحييد العمل الاقتصادي العربي بعيداً عن تأثير الخلافات السياسية الطارئة والالتزام بأولوية العلاقات العربية هي وحدها القادرة على منح الدول العربية كمجموعة اقليمية

التأثير في الوضع الدولي الجديد، وحمايتها من مخاطر التبعية والخضوع لما يسمى بالنظام العالمي الجديد والحد من استنزاف ثرواتها والحفاظ عليها وبالتالي على وضعها في كفة توازن متكافئ مع القوى والتكتلات العالمية الأخرى.

وهكذا نقول بان مشكلة البطالة ليست سوى اقرار من اقرارات تداعي واختلال التوازن الاقتصادي لذا لا بد من رسم استراتيجية عملية وعربية للتشغيل متصلة اتصال وثيق مع مجمل سياسات الاستثمار والتعليم والتدريب.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: يجب على الحكومة ان تولي قضية الامن الغذائي عناية خاصة، ومن منظور التركيز على القطاع الزراعي، ارضاً، وانتاجاً، وانساناً، وأن تدرس الاختناقات في مخرجات القطاع الزراعي، وان تساهم في اعفاء مداخلته من الكلفة العالية. ولا بد من توحيد جهات الاقتراض والتمويل، وخاصة اعادة ترتيب ديون المزارعين بجدية وموضوعية، وان تحث الحكومة في إيجاد اسواق جديدة امام المنتجات الزراعية كي لا تبقى تحت رحمة الارتباط بالمواقف السياسية، وهذا ما يفرض الان النظر في ديون صغار المزارعين الذين تراكمت عليهم الاعباء، وقد يخرجون من سوق العمل الزراعي اذا لم تحل مشكلاتهم جديراً واعفائهم منها.

اطلب من الحكومة ان تعامل في قوانينها

وتشريعاتها ولوائحها القطاع الزراعي بنفس الدرجة من الاهمية التي يحظى بها القطاع الصناعي، وان تعمل جاهدة على توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو الزراعة والتصنيع الزراعي ومنحه الاعفاءات والتسهيلات التشجيعية، وان يتم التركيز على زراعات ومحاصيل الامن الغذائي، كالقمح، والحبوب والثروة الحيوانية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: اتنا في هذا الزمن الذي تسارع فيه الاسعار، وتتضاءل فيه المداخيل والرواتب وترتفع ارقام البطالة وغير هذا من الآفات التي تدق ناقوس الخطر، الذي يهدد استقرارنا الاجتماعي وامتنا الوطني فاني اطالب بداية بتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، واعادة النظر في كلف المعيشة بين الحين والآخر، وتحسين اوضاع العاملين في اجهزة الدولة، كي تتمكن هذه الاجهزة من اداء دورها، وكي يستطيع العاملون فيها من الحياة ولو في ابسط صورها.

دولة الرئيس، الزملاء النواب: تعمل الحكومة لتطبيق مبدأ اللامركزية، وهذا توجه تشكر عليه، لكن المطلوب أولاً هو اعداد الادارة التنموية التي تدرك ابعاد اللامركزية، وتعترف الاولويات المطلوبة للاقاليم، وتكون على درجة من الوعي الشمولي في رسم السياسات العامة، وهذا يتطلب اعداداً وتدريباً وتأهيلاً، واشراكاً للكفاءات في كل عافظة حسب تخصصها لتعاون بالرأي

والمشورة والدراسة والمعلومة الجهاز المركزي في الاقاليم.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: اما بالنسبة للعندلة الاجتماعية والتي يظل تحقيقها المعيار الاساس في تقييم اداء اي سلطة او نظام، ذلك لانها وفي حال تحققها انما تعكس اصالة وعمق انتماء اصحاب القرار لتراب هذا الوطن وانسانه... وبذات القدر الذي يعكس فيه غيابها او نغيها اغتراب السلطة واصحاب القرار.

وانطلاق من ذلك فاني على قناعة اكيدة على غياب العندلة الاجتماعية ان كان في حالة توزيع الدخل او في حالة الخدمات العامة بين منطقة واخرى وفي حالة التوظيف والتعيين وفي حالة تحصيل الحقوق. وان المحسوبيات والواسطات والرشوة مظاهر كبيرة متفشية في بلدنا تلعب دوراً في كسر القوانين والانظمة وبالتالي فان هذه المظاهر تقيض للديمقراطية والتقدم والاستقرار.

دولة الرئيس، حضرات النواب: اما بالنسبة للخدمات العامة فانها تنقص ويتدنى مستواها كلما ابتعدت عن مركز العاصمة بشكل عام وكلما ابتعدت عن مراكز المحافظات والالوية حيث تكاد ان تتلاشى في الاطراف والمناطق البعيدة لذا فاني اطالب الحكومة بالاهتمام بالمناطق البعيدة في الارياف والبيوادي في الاردن بشكل عام من اجل تثبيت الناس في مناطقهم وحتى نحد من هجرة الناس الى المدن وضواحيها.

هكذا من المأخوذ

أما بالنسبة للخدمات في دائري الانتخابية فإني أطلب الحكومة بما يلي :

أولاً : الاهتمام بالبيئة وخاصة في منطقة الفحيص والاغوار كما تحدث الزملاء عن الاسمدة والسميات في المواد الزراعية الأخرى.

ثانياً : فتح كليات زراعية وأكاديمية في منطقة الاغوار الوسطى.

ثالثاً : إقامة مستشفى في منطقة دير علا خاصة أنه مطلب قديم منذ أكثر من خمسة سنوات والوعود بشأن ذلك كثيرة وكيرة.

رابعاً : تحويل الهاتف إلى آلي في منطقة المعارضة وعبرا ويرقا.

خامساً : الاهتمام في منطقة حرض البقعة وإنشاء مديرية ناحية في منطقة عين الباشا وتطوير الخدمات الصحية فيها إلى مستشفى.

سادساً : ترفيع ناحية الصيحي إلى قضاء.

سابعاً : تحويل كلية مجتمع السلط إلى جامعة حكومية أسوة بباقي المحافظات وخدمة لشباب وطلاب البلقاء.

ثامناً : الاهتمام بالجانب السياحي وخاصة منطقة البحر الميت ووادي شعيب، أما باقي المطالب فإني احتفظ بمناقشتها عند مناقشة مشروع الموازنة.

دولة الرئيس، حضرات النواب: أما بالنسبة للشقة فإني أعلن حبسها عن هذه الحكومة لخلافي معها في الجوانب الرئيسية التالية : في الجوانب الديمقراطية والاقتصادية

والسياسية الذي ناقشتها كما اسلفت مناقشتها مع اعتدائي الشديد لشخص دولة رئيس الحكومة وأعضائها المحترمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام، شكراً للدكتور مصطفى الشنيكات الكلمة الآن للسيد عبدالعزيز جبر والمتكلم الذي يليه السيد جمال الخريشا.

السيد عبدالعزيز جبر : دولة الرئيس، حضرات الأخوة الزملاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾

وقال تعالى

﴿ أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ﴾

صدق الله العظيم

السيد الرئيس، السادة الزملاء: علينا جميعاً أن نقدر عظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا كنواب ووزراء سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية إنما في الدنيا أمانة ويوم القيامة حسرة وتندامة لمن فرط ولم يؤد الأمانة على وجهها

بشرع الله وإن علينا واجب المطالبة بهذا الأمر كشرط أساسي لتفتتها بها.

٢ - إن على الحكومة أن تلتزم بشرع الله وإن تخاف الله في جميع شؤونها ولو نظرنا إلى واقع حياتنا في وسائل إعلامنا واقتصادنا وما نسميه بالشفافة والفنون ووسائلنا التربوية التي نعبى بها عن ذاتنا وفي القوانين التي تعج بها حياتنا لوجدنا فيها خروجاً على منهج الله وخروجاً على شريعته. وعندنا الحقائق كثيرة، نحتاج إلى وقت أوسع للحديث عنها ومطالبة بتحقيقها.

٣ - أما بالنسبة لكلمتي فسأركز فيها على نقاط قليلة بارزة نحصرها في نقطتين وفي نقطة ثالثة أحدد ملاحظات ومطالب.

أما النقطة الأولى حول الاتفاق بين الحكومة ودولة العدو اليهودي فيما يتعلق بالمهدف الذي دعا له الاتفاق (تحقيق السلام العادل والدائم والشامل وفقاً لدعوة مدريد) واليكم أيها السادة مواطني الخطورة في النص المذكور:

١ - الاعتراف بدولة اليهود على الأرض الفلسطينية المقدسة خلافاً لكل الشرائع والقوانين الدولية وهذا تنفيذ لوعده بلقور المشؤوم، بل واعتراف صريح بمضمونه ويعني هذا قبول دولة إسرائيل ضمن المجموعة العربية تحت اسم جديد.

٢ - الصلح مع اليهود الغاصبين وهذا يعني الندم على فترة الصراع السابق والاعتراف بأن كل الإجراءات والحروب والاحتلال

الصحيح، (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

وإن المسؤولية ولأولاً مسؤولية الحكم التي يعتبرها الكثير منا مغنياً كانت عند سلفنا الصالح وحسب منهجية الاسلام مسؤولية ومغرمًا والحاكم في الاسلام لابد أن تتوفر فيه من الصفات الشرعية والعلمية والعدالة والتقوى ما يجعله أهلاً لحمل الأمانة والمسؤولية وجعل الاسلام المرجعية في الطاعة

قال تعالى :

﴿ يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾.

صدق الله العظيم

وأولى الأمر منكم أي من المؤمنين الذين يتحقق فيهم شرط الأيمان وحده الاسلام من طاعة الله وطاعة الرسول وأفراد الله سبحانه وتعالى بالحاكمية وحق التشريع للناس من ابتداء وطاعة أولى الأمر منكم تبعاً لطاعة الله والرسول في حدود المعروف المشروع والذي لم يرد نص بحرمة وفي الحديث (السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة بناء عليه فإن الحكومة التي لابد أن تلتزم بشرع الله لها على الناس حق السمع والطاعة ولذلك فإن أول مطلب من مطالبنا والاساس في هذه المطالب أن تكون الحكومة ملتزمة

والارهاب والتدمير والاعتقال والتشريد ودماء الشهداء الذي مارسته الدولة اليهودية الغاصبة كان مبرراً لأنها تدافع عن شرعية وجودها لأن الصلح يعني الاعتراف بالحق للغاصب في تلك الارض.

٣ - تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل فقد جاء ذكر الدول العربية كدول اما حينما ورد في ذكر الفلسطينيين ورد هكذا بدون دولة وهذا يعني الموافقة على اعتبار الفلسطينيين افراداً ليسوا شعباً أو دولة وهذا انسجام مع التوجه الأمريكي الاسرائيلي بعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ان الصراع العربي الاسلامي - اليهودي هو صراع حضاري ووجود لا صراع حدود وصراع بين المشروع النهضوي العربي الاسلامي - والمشروع الماسوني الغربي الصهيوني اليهودي الأمريكي، وقد ألفت هذه الاتفاقية هذا البعد من الصراع وهمشت الصراع لصالح العدو اليهودي المتفطرس.

٤ - ان هذا الاتفاق وحسب النص المذكور يهدف إلى تسليم ٨٠٪ من الارض الفلسطينية لليهود فاین هو السلام العادل والدائم والشامل؟ این عناصر العدل واین عناصر الدوام واین عناصر الشمول.

١ - أما قضية الأمن الواردة في جدول اعمال الاتفاقية : الناظر في عناصر هذا البند

يعجب كيف تم قبوله للمخاطر التي يحتويها لأن تطبيقه سيعني منع الشعب المشرذ والامة التي انتهكت حقوقها من أي عمل يعيد الحق الى اهلها وهذا يعني التزام الحكومة الاردنية بالحفاظ على امن دولة اسرائيل المكتسبة وعدم المساس بكيانها الغاصب ولو بقصيدة يلقيها طالب في مدرسته.

ب - الاخذ بالمصطلح اليهودي بتسمية كل من يقوم بعمل لتحرير ارضه وإخراج المحتل منها. والتصدي للهجمة اليهودية على الارض العربية والثقافة العربية والوجود الغربي بانه (ارهابي) وهذا يعني الاستسلام الكامل للعدو اليهودي وستصبح بناء عليه كلمة جهاد او مجاهد جريمة يعاقب عليها القانون واذكر هنا كيف حذفت لفظة الجهاد من قاموس مؤثر دكار الاسلامي.

ج - ان هذا البند سيحولنا إلى حمة لدولة اليهود اتسائل هنا هل الاجيال ملزمة بذلك وكيف يملك جيل او مجموعة او دولة هذا الحق؟

د - لقد تمت الموافقة على نزع سلاحنا وسوف لن نلتزم اسرائيل بذلك وهي التي تملك الاسلحة ومن اجل سلاح اسرائيل الذي والصاروخي تم تدمير سلاح العراق الذي والصاروخي.

هـ - ان الاتفاق المذكور يعني انهاء الحقيقة التاريخية الاسلامية بكل ما فيها واعتبارها تراثاً انتهى دوره، والعودة إلى مرحلة القبلية والنفوذ اليهودي فهل هذا مناسب

لمكانة هذه الامة ونقطة مضيق في تاريخها، استغرب ذلك؟

ان الاتفاقية المذكورة تجعل من الاردن حزاماً أمنياً وبعداً استراتيجياً لدولة العدو اليهودي، وان من اخطر القضايا ان تكون القضايا الامنية ومنها امن اليهود بتنسيق مع الاردن، فما هو مفهوم اليهود للأمن الاردني ياترى؟ وماهي النصائح التي سيقدمها اليهود للامن في الاردن سوى مزيد من الكبت للحرريات ومحاربة التيار الاسلامي ومسح الثقافة العربية الاسلامية الاصيلة واستبدالها بثقافة منسجمة مع الاوضاع الامنية اليهودية الجديدة.

وستعمل ابا السادة إلى تطوير المناهج والبرامج التربوية والاعلامية على تغيير وحذف لكل ما يمس الكيان اليهودي الغاصب من قريب أو بعيد، واتسائل هنا هل سيكون من مناهجنا في المدارس الآيات القرآنية مثل قول تعالى (لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا) ام ستحذف؟ هل ستدرس لابنائنا وبناتنا غزوة بني قريظة وبني النضير وخير اسألوا عن ذلك ما حدث في تطوير المناهج في مصر. واحيلكم الى تلك المناهج الجديدة.

اما المياه التي يكثر الحديث عنها رئيس الوزراء فيجعل لها الاهمية المقدمة حتى على المقدسات بما فيها الاقصى قبله المسلمين الاولى ومسرى النبي محمد ﷺ ومعرجه إلى السموات العل، فانا نلاحظ ان الاتفاقية تجعل من الاردن ودولة الكيان اليهودي

الغاصب كياناً واحداً وتستلزم انشاقاً لاقتسام المياه واعطاء اليهود الحق والشرعية في استخدام مياه الاردن واليرموك اللذين مزجت مياههما بدماء آلاف الشهداء من الصحابة الذين كان لهم الفضل في السيطرة عليها من العدو الروماني الغاصب في ذلك الحين، كيف يسمح دولته لنفسه ان يتفق مع الغزاة والطامعين من شرادم اليهود ان يقسم معهم مياهنا التي هي حياتنا (وجعلنا من الماء كل شيء حي). لا يستطيع لضيق الوقت ان أفصل أوان اتابع معكم التحليل الكامل للاتفاقية المزع عقدها بناء على جدول الاعمال الموقع بين الحكومة وبين اسرائيل ولكن اعدكم بتوزيع تحليل كامل عليكم لهذه الاتفاقية.

● الانتخابات:

اما بالنسبة للانتخابات، وهي النقطة الثانية في موضوعي ان حكومة دولة السيد عبدالسلام المجالي جاءت من اجل هذا الموضوع، اقول كان هذا الهدف منطقياً بالنسبة لهذه الحكومة التي تتبنى خط المسألة مع الكيان اليهودي، وكان جديراً بها مادامت تسعى الى هذا الهدف ان نصل الى إيجاد صيغة معينة لايحاد برلمان يختلف عن البرلمان السابق يوافقها على ما تريد وصدرت الصحف في ذلك الحين تعبر عن هذه الافكار بكل صراحة فقد ورد في مقال في احدى الصحف اليومية مايلي : (ان احتمالات توقيع معاهدة سلام تفرض التفكير بمواصفات معينة كما تفرض خضوعه لمعادلات محددة اي البرلمان اهمها ان تكون الاغلبية فيه مؤيدة للسلام لذلك

كلنا من أهل

فالحكومة تطرح مقولات مثل تعديل قانون الانتخاب لتحجيم التيار الرفض للسلام وضمان اقلية برلمانية تمثل التيار الوطني، في ضوء هذه الاعتبارات التي تسيطر على تفكير الجميع فان اي خطوة مستخطوها الحكومة لتحجيم تيار سياسي عن طريق تعديل قانون الانتخاب او اصدار قانون جديد يتجاوز مجلس الامة او عن طريق حل البرلمان، سينظر اليها على انها انتكاسة للعملية الديمقراطية فقد تولد دولة د. عبدالسلام المجالي رئاسة الحكومة الاردنية في هذه المرحلة لانه رئيس الوفد المشترك لمفاوضات السلام ولانه الشخصية التي يرى فيها انها الانسب لادارة هذه المرحلة انتهى المقال.

ايها السادة الزملاء: انا لن ازيد على ما جاء فقد صنعت الحكومة كل ذلك، انها شطبت اراء مجلس النواب السابق المتمثلة في اراء ستين نائباً اجتمعوا في قاعة الصور وقرروا ان اي تعديل لقانون الانتخاب لا بد ان يمر من خلال القنوات الدستورية، ثم عمدت الى التخلص من هذا المجلس الذي اختاره الشعب ليمثله وليدافع عن حقوقه قبل انتهاء مدته الدستورية حتى لا يرتفع بعد ذلك صوت معارض، وتحدثت الحكومة كل الشعب بتعديل مواد قانون الانتخاب وتحدثت الدستور الذي لايسمح للحكومة بوضع قوانين مؤقتة الا في حالة الضرورة القصوى ولا ادري اين هي الضرورة التي اقتضت برمجتها هذه الحكومة؟

السيد الرئيس، السادة النواب: لا اريد ان اتحدث طويلاً عن نزاهة حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي في اجراءاتها وممارساتها الانتخابية، هل اتحدث عن النزاهة في البطاقة الانتخابية حيث كان المواطن يبحث عن بطاقات عائلية فيجد بعضها في اماكن متعددة ولا يجد بعضها الاخر، ام في تشييت الاسماء للعائلة الواحدة في اماكن تبعد او تقترب؟ وحدث ولا حرج عن الاف البطاقات المفقودة والاسماء المخلوطة، اما التضييق على مرشحي الحركة الاسلامية من خلال اجراءات غير قانونية فحدث عنها ولا حرج لقد منع المرشحون خطباء المساجد من ممارسة لواجباتهم في الدعوة الى الله ومن القاء الدروس والمواظع ولم يبق الا ان يمنعوا من اداء صلاة الجماعة في المساجد كما منعنا من عقد اللقاءات الانتخابية في مقراتنا المتعددة، فضلاً عن منع المهرجانات الانتخابية، وختمت الحكومة ذلك كله بالصمت المريب على توزيع النشرات المطبوعة على ورق ابيض مصقول وثمانين بكيمات كبيرة تحمل في طياتها التشكيك الرخيص في نواب الحركة الاسلامية، فاذا كانت الحكومة تدعي انها لاتعلم من وراء هذه النشرات الرخيصة؟ فهل هذا الادعاء يعفيها من المسؤولية وان كان ذلك بعلمها وباطلاعها وعلم اجهزتها فلماذا هذه الحملة الظالمة وهذا التشكيك، وهل من يقوم بهذا أو يسكت عليه يستحق تحمل مسؤولية الامانة والحكم في هذه الامة المخلوبة على امرها، وهناك طعون كثيرة في اجراءات

تمت خلال العملية الانتخابية واثاء الفرز واخيراً أطرح هذا السؤال لماذا لم يستطع احد ان يشكك في انتخابات ٨٩ وظلت سمعة تلك العملية والحكومة التي اجرعتها موضع تقدير واحترام.

كل ذلك تم ايها السادة في ظل قانون اسمه الصوت الواحد قانون فصل تفصيلاً وطبخ في مطابخ بعيدة عن بلدنا، بدعة لم يعرف في تاريخ الديمقراطية بدعة مثلها، لم يستشر فيه من العقلاء والمجربين احد إلا قال فيه ما قال مالك في الحمرة، مزق الامة وبث العداء بين الاخوة في العشيرة الواحدة، وعاش الناس شهوراً على اعصابهم والحكومة تناور على الناس والناس يتساءلون هل يصدر قانون الصوت الواحد ما هذا يا قوم هل يصدر هذا عن مسؤول يقدر الامانة والمسؤولية ويراعي حرمة المصلحة العامة، واخيراً هل مصدر هذا القانون هو هذه الحكومة ام غيرها؟ هذا سؤال يفرض علينا.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء، لي بعض الملاحظات حول الاعلام، الاعلام الذي يتمثل في التلفاز وفي الاذاعة، التلفاز في برامج الغريبة، يعرض افلاماً تخدش الحياء يعرض على بناتنا في البيوت، يعرض الغريب وهو يقبل او وهو يداعب أو غير ذلك، هل تقبلون ان يعرض هذا على بناتكم؟ هل تقبلون ان يعرض هذا على اولادكم؟ هذه ناحية.

الناحية الثانية الدعايات والاعلانات، حيث تأتي فتاة في العشرين أو في الثانية والعشرين من عمرها لترقص ولتغمز في

عينها وتقول دعاية للسمنة او للزيت ما هذا؟ هل يجوز هذا في بلدنا؟

الثالث دور المعارضة في الاعلام ما هو دور المعارضة، الاعلام يعرض صوت الحكومة ولا صوت للمعارضة مطلقاً ولذلك هذا ليس امراً ديمقراطياً، هذا يناقض الديمقراطية الاذاعة كذلك. انا حدثني عن المسؤول عن الركن الديني في الاذاعة، قلت له اين الاحاديث؟ واين المتحدثون قال: والله منعنا من صرف اجور لهؤلاء ولكن هل تدفع الاجور لاولئك من المطربين ومن المطربات واما الدعاة والعلماء في هذا البلد لايدفع لهم. كذلك نرجو ان تكون اذاعة للقرآن الكريم واذاعة للدروس للفقه وقد حدثت فيها معالي الاخ وزير الاوقاف ووعد مشكوراً وان شاء الله يقوم بهذا العبء.

كذلك اريد من الحكومة ان تسارع ومن هذا المجلس في اكمال قانون نقابة المعلمين لتظهر هذه النقابة، وانا هنا لي تعليق بسيط ارجو من الاخوة ان يستمعوه جهاز التربية والتعليم في هذا البلد هو اهم جهاز. وهو الذي تنبني عليه التربية كل ضابط وكل موظف وكل وزير لا بد ان يمر من خلال هذا الجهاز التربوي فاذا لم نرعى واذا لم نحافظ على هذا الجهاز انهارت التربية وانهار ما بعدها. لذلك انا انصح اي حكومة تأتي ان ترعى المعلمين وان ترعى المدارس وان ترعى المناهج.

التطوير التربوي في مدارسنا، ما المقصود منه، انا اسمع ان هناك خبير امريكي وخبير

كلد من الأشهر

انجليزي في مناهج الاجتماعيات. ما عملهم في هذه اللجان؟ اتساءل نحن عندنا الخبراء وعندنا اصحاب الاختصاص، المربين الافاضل، فلماذا نستورد امثال هؤلاء الخبراء اهذه توصية البنك الدولي ام صندوق النقد الدولي لا ادري. الاسعار : لماذا لجأت الحكومة إلى زيادة اسعار السلع الضرورية للفقراء. مثل الكاز بها يتدفأ الفقراء؟ لم يعد في بلادنا حطب. ولذلك ارجو ان تنظر اي حكومة إلى هذه الطبقة الفقيرة وان تراعي الاسعار لهذه الطبقة المسحوقة الزيادات في رواتب الكبار ما سببها؟ زيادة راتب رئيس الوزراء والوزراء والخسروا بها رئيس مجلس النواب والاعيان نحن لا نريد الحقيقة إلا ان نقول الناس الآخرون بحاجة إلى هذه الزيادات اكثر منا واكثر من اخواننا رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والاعيان.

كذلك هناك امور اريد ان اركز عليها، الوحدة الوطنية في هذا البلد، ارجو من اي حكومة وارجو من مجلسكم الكريم ان ينظر إلى هذه القضية انها قضية حماية لهذا الوطن فاذا لم ينل اي مواطن حقه بغض النظر عن مسقط رأسه او مسقط رأس أبيه فان الامور تحتاج إلى نظرة شاملة في هذا الموضوع.

ثانياً الوحدة بين البلاد العربية، لماذا يبقى الاردن وحده معرض لخطر العدو اليهودي؟ لماذا تبقى سوريا وحدها لماذا يبقى العراق وحده؟ لماذا لا تشكل وحدة سريعة وقرية في هذا المجال حتى نحتمي ببلادنا ونحتمي اوطاننا.

ايها الاخوة جميعاً دولة الرئيس حضرات الزملاء اخواني جميعاً ارجو ان نعمل جميعاً انشاء الله في التناصح والتشاور، وفي خدمة بلدنا وفي خدمة امتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد عبدالعزيز جبر الكلمة الان للسيد جمال الخريشا، والمتحدث الذي يليه الدكتور احمد الكوفحي.

السيد جمال الخريشا :
بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس الاخوة النواب المحترمين :
الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين.
وادعو الله تعالى ان يحفظ هذا الوطن الحبيب، وان يديم عليه نعمة الامن والاستقرار، وان يحفظ قائدنا الهاشمي الحسين بن طلال، وان يعز جنده وبعد:

اجل الوطن، كلمة طيبة في حب الوطن، لا ليجرح الوطن في يومه الديمقراطي الكبير، بل ليقدم خيراً واملاً وعطاءً لابنائنا في كافة المجالات والميادين.

دعونا نفكر ونعمل ماذا يمكن ان نقدمه للعشائر التي دافعت عن الارض والعرض وماذا ايها السادة نقول اليوم لخالد مجلي، وعبد اديلم، وفاضل عرقوب، ورفاههم من شجعان وفرسان العشائر الاردنية والعربية، احفاد فرسان الثورة العربية الكبرى، وماذا يمكن ان نقدم لابناء واحفاد هؤلاء الشهداء.

دولة الرئيس، ايها الاخوة النواب المحترمين : هذه القبة ليست غطاءً للترويح الشفافي عن النفس، وليست سترًا للعب بمقدورات الشعب، وليست ملهة للترويح للذلات والخصوصية، انها كما يعتبرها ابناء الشعب الاردني عامة، وابناء البادية الاردنية خاصة، قبة الخير والفلاح، قبة الوطنية الاردنية، والقومية العربية، والاسلام التزيه العادل المعتدل الرحيم، انها قبة الصدق مع النفس. تحتاج هذه القبة منا ان نقدر الحال الذي نحن فيه تقديراً دقيقاً وحكيماً وحريصاً، تحتاج منا إلى تقدير التحديات القادمة علينا بتسارع منقطع النظير، ولذلك فهي تحتاج إلى تعاون بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، تحتاج إلى كلمة طيبة بيننا، إلى كل النيات الحسنة التي يستحق اردن الرجال المجاهدين من كل واحد فينا، إلى افعال الصغار التي تمزق وحدتنا الوطنية، وإلى اتباع الافكار الكبيرة النظيفة التي تبقى

اصلامنا مرفوعة، وهاماتنا شاذة، وطموحاتنا تعانق النجوم، وكرامتنا بحفيد النبي محمد ﷺ، وشرف وسمعة اردننا الحبيب فوق كل اعتبار مهما كان.

نعم ايها الاخوة الاماجد، وبيا سيدي الرئيس، فكروا بالموقف، فكروا بالتحديات فكروا في استقرار الوطن الاردني الذي اعطاكم كل ما هو اتم، فكروا بامنة وقدرته على الدفاع عن ثوابته، والله لن نستطيع ذلك إلا اذا حافظنا على وحدتنا الوطنية وعلى اخوتنا في الوطن، وعلى اندفاعنا دون تردد نحو اهدافنا السامية.

اما فيما يتعلق بمطالب منطقتي الانتخابية فسوف اوردتها في خطاب الموازنة العامة ان شاء الله لانها في متسهي الاممية وبحاجة إلى وقت اطول وعناية خاصة من الحكومة الرشيدة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: بصفتي عضواً في الجبهة الوطنية الاردنية سيكون قرارى حول الثقة مبنياً على ضوء رد الحكومة على مطالب الجبهة الوطنية الاردنية التالية:

١ - التشاور مع الاحزاب والكتل البرلمانية من حين لآخر في مختلف التطورات السياسية.

٢ - التشاور مع الاحزاب والكتل النيابية عند اجراء اي تعديل وتآري وليس كما جرى في التعديل الاخير، وذلك ترسيخاً لمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

٣ - تحقيق العدالة في التسميات من حيث التوزيع الجغرافي والكفاءة والترقية الطبيعية

كلنا من الشعب

بعميداً عن الائتلاف الفتوي والولايات الشخصية والحزبية.

٤ - صياغة قانون انتخابات عصري يلائم المرحلة الحالية ويحقق العدالة الدستورية ويتجنب السلبات في القانون الحالي.

٥ - اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والضريبية بما يضمن دعم الصناعة المحلية والزراعة والسياحة وتشجيع الصادرات الوطنية بما يلائم المرحلة المقبلة وحماية الاقتصاد الاردني.

٦ - تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين اسوة بالزيادة التي احدثت للقيادات العليا مؤخراً، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

٧ - وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا البطالة، الفقر، ارتفاع الاسعار، وذلك بالاستعانة من ذوي الاختصاصات الوطنية.

٨ - اتمنى على دولة الرئيس وهو ذو خلفية عسكرية العناية التامة والكبيرة بقواتنا المسلحة والاجهزة الامنية دوع الوطن.

وفي الختام حفظ الله الاردن وطناً ومواطناً ومستقبلاً بقيادة جلاله الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكراً للسيد جمال الحريش، الكلمة الان للدكتور احمد الكوفحي، المتحدث الذي يليه

السيد عبدالله اخوارشيد.

الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين... ﴾.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ومن اتبع هذه ويعد.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مقام النائب في الحجب أو الشقة أو الامتناع يشبه أعلى مرجعية قضائية لا يخفض قرارها لظمن أو استئناف، حيث ان النائب يمثل الامة التي هي مصدر السلطات.

وحتى يكون النائب نزيهاً لا بد له من النظر في بيان الحكومة وقدرات اشخاصها، وان يستحضر ممارساتها والمرحلة التي جاءت فيها وتلك التي تنتظرها، وعليه بعد ذلك ان يزن هذه الامور بميزان الحق وحده، ثم يصدر قراره النهائي مشفوعاً بالأدلة والشواهد العقلية والعقلية.

وتأسيساً على هذا فان الوصول للقرار الصائب التزيه يتطلب في تصوري النظر في الامور الرئيسية التالية :

١ - تطبيق الشريعة الاسلامية لم اجد في بيان الحكومة عبارة واحدة تدل صراحة او ضمناً على توجه الحكومة نحو هذا المبدأ، والذي ينبغي ان يعتبر أساساً لكل قضية

يراد ان يناقشها النواب. ولا يخفى بان التخلي عن هذا المبدأ هو السبب في كل ما تعانيه الامة من مشكلات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو اخلاقية أو فكرية أو غيرها، وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ﴾.

كما لا يخفى بأن التحلي بهذا المبدأ يفضي إلى تحقيق السيادة المقرونة بالسعادة التي هي معنى الذكر الوارد في الآية الكريمة : ﴿ لقد أنزلنا اليكم كتاباً فيه ذكركم، افلا تعقلون ﴾ واختتام الآية بالاستفهام الإنكاري يدل على ان المستغرب والمستنكر والمستهجن ان تقف القيادات والحكومات والبرلمانات والحزب والهيئات موقفاً تعرض فيه عن هذا المنهج وهي تدعي مع ذلك انها عقلانية، ولا نملك إلا ان نستنكر ما استنكره ربنا سبحانه وتعالى.

ولقد أكدت شواهد التاريخ ان امتنا ما دخلت التاريخ الانساني من أوسع ابوابه إلا يوم تحلت بهذا المبدأ، وقد عبر الفاروق امير المؤمنين رضى الله عنه عن ذلك بقوله : (كنا معشر العرب أذل قوم في الجاهلية، فأعزنا الله بالاسلام ومهما ابتغينا العز بغير ما اعزنا الله به اذلنا الله). وشهد بمثل ذلك الفيلسوف المؤرخ رائد علم الاجتماع ابن خلدون حيث قال : (ان العرب لا ينهض لهم ملك إلا على اساس الاسلام).

نعم إن الالتزام بالشريعة الاسلامية هو الشرط الاول لتبيل الحكومة الشقة، وإذا تخلف

الشرط انتفى المشروط، وعلمائنا الافاضل يقولون : (لا شرعية الا بشرية) وعليه فنحن نقول فلا ثقة لحكومة لا تلتزم بالشريعة.

ثانياً : إنهاء الصراع بين اليهود وبين العرب والمسلمين : لقد أفاض بيان الحكومة بهذا الموضوع، واعتبر اسلوب المفاوضات الثنائي منها والمتعدد هو الآلية لاحتلال السلام الكامل العادل الشامل الدائم الذي ترضى به الاجيال، ولكن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، فالقوى اليهودية المهيمنة على القرار الامريكسي والاروبي والاوروبي هي التي حركت هذه الدول وغيرها من اجل جر أنظمة الحكم في بلادنا ومعها المتنفذون في منظمة التحرير الفلسطينية، وسخرت اجهزة جامعة الدول العربية واجهزة منظمة المؤتمر الاسلامي لتأييد هذا التوجه.

إن كل الوقائع تدل على ان إنهاء الصراع بهذه الطريقة معناه : دمج اليهود في منطقتنا العربية والاسلامية اندماج الرأس في الجسد، وتمكينهم من صياغة انساننا الفلسطيني والعربي والمسلم صياغة تلمودية، تجعله يعترف بدلالة حاله ان لم يكن بعبارة لسانه، بان اليهود هم شعب الله المختار واتنا جوييم ما خلقنا إلا لخدمتهم.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

ولتحقيق ذلك فسيتم تحت اشراف اليهود طبعاً، اعادة النظر في مناهجنا التعليمية وبراغنا الاعلامية، وستنزع سلاحنا بأيدينا ونوقف مشاريع التدريب والتسليح، وسنسلم

كل من أشعل

اليهود مفاتيح اسواقنا الاقتصادية ونلغي المقاطعة العربية اليهودية، كما سنجعلهم يتحكمون في قطرة الماء التي في حوزتنا، وفي مصادر طاقتنا ونفطنا، وسيستطرون على شبكات خطوطنا البرية والبحرية والجوية، وسيفسدون بنفاياتهم النووية بيتنا، وسينشرون بيننا آفات الأيدز والمخدرات والاتحلال الأخلاقي تحت غطاء السياحة، وسنبقى على الدوام تحت رحمتهم وما مصر عنا ببيعد، التي نحبا وما اجتياحهم الأخير لجنوب لبنان بغائب عن ذاكرة أحد.

دولة الرئيس الزملاء المحترمين، وأما القدس الشريف التي ندعي انها محور الصراع فقد مسخها اليهود من ذاكرتنا، وهم ماضون في مسخها من واقعنا، ولقد التفت قرارات سلطاتهم الثلاث على ذلك، ولذلك لم يطبقوا عليها منذ احتلالها ما طبقوه على غيرها من المناطق اما قراهم التفليدي فقد جعلها تتمدد لتشمل ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية وأعلنها عاصمة أبدية لكيانهم المزعوم، قالها ابن غوريون في الخمسينات، لا معنى لاسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل، وقالها رابين في حديقة البيت الأبيض إبان ما سمي بحفل توقيع اتفاقية غزة أريحا المشؤومة في ١٣/٩/١٩٩٣ قال: بالحرف الواحد جنتكم من عاصمة اسرائيل الأبدية على سمع المتنفذين الذين جروا للتوقيع ولم ينس احد منهم بيت شقة، ثم جاء بعد ذلك قرار حكمتهم باعتبار الحرم القدسي أرضاً اسرائيلية صدر هذا القرار بعد عشرة أيام فقط

من ذلك اليوم الأسود، واشتمل على (٩٩) صفحة بالعبرية وجعل الوصاية عليها لجمعية اسماء الهيكل، والغنى ولاية الاوقاف الاسلامية، والغنى التشريعات الاردنية واستبدالها بالتشريعات اليهودية، واصبحت المصادرات للبيوت وتبديل المعالم السكانية والجغرافية هي الظاهرة الاساسية في القدس الكبرى لكل من زارها وصممت انظمة عربية بعد أن لم يمرر المفوض الفلسطيني ان يزج سمع اليهود ولو بكلمة، ونظمت انظمة عربية اخرى على الامتحياء لامتناس النعمة الشعبية، ثم جاء قرار الكنيست بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٣ يجعل من حدود القدس الكبرى مسألة عظمى لا يجوز تعديلها إلا بموافقة اغلبية الثلثين، مع ان الاتفاقية المشؤومة صفت لديهم على انها مسألة عادية حيث أقرت بـ (٦١) صوتاً مقابل (٥٩) صوتاً، وما هم الآن يعملون بتهيئة الامور بتسارع عجيب فقد أقاموا حول القدس الكبرى جدراناً اسمتية وجعلوا فيها بوابات حديدية وعزلوا القدس عن الدنيا كلها.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

وفي زيارة رابين الاخيرة اكسد له (الشريك الكامل في المفاوضات) الرئيس الامريكي كلنتون بان واشنطن لازالت ملتزمة بتحقيق التفوق النوعي لليهود، في كل المجالات وهذا طبعاً يستلزم بالضرورة التزامها بتحقيق التخلف النوعي للعرب والمسلمين في كل المجالات، واما امين عام الشرعية الدولية فقال لرابين: ان نزع السلاح يجب ان لا يتم

الغرق فأنه من شجر اليهود).

واما ثوابت التاريخ فقد وقف اليهود مع انفسهم فقط كشعب مختار ضد المسلمين على الخصوص وضد سائر الناس على العموم، فقد ناوروا دولتنا الاسلامية الاولى ووقفوا مع مشركي مكة، وأججوا نار النفاق، وخاضوا المصارك مع المسلمين الذين اعطوهم العهد والامان واعطوهم كل حقوق الانسان، وتأمرأوا على قتل الرسول ﷺ اكثر من مرة وبأكثر من اسلوب وحشدوا الاحزاب لتصفية المسلمين بالكلية وانضم اليهود أنداك الذين كانوا مازالوا معاهدين إلى معسكر الاحزاب، ثم وقفوا اليهود بعد ذلك وراء كل الفتن والفرق الباطنية والحركات الشعبية لتدمير كيان الدولة الاسلامية من الداخل كما وقفوا وراء الغزو الفكري والاستعماري الحديث وقضوا على الخلافة الاسلامية وأشاعوا مفاهيم العلمانية والافكار والتنظيمات الهدامة.

وأما موقفهم مع الناس الآخرين فمعظم نار الحروب الكبرى هم مشعلوها وحسبهم سوءاً ان صانعي امريكا الحديثة جورج واشنطن وبراهاام لتكولن قد حذرا الشعب الامريكي من تسلل اليهود إلى موقع صنع القرار لشدة خطرهم ولكنهم استطاعوا الوصول الى كل ما يريدون، فكيف لا يصلون اليه في بلادنا لا بطريق التسلل ولكن بطريق البرايات المفتوحة والاتفاقيات المكتوبة تحرسهم الشرعية الدولية. هذا الغيظ من هذا الغيظ، هو الذي يجعلني أطالب بالانسحاب فوراً من المفاوضات والغناء الاتفاقيات

منهم بالفرض ويجب ان يتم بالاقناع على خلاف نزع من العرب والمسلمين، واكد له بان نزع السلاح يجب ان يراعى فيه التفوق السكاني والجغرافي للعرب على اليهود وان تؤخذ بالاعتبار الطبيعة المتقلبة الاحداث في المنطقة، واما رابين نفسه فاستخف هناك بجميع المفوضين وقلدهم وسام الاستسلام الشامل والكامل والدائم من الدرجة الممتازة فقال: إن الصراع الفلسطيني او العربي الاسرائيلي قد انتهى، وان الصراع الحقيقي الذي يهدد المنطقة الان فهو صراعهم مع الاسلاميين.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، وقبل هذا كله، فان الذين ادخلوا إلى هذا التفق المظلم يقفزون فوق ثوابت القرآن والسنة والتاريخ، فقد جاء في كتاب الله تبارك وتعالى عن اليهود ﴿ لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ﴾ وقال عنهم يوم يملكون ﴿ ام لهم نصيب من الملك فاذا لا يؤتون الناس نقيراً ﴾ والنقير ايها السادة، هو الورقة الرقيقة البيضاء التي تكون في بذرة التمره، وبين خالقهم نظرتهم اليها فقال: على لسانهم: ﴿ ليس علينا في الاميين سبيل ﴾ والمعنى بأن كل شيء من العرب والمسلمين مباح لهم.

واما ثوابت السنة فجاء فيه قوله ﷺ برواية الامام مسلم في صحيحه، (لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون فيختبئ اليهودي وراء الشجر والحجر، فيقول الشجر والحجر: يا مسلم يا عبدالله، هذا يهودي ورثي تعال فاقتله إلا

وجداول الاعمال وإعادة الارتباط بيننا وبين ديننا بتحكيم شريعة ربنا، وتبني اسلوب الجهاد وتربية الامة عليه، فان الاداة الالهية اصلب من كل حديدتهم وأقوى من كل جنودهم كما تدل على ذلك شواهد المقاومة الاسلامية في فلسطين وفي جنوب لبنان.

ثالثاً : الوحدة الوطنية : تغني البيان الوزاري بها، ولكنني أرى ممارسات الحكومة هي نقیض ذلك، والشواهد على ذلك كثيرة، اكتفي بذكر اثنين منها:

١ - اصدارها القانون المؤقت: الصورة الواحد للناخب الواحد، على الرغم من معارضة الغالبية العظمى من اعضاء مجلس الاعيان والنواب، وكذلك معارضة معظم الاحزاب ذات الاستعداد الجماهيري ومعارضة كبار الساسة والكتاب والرموز الوطنية. لقد دكت الحكومة بهذا القانون أسافين التعرّات الطائفية والاقليمية والعرقية والفتوية والعشائرية المتعصبة، وكاد جسم الوحدة الوطنية ان يفتت لولا عناية الله وبقيه الخير في هذه الامة، ثم تعززت هذه الاسافين ببدعة جديدة هي تصويت التعلم على طريقة الامي ولو كان يحمل اعل الشهادات العلمية ولو احتل اعل المناصب الرسمية، ثم ذلك بشكل غطي مساحات شاسعة من وطننا العزيز، مع انه يشكل مخالفة قانونية، حيث ان التصويت يجب ان يجري بطريق الاقتراع السري، وانا لا ابرئ الحكومة من ذلك لولا ان هناك إجماع منظم على اقل تقدير بشأن ذلك.

٢ - صنفت المواطنين على اساس القرب والبعد من لونها وتوجهاتها السياسية فاحتكرت لمؤيديها المراكز العليا، وضربت بالكفاءة والقدرة ويمبداً تكافؤ الفرص عرض الحائط، وتساءل الكثيرون من عافطات متعددة ومن بعض المناصب لماذا هذه المحاباة والادنيون بحكم الدستور سواء أمام القانون في الحقوق والواجبات.

ثم هيات للمحسوسين عليها - عن هم خارج الجهاز الوظيفي تلبية طلباتهم في الجهازين المدني والعسكري على حد سواء، وسل عن قوائم القبول الاستثنائي في الجامعات الرسمية، وعن قوائم القبول في الجناح العسكري من جامعة مؤتة، وسل عن التوظيف والنقل وايصال الخدمات الذي تم بوساطة هؤلاء المحسوسين كل ذلك يعطيك الخبر اليقين على ان هذه الحكومة ليست مهتمة بالوحدة الوطنية. نعم ان هذه الممارسات ادت إلى حدوث اعتقالات خطيرة في صفوف الشعب الواحد فلتق الله تعال ولنجعل الوحدة الوطنية ممارسات لا شعارات وبيانات.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، واما رابعاً: الموقف من مجلس النواب السابق، لقد اعتدت هذه الحكومة على ذلك المجلس المميز نسبياً وتآمرت عليه وقفزت فوقه وأزهقت روحه، لقد خشيت التعامل معه فحالت كالحكومة التي سبقتها دون نجاح اعضاءه في عقد دورة استثنائية جرياً على ما اعتادوه في السنوات الثلاث السابقة وتعززت خشيتها منه فلم تلتزم الدستور في الفقرة (الأولى) من المادة

(٦٨) التي تنص على ان مدة المجلس هي اربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ اعلان الانتخابات في الجريدة الرسمية وهو يوم ١٩٨٩/١١/٢٥ فضلاً عن انه لا يوجد مبرر اصلاً لحله حيث لم تتعامل معه لعدم انعقاده، حتى يصح ان يقال حلته لعدم التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية.

ولم تلتزم الدستور في الفقرة (الأولى) من المادة (٩٤) ايضاً يوم اصدرت القانون المؤقت الصورة الواحد للناخب الواحد، حيث ان هذه الفقرة من تلك المادة قيدت ذلك في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، فأين التدابير الضرورية التي لا تحتمل التأخير وما زال في عمر مجلس النواب ثلاثة اشهر وعشرون يوماً بالتام، والامر لا يحتاج بحسب اكثر من جلسة واحدة حيث ان مشروع القانون كان مدار بحث لدى النواب والاعيان بل لدى الشارع كله لمدة طويلة كونت قناعات كافية لاقراره او رفضه في جلسة واحدة.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، إن حرمة مجلسنا السابق من حرمة مجلسنا القائم، وقد ظهر حتى الان ان رئيس هذه الحكومة دولة الاستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي قد تعامل مع مجلسنا بمنطق الاملاء لا بمنطق الاستماع الذي يتناسب مع ولاية المجلس على السلطة التنفيذية كما عبر عن ذلك بعض النواب بعد التقاتيم بدولته، فلنحجب الثقة عن هذه الحكومة حيث ان الوقاية خير من العلاج.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، واما خامساً: الموقف من الانتخابات النيابية الاخيرة: لقد أرادت هذه الحكومة باصدار القانون المؤقت ان تطمئن إلى اخراج مجلس نواب يوافق على توجهاتها السياسية، ويمرر لها كل ما يمل عليها من ضغوطات خارجية في الجوانب السياسية او من اقتصادية، او غيرها ثم جاءت المعلومات التي توفرت لديها بعد إصداره جاءت المعلومات لتجعل قناعاتها تتلاشى شيئاً فشيئاً فلم تجد إلا ان تقف موقف الحائر المتردد بين تأجيل الانتخابات او اجرائها في موعدها المقرر.

ثم صدر قرارها بأجرائها وكان مفاجئاً للشعب ومخالفاً لتوقعاته اما هي فدبرت بلبيل، واعدت عدتها لتضمن اخراجه وفق مقاساتها بذلك على ذلك جملة شواهد اذكر منها ما يلي:

١ - استعملت الكمبيوتر لايخراج كشوفات الناخبين والناخبات بطريقة تبعث على الشك، فوقع التكرار لعشرات الالوف، وتغيرت الارقام وامكن الاقتراع وتغيرت الاسماء في الكثير، وما الكمبيوتر إلا آلة تتلقى ما يمل عليها دون زيادة او نقصان، فليل الله وحده نشكو أمر مخرجات هذه الكمبيوترات.

٢ - أعلنت الحكومة صاحبة اللعبة انها قد شطبت المكرر واعلنت بعد ذلك التحدير للشعب من التصويت المكرر ولا اجد لهذا الاعلان تفسيراً إلا التشكيك في عملية الشطب اذا لو اطمأنت الى عملية الشطب لما كان لاعلانها الاخر اي معنى وعلى هذا دل الواقع.

كل من أشعل

٣ - وجود أكثر من كشف بينها الكثير من التناير في مراكز المحافظات، وقد سجلت اعتراضاً شخصياً بعد بدء الاقتراع بربع ساعة لدى عطوفة محافظ أريد قتم استبدال جدول بجدول.

٤ - غضت الحكومة الطرف عن ترحيل دفاتر العائلة عند التسجيل بكميات هائلة أفرغت بعض المناطق، في حين منعت التسجيل الآخرين من مخالفون توجهاتها السياسية إلا إذا حله من كان مسجلاً في نفس الدفتر، والمعرضون طبعاً لا يستطيعون معرفة هذا الكم على الإطلاق وكذلك وقع الخلل بدرجة أقل عند استلام بطاقات الانتخاب.

٥ - تم توزيع اثنان من المنشورات الملفة المتنوعة وصل عددها في بعضهم إلى ثلاثين وفي بعضهم إلى عشرة وفي بعضهم عدد اصابع اليد وأنا منهم والمستهدفون من ذلك كله هم مرشحو جبهة العمل الاسلامي لا لشيء إلا لانهم يمارسون التوجهات السياسية لهذه الحكومة، وعلى الرغم من قوة لهجة الاحتجاج، واستفاد الأجهزة الامنية، لم يعثر هؤلاء الموزعين على اثر وكأنهم جن يرون الناس من حيث لا يرونهم الامر الذي يجعلنا وبكل ثقة نشير بكل اصابع الاتهام إلى الحكومة إلا إذا كشفت هوية الموزعين.

٦ - اعتدت على حق دستوري للمواطنين المسلحين في جداول الناخبين حيث عيبتهم في لجان الاقتراع والفوز خارج دوائرهم

الانتخابية فحرمتهم من حق الانتخاب، على الرغم من بحث هذه القضية مع المعنيين ووعدهم بالحل وأنا واحد من المعترضين ولكن التسيحة لا حل.

٧ - غضت الطرف عن وزراء ومدراء وضباط وسيارات تحمل لوحات الحمراء تدعو للمؤيدين لتوجهاتها في حين بثت عيونها لترصد الشكايات قبل الحركات لانصار جبهة العمل الاسلامي على الخصوص فابعدت منهم تعسفياً العشرات إلى اماكن نائية بسرعة خاطفة كسرعة البرق على الهاتف او بالفاكس مخالفة بذلك كل الانظمة والتعليمات وإن الموظف من الفئة الاولى يجب ان يتم نقله بتسبب من عطوفة الامن العام الى معالي وزير التربية والتعليم او الوزير المعني، وكثرت معالي وزير التربية والتعليم لان الكم الكبير كان من العاملين في جهاز هذه الوزارة ليس الا.

من اجل هذا اصدرنا البيانات وطالبنا بتشكيل لجنة نيابية لتغطي الحقائق، واطالب الاخوة النواب ان يجعلوا الغناء القانون المؤقت وإن يجعلوا من اولوياتهم تعديلات قانون الانتخاب لسد كل الثغرات وتحقيق العدالة، وإن يترك الامر كله من المهمة حتى الياء الى اشراف الجهاز القضائي.

واري بعد انجاز هذه الاولويات ان ندعو إلى حل هذا المجلس لتجري الانتخابات الحرة التزمية على الاساس الذي سنخرجه انشاء الله.

سادساً : الفقر والبطالة : لقد أصبح الامر ينذر بشر مستطير يقوض امن المجتمع واخلاقه ويهدد ارواح المواطنين وأموالهم واعراضهم، وليس بمقدور صندوق الزكاة التطوعي ولا صندوق المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل التصدي لهذا الخطر لذلك لا بد من اجراءات عاجلة توقف هذا الخطر.

واقترح ما يلي :

١ - سن قانون فريضة الزكاة وشمولية تطبيقه على البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية والشركات بانواعها فضلاً عن الافراد المسلمين وبخاصة ومشروع هذا القانون في ادراج الحكومة منذ زمن.

٢ - سن التشريعات الصارمة لمنع تهريب الاموال إلى الخارج ووضع التسهيلات والحوافز للاستثمارات والمبادرات المحلية، وازهاق الاموال المهربة بالاعباء المالية.

٣ - اعادة النظر في السياسة الضريبية برمتها مركزية او عملية واعفاء الفقراء وذوي الدخل المتدني والمحدود منها، واعادة النظر كذلك بسقف المعونة الشهرية المتكررة، ورفع سقف قروض التأهيل والتشغيل على ان تكون بلا ربا وقروضاً حسنة لا مرابحة. ولايفوتني ان اطالب بالغاء الزيادات الاخيرة وتحويلها إلى صندوق المعونة الوطنية.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

واما سابعاً : التربية والتعليم والتعليم العالي والاعلام، يبدو ان الحكومة ستعمد إلى

احداث زلزال رهيب في المناهج والبرامج ومفرداتها لكي تتجاوب مع متطلبات مرحلة التطبيع مع اليهود، من هنا فاني اطالب بتشكيل فريق وطني عرف بالكفاءة والتدين واصر على التدين لأنه هو العاصم الاعظم الذي يقف صاحبه ضد التطبيع نعم لاعادة صياغة المناهج وفق فلسفة قانون التربية والتعليم والتصدي لكل ثغرة. وإن تزيد حصص بناء الهوية من تربية اسلامية ولغة عربية وتاريخ اسلامي، وإن تزيد حصص التاريخ الحديث وإن تناول فيه بيان اخطار اليهودية العالمية وبيان اخطار النظام العالمي الجديد.

واما في الاعلام تشكيل فريق يقوم بنفس المهمة واطالب باخراج مشروع نقابة المعلمين ومشروع اتحاد عام طلبة الجامعات الاردنية وكلليات المجتمع إلى حيز الوجود، واطالب بتوسيع قاعدة القبول الجامعي الحكومي، وتبني المهويين وابتناء غير المقتردين والغاء القبول الاستثنائي بالكلية وجعل القبول تنافسياً مع تحقيق المساواة بين كل الفئات واطالب ان يتسع صدر التلفزيون لعرض وجهة النظر المخالفة لتوجهات الحكومة السياسية من قبل اصحابها المعنيين.

وبالنسبة لم يتسع صدر التلفزيون لذكر كلمات السادة النواب إلا على الطريقة التي تجعل المرء لا يفهم مضامين كلمة النائب الاساسية.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

واما ثامناً : العمل والعمال : ما زال سيل

كلد من العمل

العمالة الوافدة يتدفق بلا ضوابط ناجحة، وما زال مشروع قانون العمل في ادراج الحكومة، وما زالت مظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي قاصرة، فاطالب الحكومة بضبط العمالة الوافدة واخراج مشاريع القوانين المتعلقة بالعمل والعمال ورفع كفاءتهم ومستوى معيشتهم ورعاية احوالهم عامة.

واتساءل كيف نستقدم الممرضات الاجنبيات يحمل بعضهن الايدز - لا قدر الله - ومن بناتنا خرجات عاطلات عن العمل.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

واما تاسعاً : الزراعة : ما زالت الحكومات المتعاقبة لاتعطي الاهتمام المناسب لهذا القطاع، مع ان الله عز وجل حباناً بتنوع التضاريس بما لا مثيل له، بذلك لابد من تشكيل فريق وطني متخصص لوضع استراتيجية زراعية شاملة تتناول استصلاح الاراضي وتوزيعها او تأجيرها وضبط التسويق داخلياً وخارجياً، وتتناول الربط بين الزراعة والصناعة كما واطالب بالقروض الحسنة الميسرة لصفار المزارعين واسقاط الربا والاعفاء من جزء من اصل القروض عن فقراء المزارعين واطالب على الخصوص ان تسحب الوحدات الزراعية من مالكيها الذين اعتدوا عليها بقوة مركزهم التنفيذية ويعاد التوزيع على من لا يملكون من سكان تلك المنطقة.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

واما اخيراً وهو عاشر : الوحدة العربية والاسلامية : ان الحكومة التي عجزت عن تحقيق الوحدة الوطنية هي اعجز من تحقيق

التنسيق والتكامل فضلاً عن الوحدة واحلال الامة العربية مكانتها التي تليق بتاريخها ورسالتها العظيمة كما جاء في بيانها الوزاري، وهي غير مؤهلة للدفاع عن الاسلام الذي لاتطبقه في بلدها، وتضيق ذرعاً بالعاملين له بطريق الكلمة الصادقة الامينة لا بطريقة العنف، وتمنعهم من اداء هذا الواجب نعم وانا احدهم منعت بثلاثة كتب، نعم تمنع إلا الذين يريدون ان ينطلقوا من منطلقات توجهاتها السياسية.

إن العمل لهذه الوحدة من ايجديات ديننا الخفيف الذي جعل الامة العربية الاسلامية وحدة عضوية واحدة بدليل قوله تعالى : ﴿ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون﴾ وفي آية اخرى ﴿ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فأتقون﴾.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، وان مشكلتنا القطرية لا يمكن ان تجد حلاً لها إلا اذا عملنا بجهد لتحقيق هذه الوحدة فلا بد من وضع استراتيجية شاملة لتحقيقها ولو على المدى البعيد، واضع بين ايديكم بعض ملامحها.

١ - المبادرة لاصدار ميثاق وحدوي عربي اسلامي، والسعي لاعتماده عربياً واسلامياً.

٢ - المبادرة لوضع اسس النظام الفيدرالي بين جميع دولنا وصولاً إلى وحدة الامة شعباً وارضاً وقيادة.

٣ - استتفار طاقات العلماء والمفكرين العرب والمسلمين لوضع الاطر الوحدوية.

٤ - تشجيع الحركات الشعبية الوحدوية.

٥ - اعطاء الشعوب حريتها ضمن ضابط الولاء لكل الامة الواحدة.

٦ - توحيد المناهج التعليمية في كل المراحل وتعريب التعليم الجامعي وابرار هويتنا الحضارية فيها.

٧ - توحيد البرامج الاعلامية وتوجيهها لبناء الشخصية الوحدوية بعيداً عن العصبية القطرية.

٨ - الغاء تأشيرات المرور واصدار هوية عربية اسلامية موحدة للتنقل والاقامة.

٩ - اصدار عملة عربية اسلامية موحدة واعتبارها غطاء للعملة المحلية.

١٠ - الغاء التعرف الجمركية بما يمكن من حرية التبادل التجاري واقامة السوق العربية الاسلامية المشتركة.

١١ - انشاء شبكة مواصلات برية حديثة، تتكون من طرق دولية سريعة للسيارات والقطارات.

١٢ - وضع خطط وبرامج التكامل الزراعي والصناعات الغذائية.

١٣ - انشاء المشاريع الصناعية المختلفة في كافة المجالات المدنية والعسكرية لكسر احتكار الدول المتقدمة تقنياً لهذه الصناعات.

١٤ - انشاء جيش عربي اسلامي موحد يكون ولاه لامة الواحدة، ويسودي دوره الانساني في نصرة قضايها الشعوب المظلومة.

١٥ - سحب كل الارصدة العربية والاسلامية من الدول الاجنبية وايداعها في بنك الامة المركزي الذي ينشأ لهذه الغاية.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، إن ازمة هذه الوحدة تكمن في القيادات اكثر منها في الشعوب فإذا اعطت القيادات ولاها لدينها ولامتها الواحدة فالامر ميسور، وحسبنا نموذجاً يحتذى ان رسولنا ﷺ بدأ وحده وواجه مجتمعات جاهلية، كون من خاماتها خير امة، وأقام اقوى دولة، واشاد اسمى حضارة في فترة قياسية هي اقل من ربع قرن، فلتكن لنا خطة ربع قرنية لتحقيق هذا الهدف.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، وبناءً على ما سبق فالي اعلن حجب الثقة عن هذه الحكومة ابراء للذمة من عهدة القسم على خدمة الامة والقيام بالواجبات الموكلة إلى حق القيام، سبحانه الله وبمحمدك اشهد ان لا آله إلا انت استغفرك واتوب اليك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام شكراً للدكتور احمد الكوفحي والله يعطيك العافية. الكلمة الان للسيد عبدالله اخو ارشيده.

السيد عبدالله اخوارشيده :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وذويه وعلى كافة الرسل والنبيين عليهم السلام جميعاً.

دولة الرئيس، السادة الزملاء الكرام: اسعد الله اوقاتكم ويعد انه لمن دواعي

كلنا من أهل

سروري ان انتهز هذه الفرصة لاهتمكم بثقة شعبنا الكريم والذي نحن منه واليه وبه نعتز، وبمصالحته أولاً نعني ونصدع.

ومن ثم فلي شرف بده كلمتي هذه ان ارفع إلى سليل العترة النبوية وآل بيته اسمى آيات التحية والولاء حيث رمز أصلتنا العربية ومعين الدعوة الاسلامية الخالدة، متمثلاً اياه حكيماً للعرب وعظيمهم في هذا العصر، امد الله في عمره وورقه السداد آمين.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام: تبدأون الدورة العادية الأولى لمجلسكم التشريعي الثاني عشر فريق سرة كرام انتدبهم شعبنا العزيز ليكونوا حلقة متميزة انشاء الله في عقد المجالس النيابية في بلدنا الحبيب تحت قبة بيت الشعب هذا، ولتكونوا المعبر الامين عن طهر ضمير شعبنا الذي يريد منكم ان تكونوا مؤسسة متأسكة إن في التشريع او المراقبة وفي الدفاع عن مصالحه كلما لاح انحراف او اعتداء عليها. وان يكون خطابكم وانتم على منبر الشعب صادراً عن مدرسة قيادية، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، مدرسة تعنى بمصالح عموم الشعب دون تمييز.

والحق سرلي واقتضرت وانتم تعلنون عن كنه وجودكم هنا وسلطتكم بقوة وشجاعة ووعي كامل لمسؤوليتكم كل يؤدي دوره بما اوتي من خبرة وعلم ومعرفة، وانني لاعتز ان اطلق معكم مشاركاً ومقتدياً بكم في مناقشة البينسان الوزاري لحكومة دولة الرئيس عبد السلام المجالي.

ابتداءً اشارك الزملاء تحفظهم على اسلوب التعامل مع مجلس نيابي جديد يتهيأ لآخذ دوره بحساسية واخلاص لخدمة شعبنا، وان كان هذا الاسلوب حسب ما اقدر انه صادر عن طيب سوية، وظهر سريره، الا انه لا مبرر للضبابية المتكررة في بدايات هذا العام مع المجلس النيابي السابق ونهايته مع هذا المجلس الجديد. فالادعاء بحمي الاستيزار التي امتشرت في المجلس النيابي العتيد الحادي عشر لا مبرر له لان ظروف الأمل ليست بخافية على احد وظروف اليوم تختلف. وكان الاخرى ان يصارح المجلس الجديد ولا ضمير في ذلك ابداً ونحن نعلم دقة المرحلة السياسية المقبلة ان الطاقم الوزاري الحالي او من سيحل محلهم او حل بعضهم سيخلفوا من اعضاء من مجلس النواب. وفي كل الاحوال وبرغم ذلك فانني اسجل لدولة رئيس الوزراء الحالي ماضيه النظيف واستقامة سيرة حياته وكفاءته العلمية والادارية الفائقة، وله مني كل التقدير على تصديه لادارة المفاوضات مع العدو في مرحلة صعبة ومعادلة قوى غير متكافئة فرضتها علينا دورة التاريخ ولا حيلة لهذا البلد العتيد والاصيل قيادة وشعباً للوقوف منفرداً وعالمنا العربي ومحيطنا الاسلامي يعاني ما يعاني من ضعف وتفكك وهوان امره على الساحة الدولية. ولا مزايمة بلملك، ولكن الامم الحبية ونحن منها انشاء الله لها ردة باسلة وبذرة تاريخية ناصعة وقد مر في تاريخها الطويل اسوء مما هي فيه الان. ورسولنا الكريم يقول (الخير في وفي امتى إلى يوم

الدين) وحاشا ان ندوب.

الاخوة الزملاء، كل هذا لايجب ان يحول بيتنا وبين الحصول على الاقل على حقوقنا الثابتة والمعرفة بملفات المفاوضات وملاحقتها والتي سنطلع عليها بحكم موقعنا الرقابي. ولكن انبه هنا ان للاردن وشعبه الابي على مدار ما يزيد على خمسة عقود تضحيات جسام وانه يجب ان لايفضل ابداً عن ان ينال حقه كاملاً في المشاريع والائتماء الاقتصادي ولن يكون حل على حسابه اطلاقاً.

اصدر من ذلك فأقول ان الوحدة الوطنية المقدسة وروابط الدم والتاريخ والدين والجغرافي والمصير المشترك لن تحول دونها او تمسها كافة مشاريع السلام، فلا بد للشعبيين الشقيقين من التوصل لصيغة مثل واقعية تستند روابط ابدية لا انفصام لها مع الاحترام الكامل لقرار القيادة الفلسطينية العربية وخياراتها مع التحفظ على ان كل ما ينبغي ان لا يمس عروبة قدسنا ومسؤوليتنا تجاه المهدة العمرية لها لتبقى عظة سلام ووثام لكل الديانات، وإلا فالبديل اراقة الدماء الطاهرة والارواح رخيصة ثمناً لما لقدسيته لدينا وهي جزء من عقيدتنا ولا امكانية معها طال الزمن لاغفال اي جزء من عقيدتنا.

دولة الرئيس الزملاء الافاضل: اخلص من ذلك للولوج في ثنايا البيان الوزاري ولن اتقيد بترتيب بنوده ابتداءً اقول ان العمومية الموجهة هي سمتة الاولى واقول وانا اخص الجانب المتعلق بالاقتصاد ومشاريع التنمية والرفاه الاجتماعي لا بل الوسائل الحكومية

المطروحة لدفع الفقر المدقع والمهيمن الذي توطن لدى ما يقارب الـ ٣٠٪ من شرائح شعبنا وما هي الوسائل الذكية لدرء غول البطالة، اقول هذا وانا متوقن ان عمل هذا النقاش الواسع والحاد سيكون عند طرح مشروع الموازنة والتي سيكون لنا معها شأن آخر على ما درجت عليه سنة املاء خاناتها بالارقام السائبة والغير مسؤولة احياناً والبعيدة عن واقع مجتمعنا وحاجاته فهي غالباً ما تمثل ارقاماً مكتبية توفيقية لا يعنها سوى سد الفراغات فتلمع على انها خطة سنوية عتيدة لا يرقى إلى برجها العاجي المحصن للخلل ابداً. الا انني استبقها واعود فاضع بعض الملاحظات الموجهة جداً بين يدي البيان الوزاري المطروح للنقاش.

أولاً : لا اشارة واضحة مفصلة لاعادة النظر بالعبء الضريبي.

ثانياً : لا اعفاءات او تخفيفاً على الاقل على الرسوم الجامعية المرهقة.

ثالثاً : لا وضوح في ازالة جيوب الفقر بخطة محكمة تتعاون فيها صناديق الزكاة وصندوق المعونة الوطنية وصندوق التشغيل وغيرها ورفع سقف ما تمد به العائلات المستورة والمحتاجة. ببلغ يحفظ كرامة هذه البيوت ويدفع عنها غائلة الجوع وما يجره من ويلات.

رابعاً : لا توسع بمظلة الضمان الاجتماعي وسقف المخصصات المعقولة تعريضاً وتقاعداً.

كل هذا من الأعمال

خامساً : لا اسراع بشمولية التأمين الصحي.

سادساً : لا اشارة إلى اعفاء المزارعين من الفوائد على الاقل المستحقة ونحن نعلم اهمية هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

سابعاً : نعمة تصدر من هنا ونعمة تصدر من هناك ان دعم المواد الاساسية في طريقه إلى الانتهاء وهذا من مآتي سوء التقدير الاداري.

ثامناً : لا خطة جادة لامتصاص حدة البطالة المتفاقمة اقف لهذا الحد واقول كمثل ان كلفة كل ما ذكرنا وغيره مما شئير يعدله ما انفق على طريق هيبعل على سفوح جبال جرش الشاء بدل الالب والذي اعجز عقول مهندسي الطرق والجسور وخبراء التربة واستنزف عشرات الملايين ان لم نقل مئات والذي بالامكان الاستغناء عنه منذ اكثر من عقد من الاتفاق عليه والبدائل اخف وطأة منه ومن غيره من المشاريع الانشائية الترفيحية وهي نتاج غياب الرقابة الصارمة وبيروقراطية القرار. وسأعمل مع من يوافقني من الزملاء على عدم الموافقة على اية مشاريع ترفيحية ترد في مشروع الموازنة ونقل مخصصاتها لتخفيف وطأة الفقر والغلاء عن شعبنا وهو الاهم.

تاسعاً : تفعيل وتوسيع كادر ديوان المراقبة والتفتيش وديوان المحاسبة وان لاتصيبهم عدوى الترحل الاداري في الاداء الوظيفي لظنين الجهازيين الحساسين والذين نوكل اليها امنانية الاداء النزيه والحازم فنحن اخرج ما

نكون لخدماتهم لتصويب كل خطأ والتحذير المبكر من كل انحراف او تبليد.

عاشرأ : امن الاردن واستقراره : غني عن التنويه دور المؤسسة العسكرية الاردنية الامنية على امن بلدها ونعني الجيش العربي الباسل قدرة الجيوش انضباطاً واحترافاً ووفاء وجهاز الامن العام المتطور والذي نعتز باداءه واجهزة المخابرات والاستخبارات والامن الوقائي ومؤسسة مكافحة اوبئة المخدرات والتزيف والانحراف واخيراً الدفاع المدني والتي تسهر باخلاص وبجهود مفضية لتأمين سلامة بلدنا ومواطنينا لها منا كل الدعم سيما في مرحلة دقيقة تمر بالمنطقة ملأى بالمفاجآت سواء تمت عملية السلام ام لم تتم فحاجتها للدعم بكل الوسائل اكثر في حالة الاسترخاء اذا تمت عملية السلام وهذا ما يجب ان لا يغرب عن البال ابداً. ولا ننسى ما يعاني قطاع المتقاعدين من تدني مخصصات تقاعدهم ولناخذ امرهم بجدية اكثر.

حادي عشر : اين الدراسة الملمة لمعالجة العمالة الوافدة والمنافسة في سوق العمل الاردني والتي ابحنها مساحة العمل سداً لفرغ البطالة الهيكلية والتعففية التي يعاني منها سوق العمل دون دراسة جادة فاغرق السوق بالحابل والتابل. اضافة لقطاع السائقين والذي يعاني من اختناقات بطراير تطول على مدار الايام مما يستوجب اعادة الدراسة والتقسيم لمصلحة ابناء البلد.

ثاني عشر : اين العدالة في توزيع مشاريع التنمية بين المحافظات وهو ما ستطرق له في

مناقشة الموازنة العامة - ان شاء الله - ثم اين العدالة في توزيع الوظائف ونحن نرى احتكار بعض المؤسسات لا بل بعض الوزارات والمناصب القيادية لفئات محدودة وفي بعض الحالات من اقاليم محددة لوجود رواسي قديمة عتيبة متجذدة توارثاً للاقليم في تلك الدائرة او الوزارة هذه او تلك ثم المعاناة من تصرف بعض المسؤولين في نثر ابناء منطقهم بكثافة في وظائف شاغرة في محافظات اخرى وعلى حساب ابناء تلك المحافظات وهو ما يجب ان يوضع له حد فوراً ضمن اسس عادلة.

وتعويض المجني عليهم باحقيتهم بالاولوية بعد ان غمط حقهم فبعضهم يكون ترتيبه في محافظته رقم ١ او ٢ باقدمية التعيين وبقدرة قادر تدور اجهزة الكمبيوتر بعد اصابتها بعدوى فيروس الاعتداء على حقوق الغير واذا برقمه يقفز إلى عشرين او اكثر، ما هذه السرقة في وضوح النهار.

ثالث عشر : السلطة القضائية : ثالثة الاثافي بين السلطات الثلاث تعاني من سوء وضيق الابنية واثائها. وضهور مخصصات القضاة على اختلاف فئاتهم مما لايجوز ابداً لهذه السلطة التي نعتز بنزاهتها وكفاءتها لتقوم بدورها الهام وهي آمنة غائلة العوز.

رابع عشر : الشباب : علة الوطن وروصيده المذخر لمقبل الايام ارجو ان تتعاون الخبرات من كل الجهات لايجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم ودعم مؤسساتهم واتنا بانتظار دراسة جادة تقدم من وزارة الشباب بحلول ناجعة بهذا الشأن.

خامس عشر : لجم البيروقراطية وتخفيف الروتين المل.

سادس عشر : الاسراع بحل مشاكل الواجهات العشائرية في املاك الخزينة ضمن اسس عادلة.

سابع عشر : تطوير دور الجمعية العلمية الملكية واشراك شقيقاتها كجامعة العلوم والتكنولوجيا والمؤسسات العلمية الاخرى وتزويجها لاجراء هيئة رسمية ذات تمويل عام وخاص تعنى باستقطاب الكفاءات العالية والعقول المبدعة والمبتكرة والمهاجرة. والنقاط الاذكىاء والمبدعين من ابناءنا من بين صفوف شعبنا المعطاء لامتياز قاعدة تكنولوجية تتطور اكتساباً وابتكاراً بأيدي شبابنا الكفؤين حتى نستند إلى قواعد صناعية واختراعات عربية الطابع ترتفع بنا عن التبعية للامم وما ذلك بعيد فمسافة الألف ميل تبدأ بخطوة أولى.

لا اريد ان اطيل عليكم وسأكتفي بهذا القدر وسأتابع مناقشة بعض المواضيع الهامة والتي اغفلتها الان وكذلك مطالب عافطة المرق في طروحات الموازنة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، وشكراً للسيد عبدالله اخو ارشيده المتكلم الاخير لهذه الجلسة الدكتور هاشم الديباس.

الدكتور هاشم الديباس :

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربنا لا تنزع قلوبنا بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، انك انت الوهاب »

صدق الله العظيم

كل من اشغل

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين انني لن اناقش موضوع حرية ونزاهة الانتخابات فلقد كانت كما ارادها الحسين حرة ونزيهة واذا كانت عكس ذلك فاللجان التي كونها المجلس ستبين ذلك، وانني لن اناقش نص المادة ٥٤ من الدستور فهي واضحة وصريحة لا لبس فيها بحيث اعتبرت بيان الحكومة هو خطاب العرش السامي.

كما اني لست مع الذين يكيلون التهم للجهاز الاداري خالطين بين الاصلاح والفساد فهو بحاجة منا للمدبر لا للتجريح، فعل سواعده قامت هذه النهضة المباركة فها هي الجامعات والمدارس تنتشر في جميع انحاء المملكة وها هي الطرق والجسور وخطوط المياه والكهرباء والتلفون تصل إلى كل مدينة وقريبة ناهيك عن الالاف المؤلفة من الموظفين في وزارة المالية والصناعة والتجارة والداخلية وغيرها من الوزارات الذين يقومون ليل نهار على خدمة المواطنين والوطن.

واذا ما قيس هذا الجهاز من حيث الكفاءة بغيره من الاجهزة في الدول المجاورة لكان في الطليعة من حيث الائتفاء والوفاء والتفاني في خدمة هذا البلد فلننطه حقه من الثناء لا البكاء عليه والكمال لله وحده. وانني لست مع المشككين بالوحدة الوطنية والذين يضعون العراقيل امامها.

فهذا البلد يحتاج اكثر ما يحتاج إلى التعاون والتكاتف ورض الصفوف ونبذ الفروقة من اجل بناء اردن قوي اقتصادياً ومتضامن شعبياً

ليكمل مسيرة البناء ويرسخ مضامين الحرية والعدالة والديمقراطية.

بعد الانتخابات الحرة النزيهة يلتقي اليوم نواب الامة تحت قبة البرلمان لمناقشة بيان الحكومة لاتجازاتها وطموحاتها في المجالات الداخلية والخارجية وفي ظل ظروف متغيرة ومرحلة جديدة يمر بها العالم حيث تشهد تغيرات انتهت الحرب الباردة وافتحت المجال امام نظام عالمي جديد زال فيه الاستقطاب واصبح هناك قطب واحد يحرك مقادير الامور في جميع انحاء العالم كما ان هذا التغيير يضع مسؤوليات اضافية على نواب الشعب يجب التصدي لها بكل عقلانية لا تنقصها الجراءة ونكران الذات لكي يكون هذا المجلس على المستوى الوطني والقومي الذي يحقق لشعبنا المخلص الوفي طموحاته في مستقبل واعد تسوده الحرية والعدالة والحياة الافضل في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ان هذه التغيرات العالمية افرزت توجهات كثيرة منها توجهات اقتصادية واخرى سياسية.

فعل الصعيد السياسي اخذت امريكا على عاتقها حل مشكلة الشرق الاوسط فكان مؤقراً مدبراً وما تبعه من لقاءات بين اسرائيل ودول الطوق إلى ان كان اعلان المبادئ والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير واسرائيل فانفطر عقد دول الطوق وكاد واصلت الاردن واسرائيل عن اتفاق على جدول اعمال قد تخفف عنه معاهدة سلام بين

الاردن واسرائيل.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: اتنا نؤمن بان السلام العادل والشامل بين العرب واسرائيل لا يمكن ان يتم إلا بتطبيق قرار ٢٤٢ و ٣٣٨ وذلك بقبول اسرائيل باعادة الاراضي المحتلة إلى اصحابها وان تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه وقيام دولتهم المستقلة. وهذا الخصوص اتمنى على دولة الدكتور عبدالسلام المجالي ان يعلن من هنا ومن تحت قبة البرلمان ان الاردن لن يوقع صلحاً منفرداً مع اسرائيل قبل رجوع جميع الاراضي العربية المحتلة لجميع الدول العربية إلى اصحابها بما فيها القدس الشريف.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: في التنمية والبطالة، لقد شهد الاردن في الآونة الاخيرة تطورات سياسية على المستويين الاقليمي والدولي اثرت على توجهه الاقتصادي والاجتماعي مما رتب اعباء جساماً على المجتمع والاقتصاد مما حل الحكومة على القبول بتبني برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣ - ١٩٩٨ والذي من اهم عناصره تقييد الاتفاقيات الحكومية واتباع سياسات نقدية انكماشية تعمل على خفض الانفاق وتحد أيضاً من الزيادة في عرض النقد، مهماً بذلك اثار هذه السياسة على مشكلتي البطالة والفقر ومعالجة عدم التوازن بين الموارد والسكان مما كان له الامر الكبير والواضح على زيادة نسبة البطالة حيث تشير الدراسات إلى زيادة حدة

البطالة حيث وصلت إلى حوالي ١٨٪ وان اعل معدلات البطالة تقع بين الفئات العمرية من ١٥ - ٢٤ وان نسبة هذه الفئة إلى عدد السكان تصل إلى ٢٢٪.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: هنا يجب التأكيد على ان معالجة هذه المشكلات (اي البطالة والفقر) لا يتم بالدعوات بل يتطلب ان تبني الحكومة زيادة في الاتفاق على المستويين العام والخاص وبذل مزيد من الجهد في اطار منظور اقتصادي واجتماعي متكامل يعمل على التنسيق والتكامل مع برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة وان لا يكون هذا التصحيح سبباً في خلق مشاكل أكثر ضرراً على المجتمع واستقراره، ان التوجه الكامل لتحقيق اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي (تحت مبدأ دع الامور تجري في اعتها) دون ربطه مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل حل مشكلة البطالة سيعمل على ضياع الفرصة في كبح جماح هذه المشكلات.

وفي هذا الاطار ومن اجل تصافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص فلا بد من العمل على المزيد من الحرية الاقتصادية وتفعيل الحوافز الاستثمارية الداخلية منها والخارجية لاستقطاب رؤوس الاموال من اجل ان يلعب المستثمرون دوراً رئيساً في التنمية وفي استيعاب العدد الكبير من العمالة العاطلة، وهذا يتطلب من الحكومة التركيز على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من اجل ان يلعب دوراً مهماً في توفير البيئة الاستثمارية.

هذه من اشغال

والخدمات فانها تصل إلى ٦٢,٥٪.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: انني بهذه المقارنات لا اقصد التقليل من الانجازات التي تمت في ظل هذه المديونية ولكنني اريد ان اشد الازهان والافكار إلى خطورة الوضع وكيفية تسديد هذه القروض وفوائدها حتى مع جدولتها فيما لو تمت الجدولة لان الجدولة معناها نقل المشكلة من الحاضر إلى المستقبل.

ان المقارنات التي اسلفت وبينت تدل بوضوح ان امكانية التسديد في ضوء الانتاج القومي والوضع الاقتصادي قد تكون مستحيلة وان حلها بالاقتراض لتسديدها ما هو الا زيادة في الاعباء والدوران في نفس الحلقة المفرغة.

كلنا نأمل ان تستطيع الحكومة شراء قسم من هذه الديون باقل من قيمتها الحقيقية او ان تمحو بعض الدول ديونها وبالتالي يقل عبء المديونية لكن الاهم ان تعي الحكومة ان الاقتراض يجب ان يكون من اجل التنمية وفي المشاريع الانتاجية ذات الجدوى الاقتصادية التي ترفع الاقتصاد الوطني بزيادة الدخل القومي وعلى الحكومة استقطاب رؤوس الاموال والمخدرات وتوجيهها إلى المشاريع الانتاجية ذات الصيغة التصديرية كاستغلال املاح البحر الميت التي تحتاج إلى عشرات الملايين من الدولارات وكذلك الاسمدة الفوسفاتية كما ان على الحكومة استغلال موقع الاردن الجغرافي وتاريخه الحضاري والديني كمثقله جذب سياحي يساهم في حل عدد من

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ان حل مشكلة البطالة يتم فقط من خلال استراتيجية متكاملة واضحة المعالم تعترف هذه الاستراتيجية ببدائية ان هناك مشكلة ملحة وخطيرة وان على الحكومة توفير جميع مستلزمات حلها.

في مجال المديونية: تشير التقارير إلى ان رصيد الدين العام الخارجي القائم والمسحوب وغير المسحوب بلغ في نهاية ١٩٩١ (٨٤٨٠) مليون دينار اردني منها ١٢٠١,٦ مليون دينار اردني غير مسحوب و ٧٢٧٨,٧٤١ مليون دينار مسحوب كما تشير أيضاً هذه التقارير إلى ان خدمة الدين العام كانت وعلى التوالي ٦٩٧,٧٤١ مليون دينار عام ١٩٨٩ و ٧٢٠,٦٥١ مليون دينار ١٩٩٠ و ٨٥٠ مليون دينار سنة ١٩٩١ كما تشير هذه التقارير انه كان يترتب على الاردن تسديد ما قيمته ٦٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ وما قيمته ٨٥٦ مليون دولار سنة ١٩٩٣. ان اي تحليل لهذه الارقام وبمقياس تناسي بين رصيد الدين الخارجي المسحوب وغير المسحوب وبين الناتج القومي لاي سنة ٨٩، ٩٠، ٩١ هي نسبة عالية جداً وصلت سنة ١٩٩١ إلى ١٩١,٦٪.

واذا ما قيست هذه الديون منسوية إلى الصادرات من السلع والخدمات لسنة ١٩٩١ فانها تصل إلى ٣٧٤,١٪ وإذا ما اخذنا فقط الاقتساط والفوائد المطلوب تسديدها منسوية للناتج القومي فانها تصل إلى ٣١٠,٩٪ وإذا ما قيسنا منسوية للصادرات من السلع

المشكلات الاقتصادية.

في مجال الزراعة: ان هذا القطاع يعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة في العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهنا في الاردن ورغم صغر حجمه وأهميته في الاقتصاد المحلي حيث انه يشكل حلقة مهمة ذات اثر كبير على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترابطه مع قطاعي الصناعة والخدمات بشكل خاص حيث كان يساهم في عقد الثمانينات بحوالي ٩٪ من الناتج القومي ويستوعب نفس النسبة من الايدي العاملة الا انه ولظروف خارجة عن طاقته اخذ يضعف واخذت مساهمته في الناتج القومي تقل واخذ الكثيرون من متهني الزراعة يتركون الارض وينزحون إلى المدن لتدني المردود ولعدم قدرتهم على مواجهة استغلال وتحكم الوسطاء والسامرة وارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج هذا بالإضافة إلى استفحال الآفات الزراعية كما ان منتجات الثروة الحيوانية وبسبب سوء التنظيم وعدم القدرة على التكيف لاحكام السوق وعدم دعم الحكومة لمنتجاتهم اخذوا ينسحبون من هذه المهنة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ان الحكومة مطالبة بحماية هذا القطاع ودعمه بحيث يأخذ مكانه الحقيقي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وبذلك من خلال التركيز على ما يلي:

- حل مشكلة اسعار المنتجات الزراعية والحيوانية والحد من تقلباتها المصطنعة وغير

العادلة مع توفير هامش ربحي معقول لهذه المنتجات.

- العمل على ايجاد الاسواق الخارجية للمنتجات، الزراعية والحيوانية من خلال ايجاد مؤسسة تصديرية واحدة قادرة على ايجاد الاسواق الخارجية والتعامل معها في ضوء المعطيات المتاحة.

- تحديد اسعار المستلزمات الزراعية وبحيث لا يقع المزارع ضحية للمتاعلمين بها.

- ايجاد صندوق دعم المزارعين يرصد له جزء من الرسوم التي تجبها البلديات في اسواق الخضار لصالح هذا الصندوق على اعتبار انه يدفع جزءاً من هذه الرسوم وأي موارد أخرى.

- تشجيع صناعة مستلزمات الزراعة وكذلك المنتجات الزراعية من اجل دعم وحماية المزارع.

في مجال الصحة العامة: قال جلالة الحسين المعظم كلمته المأثورة «الانسان اغلى ما نملك» فاذا كان ذلك وهو كذلك فلا اقل من ان تقوم الحكومة بتوفير كل ما يجعله مطمئناً على صحته وصحة ابنائه ويشعره انه اذا مرض سيجد الدواء اللازم في المستشفى الملائم وبأقل التكاليف واقول هذا بالرغم من التطور الملحوظ في الخدمات الصحية والتي تشير إلى تحسن الوضع الصحي في المملكة وتدني نسبة الوفيات بين الاطفال الرضع من ٥٥ وفاة لكل الف طفل إلى ٣٥ وفاة فقط في ١٩٩٠ كما ان نسبة الوفيات بين المواطنين انخفضت من ١٠

هكذا من الأشغال

الحكومة ان تطبقه بالتجربة أولاً في احدى المحافظات وقياس مدى نجاحه او فشله لان فشله يعني الهدر الكبير من المال العام.

في العلاقات العربية : الاردن بلد عربي وجزء من الامة العربية ويستطيع ان يلعب دوراً مهماً ورائداً في اعادة التضامن العربي الذي اصابه الوهن والتشتت، ان هذا التمزق لا يمكن ان يفيد إلا اعداء الامة ويكرس التبعية. والاردن مطالب بلعب دور فاعل في تحسين العلاقات العربية واعادة وحدة الصف لتعود للامة العربية كرامتها واحترامها. وعلى الاردن في هذا الاطار وبالتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة ودول مؤتمر العالم الاسلامي ان تبذل قصارى جهدها لوضع حل للحصار الجائر القروض على شعب العراق منذ ثلاث سنوات ونيف حيث يعاني هذا الشعب من المرض والجوع والحرمان تحت نظر وابصار العالم اجمع ودون ان يرف له جفن في محاولة رفع هذا الظلم عنه.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين:

في التعليم الجامعي : لقد كانت السلط منبر علم وحضارة وكانت مدرستها مدرسة السلط الثانوية موضع التقدير والالهام والتحدي فلقد خرجت الخيرة الخيرة من رجال هذا البلد من شامها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها ولازال الكثيرون منهم يكون لها المحبة والصدق والوفاء ولم تبخل السلط عليهم بل شاركتهم لقمة العيش فما هي الاردن وقد انتشرت فيها معاهد التعليم

لكل الف إلى ٧ وفيات الا انه وبسبب الزيادة المضطردة للنمو السكاني والتي تصل إلى ٥% سنوياً بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة وكذلك إلى التدفق الخارجي فان المواطن الاردني يعاني من قلة العناية الصحية ومن قلة عدد الاسرة المتوافرة لاحتواء المرضى وحسب الاحصائيات فان هناك فقط ١٦,٧ سريراً لكل عشرة الاف مواطن وهذه نسبة متدنية جداً اذا ما قيست بدول كثيرة في العالم، هذا بالإضافة إلى سوء التوزيع بين المحافظات وكذلك بين الريف والمدن.

ان الحكومة ملزمة بالعمل على توفير كل اسباب الطمأنينة للمواطن حيث توفر له الدواء وكذلك المستشفى وباقل التكاليف والحكومة مطالبة ايضاً ببناء المستشفيات في المناطق ذات الكثافة السكانية والارياض وان تعمل على التوزيع العادل للمستشفيات بين المحافظات كما ان على الحكومة ان تعمل بالسرعة الممكنة بتغطية جميع المواطنين بمظلة التأمين الصحي الشامل وباقل التكاليف.

في قضية اللامركزية الادارية : ان قضية التحول من المركزية الادارية إلى اللامركزية ليست بتلك السهولة التي يمكن معها اعتباره قراراً ادارياً جاء من القمة وواجب التنفيذ.

ان هذا التحول مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاجراءات التي تعمل منه واقعة حقيقية فهو يحتاج إلى تعديل في كثير من القوانين المالية والانظمة الادارية وكذلك القبول الناتج عن القناعة بان هذا التحول فيه الصالح العام ورياً كان كذلك غير انني اعتقد انه كان على

* وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ولتناول الغداء *

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة، الكلمة الان للسيد احمد الكساسبة، المتحدث الذي يليه السيد خليل حدادين.

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الهادي الامين سيدنا محمد وعلى رسل الله اجمعين.

دولة الرئيس الاخوة النواب : السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يشاركني في هذه الكلمة سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله بداية ابعث بالتحية والتقدير والعرفان لابناء الاردن المرابط الذين اثبتوا للعالم انهم شعب ملتزم بدينه رغم محاولة اعدائه بان يبعده عن اصالته وعقيدته، وانهم شعب قادر على التمييز بين الوهم والحقيقة وأبعث بالشكر الجزيل والعرفان لابناء وبنات محافظة الكرك الشفاء مسلمين ونصارى، حزيين وغير حزيين لانهم ما خضعوا لتهريب ولاتهافتوا بعد ترغيب فكانوا جميعاً أوعى من الذين ارادوا لهم ان يلغوا عقولهم واختيارهم.

دولة الرئيس، الاخوة النواب: ستكون مناقشتي للبيان الوزاري للحكومة الماثلة امامنا

بجميع انواعها ينهل منها ابناء هذا البلد من العلم ما يحقق له باذن الله التقدم والرفاء.

اتني اطالب الحكومة تقديرًا للسلط ومكانتها العلمية والحضارية ان تقوم بتأسيس جامعة في محافظة البلقاء وخصوصاً وأن هناك نواة لهذه الجامعة هي كلية مجتمع السلط الحكومية والقائمة على مساحة من الأرض تقدر بحوالي ٧٠ دونماً.

اتني آمل ان يلقي طلبي هذا افناً صاغية من دولة الدكتور عبدالسلام وحكومته. ان اهالي البلقاء تواقون لسماح مثل هذا الخبر.

ان هذا المطالب لابناء محافظة البلقاء ليس فقط رغبة ملحة لابناء المحافظة جميعاً بل انه يلي عرقاناً بالجمل للسلط ومدرستها الثانوية التي خرجت الاول من ابناء هذا الوطن.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ختاماً، اجد نفسي مطمئناً لمنح ثقتي لحكومة الدكتور عبدالسلام المجالي لما خبرته فيه من حسن القيادة وصدق الاتناء وتعمل المسؤولية سائلاً المولى تعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير الوطن والامة. وسأظل باذن الله على العهد مؤكداً انه سيبقى لنا سبيل مفتوح لمراجعة مواقفنا من الحكومة ان هي حادت عن السبيل في تنفيذ مرتكزاتها الواردة في البيان الوزاري.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور هاشم الدباس ارفع الجلسة لفترة الغداء الذي سيكون في المجلس شكراً.

بعيداً عن الخطابة الانشائية وتسجيل المواقف، فلن اخطب مخاطباً الجمهور في البيوت وسائر الاعلان، ولا الاخوة الضيوف في شرفات المجلس لاننا استحسنهم بل سأخاطب المجلس النيابي، وانقد الحكومة لن انزه المجلس عن ولن اركيه على الله ولن اشتط في نقدي للحكومة، وسألتزم بادب الاسلام في النقد والحوار، فلن اهتم دون دليل ولن انتقد للتجريح، ولن اسمي احداً باسمه في نقدي ولا جهاز من اجهزة او احداً من الذين يديرون هذه الاجهزة الرسمية باسمه الا اني عندما اتحدث عن القائم على هذا الجهاز اتحدث عنه كرجل عام تصدى للمسؤولية العامة ارجو ان يفهم ذلك ولا ينعكس علاقته في المجلس النيابي او بعض من المجلس النيابي على ما قد يقال على جهازه وادائه في الحكم الذي اشتمل عليه سيد البلاد.

كما انني لن اكرر طرح ما طرحه الاخوة النواب إلا حيث تقتضي الضرورة التأكيد عليه لاهميته واعلن انني وزميلي الدكتور ذيب عبدالله تبنى كل ما ورد في كلمة الدكتور بسام العموش وبعض ما أورده النائبة توجان فيصل بخصوص اللامركزية والعملية المسببة بالسلمية وحل مجلس النواب والقانون المؤقت للانتخابات، وبعض ما أورده النائبان الاستاذ سمير الحباشنة وبعض ما أورده سعادة الاستاذ محمد داودية.

دولة الرئيس الاخوة النواب: ان الحكومة المائلة امام مجلسكم الكريم ملزمة بان تقدم للمجلس الاسباب التي دعته الى حل

المجلس النيابي الحادي عشر موثقة برسالة ترسلها للمجلس لتحفظ كوثيقة من وثائقه وذلك اعمالاً للمادة (٧٤) من الدستور، حتى لاتجد انفسنا امام وضع مشابه لما حصل مع المجلس السابق ولا تكفي تطمينات الحكومة وعودها فالامر هنا لا يؤخذ به على نيات الحكومة وعلى المجلس ان يجلر ان يلدغ من هذه الحكومة مرتين.

اما عن البيان الوزاري الذي يتحدث عن منجزات الحكومة للعام المنصرم لانه في الواقع جاء من خلال خطاب العرش والذي من فلسفته انه يتحدث عن انجازات الحكومة في الفترة التي سبقت تشكيل هذا المجلس، كلام لا اجده لا قدسيه فيه يلزمنا ان لاتتناوله بالنقض ولا هو كلام الملك وسياسته الشخصية فنحترمها. وعندما تعتمد الحكومة خطاب العرش بياناً لها فمعنى ذلك انها ستسير على النهج الذي سارت عليه في العام المنصرم، اي انها ستتجمد عند هذه الانجازات او ان ليس لدينا افضل مما كان لتطرحه برنامجاً لعملها للعام المقبل وما يليه فهي اذن استنفدت كل ابداعات طاقمها الوزاري ومراهبه في التخطيط والادارة فلم يعد مبرراً لبقائها، لاننا لا نريد ان نتجمد عند حدود امكانات طاقم الحكومة الوزاري وعندما تناقش الخطاب البيان او الخطاب لا اجد امامي خطأ ولا مشاريع عمل للحكومة إلا اذا أرادت ان تقول لها يعطيكي العافية بعد سنة سنظر ماذا ستقدمين لنا وبالرغم من كل ذلك سأعتبر مجازاً اننا امام بيان وزاري اناقشه

بما يلي:

أولاً: البيان والدستور: لم اجد في البيان الوزاري ما يشير إلى تفعيل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على ان دين الدولة الاسلام. الاسلام الذي يفهمه الناس شريعة ونظام حياة، فلم اجد في البيان ما يشير الى اسلحة التشريعات الاقتصادية ولا قوانين العقوبات، ولم اجد ما يشير إلى ان التربية والتعليم ستطلق من العقيدة الاسلامية والقيم العربية الاصيلية. فاذا كانت الحكومة تتجاهل الدستور بعدم تفعيلها لمواده او بعض مواده فانها تكون معتدية عليه وتفقد دستوريتها ويصبح الحديث او النقاش لبيانها لا مبرر له، لاننا نناقش بموجب الدستور والحكومة بحكم الدستور تعتبر غير دستورية لاعتدائها عليه ولانها لا تحترم مواده ولم تفعلها.

ثانياً: الحكومة والانتخابات: تحدث البيان عن الانتخابات التي اشرفت الحكومة على انجازها ووضعها ووصفها البيان بانها كانت على قدر كبير من النزاهة والحياد.

الحديث عن انتخابات اجريت لايعتبر جزءاً من برنامج حكومة تطلب الثقة على اساسه لانه امر تم وليس مشروعاً للمستقبل الا اذا كنا سنشهد انتخابات جديدة خلال العام المقبل وكانت الحكومة تبيّت النية لحل هذا المجلس وهذا يعزز مطلبتي بضرورة بيان سبب حل المجلس الحادي عشر ويؤكد ما ذهبت اليه اننا نناقش انجازات حكومة سابقة وليس برامج حكومة مكلفة لتقديم برنامج للمستقبل.

اما عن الانتخابات ونزاهتها مرة اخرى فلن انصب نفسي قاضياً فلن احكم لها ولا عليها ويترك الامر للجان الطعون لتتظر ما رفع اليها، ولست مع القائل انه ليس من المنطقي ان تسقط عضوية عضو بعد ادائه القسم بل انني اتقن على لجان الطعون والاخوة الكرام فيها ان يتقوا الله فينا كمجلس يحاسبنا الله ويراقبنا من ظنونا اننا سنعيد الحق إلى اهلنا فاتوجه اليهم بالرجاء الحار مرة اخرى ان يدققوا ويمعنوا النظر ولنا بحاجة لنائب ليس له الحق في الجلوس تحت قبة هذا البرلمان.

ولكن الامانة تقتضي ان اشير إلى ممارسات وقعت في دائرة الكرك حيث تم التدخل في الانتخابات لصالح مرشحين ضد اخرين، وكان الاسلوب يتراوح ما بين الترغيب والترهيب. فقد وعد بعض الناس بان يكونوا اعياناً في المجلس الجديد، وبعضهم وعد بالوزارة في التعديل الجديد وآخرون وعدوا بان يعينوا سفراء او محافظين، والتمن ان يدعموا فلاناً او يتخلوا عن دعم فلان.

والعروض على الوجه الكريم على مجلس الاعيان الذين وعدوا والعروض لوجه الكريم عن الذين وعدوا بالنسبة للدخول للتعديل الوزاري ونسأل الله لعل الحكومة في الذين وعدتهم ان يكونوا محافظين وسفراء وامناء عاميين واما عن الترهب فكم من رجل استدعته اجهزة معروفة هددته بفصل ابنه من جامعة مؤتة.

وربما تلحقه بالقضية التي يقولون انها

كلنا من المشركين

كانت تستهدف حياة قائد الوطن ولا مؤامرة ولا ما يمزنون، أو نقله ان لم يدعهم هذا المرشح أو يتعد عن ذلك.

ومن النقل التعسفي الذي مارسه وزير التربية والتعليم بنقل المعلمين والمدرسين على الفاكس لانهم يشاركون في زيارات لمقار بعض النواب الانتخابية الا نوعاً من هذا الازهاق الذي مورس على كثير من معلمين ومدرسين تربويين.

وفي هذا السياق فأتنا نذكر وزير التربية انه ليس من حقه ان ينقل موظفاً على الفاكس ثم يعود ويقول له اكتب لي طلب احترام لاعيدك إلى مكانك تعترف فيه انك مذنب لان الحكومة لا تخطئ متجاهلاً ومخالفاً تعليمات رئيس الوزراء باعادة جميع المنقولين إلى مراكزهم التي كانوا فيه قبل النقل التعسفي، وعليه فأتني اطالب ان يناقش مجلسنا هذا قانون للانتخاب يأتي بعد ذلك، يأتي هذا القانون بمجلس لا يكون افرازه نتيجة لتدخلات من اجهزة معينة أو لتدخلات الحكومة، بالترهيب والترغيب الذي مارسه في كثير من الدوائر، ولكنني اكتفيت بالإشارة إلى ما تم في دائرة الكرك الانتخابية واتعهد امام المجلس ان اقدم دلائل وبيانات مثبوتة تدل على صحة ما ذهبت اليه، لانني قطعت على نفسي عهداً ان لا اتهم دون دليل. والشورى والديمقراطية تتقدم به الحكومة في هذه الدورة للمجلس دون تسويق أو تأجيل.

ثالثاً : العملية التفاوضية مع العدو

اليهودي، وما يسمى بالسلام ان الحكومة وهي تفخر بانجازها لجدول الاعمال الاردني الصهيوني وهي وقد تفردت باتخاذ القرار في التفاوض مع العدو متجاهلة رأي الشعب ومجلس نوابه الذين يمثلونه فانها لم تكثف بتوقيع جدول الاعمال بل باشرت بالتطبيع الفعلي واجراءات السلام واضرب مثلاً على ذلك ما قام به البنك المركزي الاردني من توقيع لاتفاق لفتح فروع للبنوك الاردنية في الضفة الغربية، وما قام به رئيس الوفد المفاوضات في لجنة المفاوضات من زيارة لميناء ايلات والاجتماع مع الطاقم اليهودي هناك فان تستغل الحكومة الناس بانها لن توقع على سلام مفرد مرفوض امر لا يقبله عاقل ولا اظن ان مجلسنا الكريم سوف يقبل بهذه الممارسات في الوقت الذي تعلن عنه الحكومة بانها لن توقع سلاماً وقبل ان يعرض هذا الامر على المجلس ولن تمارس اي نوع من انواع التطبيع مع العدو ان الحكومة لم تنتظر التوقيع بل باشرت اجراءات السلام المزعوم وهي مطالبة ان تعرض العملية برمتها على المجلس وعلى لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي ان تمارس دورها بالاطلاع على كل الملاحق والاتفاقات السرية وعرضها على المجلس في اقرب فرصة حتى نعلم ما يدور ونطلع الشعب على حقيقة الوضع لا ان نبقي نعيش في معميات ومبهات فهذا الشأن يهم كل المواطنين في الدولة الاردنية لانه يحكم مصيرهم ويقرر مستقبل اجيالهم.

وليس معنى هذا اننا مع العملية بل اننا

نرى انها ضرب من العبث فاليهود هم اليهود ولايراعون عهوداً ولا موثائق واني لا انظر إلى ارض الكنانة وما جر عليها دخولها في كسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود وما اهدى لما سلام كامب ديفيد من تدهور اقتصادي وفساد في الاخلاق وظهور طبقة من الحيتان البشرية وتجار السلام الصهيوني ولم تنل من التعويضات التي وعدت بها شيئاً أو ان حصلت شيئاً فانه نذير يسير.

فماذا تنتظر الحكومة من الصلح مع اليهود؟

هل هو الرخاء الاقتصادي الذي نمني الحكومة الناس به؟ وهل يتحقق الرخاء الاقتصادي من خلال فتح اسواقنا للبضائع اليهودية؟ ام هل يتحقق الرخاء الاقتصادي من خلال التطبيع الاقتصادي مع اليهود تحت مظلة ما يسمى بالثلاث الاقتصادي وما يسمى بالاقليم الشرق الاوسطي؟ وهل الوحدة والتطبيع الاقتصادي مع عدو اغتصب ارضنا ومقدساتنا وسرقت مياهاً واربكت خططنا التنموية طيلة أربعة عقود ونيف، هل تغنيانا عن الوحدة والتكامل الاقتصادي مع اسواق الدول العربية المجاورة كالمسوق العراقية والسورية والاسواق الخليجية. لذا فأتني ارى ان الحكومة تجرم بحق نفسها ويحق شعبها وامتها والاجيال القادمة ان استمرت في التفاوض مع العدو وعقدت معه صلحاً.

رابعاً فلسطين : تحدثت البيان الوزاري عن

دعم الحكومة لمنظمة التحرير الفلسطينية ان بقي هناك منظمة تحرير وكان في برنامجها تحرير. وتحدثت البيان عن اختيار القيادة

المتنفة للمنظمة على اتفاق غزة اريحا واهل غزة لم يستفتوا على ذلك واهل اريحا لم يسئلوا عن رأيهم فيه : نقول بان على الحكومة الاردنية ان تعود لما هو دستوري وقانوني، فتتحمل مسؤولياتها ازاء الضفة الغربية فهي ارض تشكل جزءاً من الدولة الاردنية، وقرار فك الارتباط لم يكن دستورياً لان الذي وقع اتفاق الوحدة هو مجلس تشريعي منتخب او ممثل للشعب في الضفتين وعليه يجب طرح موضوع فك الارتباط على مجلس تشريعي للبت فيه. ولئن كان قرار فك الارتباط اتخذ كما برز لابرار الهوية الوطنية الفلسطينية فان المنظمة في وضعها الحالي تضع الحقوق الفلسطينية وتطمس الهوية الوطنية الفلسطينية الحقبة : ونعلم كما تعلمون ان الشعب الفلسطيني البطل الصابر المجاهد الذي يعيش معنا جزء كبير منه كمواطنين اردنيين اعطوا لاردن فاجزلوا العطاء وساهموا بالقسط الاكبر في بناء الدولة الاردنية بصفتيها لا باقليمها شرقي النهر، هذا الشعب يرغب ويتمسك بالوحدة فنحن الدولة الاردنية ويتمنى الغالبية العظمى منهم على القيادة الهاشمية ان تتمسك بهذه الوحدة ولايمنا ما يقوله سياسة الصلح مع اليهود وفلسطين ايها السادة عربية اسلامية موقوفة على اجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يحق لكائن من كان ان يتنازل عن ذرة من ترابها الطهور.

وأما الحديث عن المقدسات والقدس فان القدس يجب ان تكون لاهلها لا رمزاً للسلام الامرائيلي الفلسطيني والتلاقي بينهم كما ورد

هكذا من الله على

في البيان الوزاري والمقدرات مع تقديرنا لجهود تعميرها فاننا نطلع لبرنامج محدد لتحريرها فالتحرير يا حكومتنا قبل التعمير بل اولى من التعمير اما ان تكون المسؤولية عنها لله وحده سبحانه وتعالى فان الله له ملك السموات والارض لكننا نريد السيادة العربية الاسلامية الاردنية الفلسطينية عليها، وان يكون المنبر لرسول الله ﷺ ولاولي الامر من المسلمين لا اولي الامر من الناس، فقد يطالب اليهود من جديد في ظل الدعوة إلى التلاقي بين ابناء ابراهيم وأسأل الله ان يخلصنا من عيال ابراهيم على رأي الكركية اليهود يطالبوا بالمسجد الأقصى لبناء هيكلهم المزعوم عليه.

خامساً : العلاقات مع الدول العربية الاسلامية والصديقة، لا يكفي الجهد الذي قامت به الحكومة ان يكون برنامجاً لها لتطوير وتمكين العلاقات الاردنية العربية فان كان البرنامج سيتم على نفس التوتيرة فلن يبقى هناك علاقات نتحدث عنها في الاعوام القادمة.

لذلك فان اي حكومة تأتي يجب ان تسعى ضمن خطة واضحة المعالم تتعاون فيه مع السلطة التشريعية والقوى الشعبية لتكون عاملاً ضابطاً وعقراً لتطوير هذه العلاقة، ولا يجوز للحكومة ان تعتمد على جهد قائد الوطن وعلاقاته المميزة فتعتبرها من انجازاتها وتركن اليها.

وفي مجال العلاقات مع الدول الاسلامية فاني ارى ان الحديث عن تطوير وساتقدم ببعض المقترحات للحكومة التي تفوز بشقة المجلس لتطويره واما الدول الصديقة فارجو ان لا تعتبر الدول التي تفرض الحصار على ميناء العقبة وعلى العراق الشقيق وعلى الشعب الليبي وعلى السودان وتعزرو الصومال ارجو ان لا يقال عنها صديقة.

فاني صداقة تلك التي تربطنا بالذي يحاصر ميناء العقبة ويخنق اقتصادنا واي صداقة تلك لمن يوجه الولاية الجديدة في دولته مجلس الامن لتشديد الحصار على العراق وليبيا وتجويع اطفاله.

واي صديق ذلك الذي يقتل المسلمين في البوسنة والهرسك او يشارك في القتل أو يغض الطرف عنه.

سادساً : الشأن الداخلي : ان ما ورد في البيان من حديث عن الشؤون الداخلية للدولة في مجالاتها المختلفة الاقتصادية والتربوية والزراعية والصحية. جاء بصيغة التعميم ولن اخوض فيه كثيراً حيث سأركز على ذلك عند مناقشة مشروع قانون الموازنة وأعرض مطالب دائري الانتخابية كاملة واكتفي بما يلي :

١ - أويد ما ذهبت اليه سعادة النائب توجان فيصل في موضوع اللامركزية وادعوا الحكومة ان نالت الثقة ان تتروى في ذلك وتوغل برفق وان تصصح الخلل وان تعيد النظر في رؤساء هذه الوحدات اللامركزية ويجب ان يكونوا من القادرين على ترجمة فلسفة اللامركزية إلى أسلوب حكم وإرادة لا مجرد شعار يرفع. وأسأل الحكومة وليست وزيرة الصناعة الجديدة ما الحكمة في تسمين وتوسيع المنطقة الصناعية في صحاب. لماذا لم يكن هناك توجه للاستثمار في المحافظات الاخرى بان تنشأ مناطق صناعية هناك وان تمتنع الحكومة عن منح تصاريح لانشاء صناعات جديدة في المنطقة الصناعية في صحاب حتى يتوجه المستثمرون الصناعيون لمناطق خارج العاصمة في محافظات الجنوب او الشمال.

واما الشركات الصناعية الكبرى فلست ادري ما الحكمة من وجود ادارتها في عمان واماكن الانتاج في مناطق اخرى اضرب مثلاً بشركة البوتاس العربية ينتج البوتاس ويستخرج من البحر الميت المحادي لقضاء الغور الصافي في الاغوار الجنوبية ويتم التصدير كاملاً عن طريق ميناء العقبة. فلماذا الادارة في عمان؟ ام لعلها ليتكرم المحظوظون عن يوافقوا ان يعملوا في هذه الشركات وهو في العاصمة، لانهم ان ارادوا ان يخرجوا من العاصمة فلن يجدوا الكثير من الامور التي دعتهم إلى القبول بهذه الوظائف التي كان بإمكانهم ان تعرض عليهم وظائف اخرى في اجهزة اخرى من الدولة. الادارة في عمان؟ أم لعلها ليتكرم المحظوظون عن يوافقوا، ان يعملوا في هذه الشركات، وهو في العاصمة، لانهم ان ارادوا ان يخرجوا من العاصمة بين وجودهم في العاصمة وما فيها من وسائل وانماط من الحياة لا يستغنون عنها. واجزم انها لن تكون في غور الصافي ومشلها شركة الفوسفات.

٢ - اما في المجال العسكري ان دعم القوات المسلحة وتسليحها ورفع جاهزيتها

وتحسين مستوى المعيشة لمتسبها العاملون والمتقاعدون على حد سواء فاني اطالب السير قدماً في هذا المجال، ولكنني اطالب ان يعدل قانون التقاعد العسكري ليتساوى المتقاعدون القدامى مع اخوانهم فلا يجوز بل ليس من العدالة ان يكون تقاعد من خدم في القوات المسلحة في مرحلة مبكرة لا يساوي خمس راتب نظيره في نفس الرتبة عن تقاعدوا بعده بسنوات.

واحيي الدفاع المدني والامن العام على النقلة النوعية في ادائها لمهامها مؤكداً على تطوير مالم يطور لترتقي بمهامها الى المنزل التي يريد لها الشعب وزينده لها.

ونشني على مطالب النائب الدكتور بسام العموش من حيث لاستقلال المالي والاداري لمجلس الامة بحيث يكون رئيس المجلس بمثابة رئيس الوزراء للسلطة التنفيذية وذلك لما تقدمه الامانة العامة للمجلس من جهد متواصل مشكور وذلك اسوة بالديوان الملكي والنظام الجديد لرئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والقضاء الاردني.

دولة الرئيس، الاخيرة النواب: سأكتفي بهذا القدر من بحث الشؤون الداخلية لانني سوف اعود الى بحثها يوم مناقشة قانون الموازنة العامة إن الحكومة التي تخالف الدستور وتتغول على مجلس الامة وتصر على التطبيع مع العدو اليهودي وادارت انتخابات نيابية خيمت عليها ظلال كبيرة من الشك في نزاهتها ولعدم قناعتني بان هذه الحكومة قادرة على مواجهة المرحلة فاني وبراحة ضمير اعلن وزميلي عن حاجتنا للثقة عنها.

كلنا من الشعب

قال تعالى : «وَرَبُّنَا لِأَتْرَغْ قُلُوبُنَا بَعْدَ أَنْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد احمد الكساسبة الكلمة الآن للسيد خليل حدادين، والمتحدث الذي يليه السيد ابراهيم شحدة.

السيد خليل حدادين:

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام : بداية ونحن نناقش الثقة بالحكومة، علينا ان نميز بين خطاب العرش السامي ونقاشنا لسياسات الحكومة، وبهذا المجال فإن السمة الاساسية التي يمكن ان نصف بها سياسات هذه الحكومة هي بالتعلق على مستويات ثلاث.

١ - في مجال السياسة الداخلية.

٢ - في المجال الاقتصادي.

٣ - في المجال القومي والقضية الفلسطينية.

السياسة الداخلية : لقد التفت الحكومة منذ تشكيلها قبل اشهر بان حل في عهدها مجلس النواب السابق دون ان تبين الاسباب التي حل المجلس لاجلها ونقول هذا لنتيه إلى ان المادة (٧٤) من الدستور تؤكد على انه لا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه، فكيف بنا اذا ابقينا الحكومة في جهل لسبب حل المجلس السابق وليبين ان هذا الاجراء لم يكن اجراء بريئاً متزهاً عن الغرض والهوى، فبعد ان استمرت الحكومة في التستر على

نواياها الحقيقية تجاه قانون الانتخابات النيابية نراها وبعد حين من حل المجلس قد اصدت قانون الصورت الواحد على هيئة قانون مؤقت لا يعدو في حقيقته اكثر من كونه قراراً ادارياً متعسفاً، ولم تنفك الحكومة عن التأكيد على ان هذا القانون اتي نتيجة حوار وطني شامل ولكن الشعب بقراه السياسية المختلفة لا يعرف متى قام هذا الحوار؟ اللهم الا بعض المقالات في الصحف المحلية، ومن ثم يقر قانون الانتخابات كقانون مؤقت في الوقت الذي غيبت فيه جهة مخصصة دستورياً بالتشريع. وهو مجلس النواب.

وبالرغم من اعلان الحكومة عن اجراء الانتخابات في موعدها الدستوري إلا انها ادخلت شعبنا كله بعد ذلك في متاهات احتمالات تأجيلها او اجرائها كما كان معلناً، الامر الذي القى بظلال قائمة على الاجراء العامة التي سادت في مرحلة الاستعداد لهذه الانتخابات او في التدخلات والاجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة عند اجراء الانتخابات مثل منع المهرجانات التي حكم قضاؤنا بمخالفتها للقانون مما افقد العملية الانتخابية بعدها الديمقراطي والسياسي.

إذا كان هذا الحيف قد لحق بالمواطن في انتخابات مجلس النواب وهو ركن اساسي من اركان نظامنا السياسي بمقتضى الدستور فاننا نطالب بقانون انتخابات ديمقراطي عصري باتباع القائمة النسبية واقول القائمة النسبية واعتبار الاردن دائرة انتخابية واحدة ينبثق عنها مجلس نيابي يعطي التعددية السياسية والحزبية بعدها الحقيقي ويحصر حق الاشراف

عليها بالسلطة القضائية.

ونحن اذ نؤكد على قلمسية الحريات الاساسية للمواطن وضمان مشاركته الفعلية في صنع القرار وصيانة تلك الحريات وتعميق مفهومها ومنع الالتفاف عليها وتقييدها، لندين سياسة هذه الحكومة في التضييق على الصحافة وفرض القيود عليها وخاصة الحزبية منها ومنع موظفي الدولة من ممارسة حقوقهم السياسية كاملة كالكتابة في الصحف المحلية والاجراءات التعسفية التي تخلت بحق البعض منهم اثناء العملية الانتخابية وكلنا يعلم قد سمح للموظف ان ينتمي لأي حزب سياسي.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام : وايضاً من الحكومة في سياسة الالتفاف، فانا نراها هي بعينها التي شكلت للاشراف على الانتخابات النيابية لتجنب تقديم بيان الوزاري للمجلس الجديد المنتخب كبيان خاص بها يوضح سياساتها المستقبلية في المجالات المختلفة بحجة انها شكلت بعهد مجلس نواب سابق لم يكن منعقداً واقدمت هي على حله وترفض التعامل مع هذا المجلس على اساس حقه في مساءلتها ورقابتها بل راحت تحتفي بدلاً من ذلك بخطاب العرش السامي فلماذا اذن هذا المروء؟

اما على مستوى الاصلاح الاداري وهو الشرط المسبق لاتجاح اي عملية تنمية لمواجهة جيوب الفقر والبطالة والفساد الاداري وللخروج من هذا الابد من اعتداد اسلوب تطوير الجهاز الاداري ليصبح جهازاً فاعلاً

مرفوداً بالكفاءات الادارية القادرة على تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية والشللية، لا كما مارسته الحكومة في التعيينات الرئيسية في اجهزة الدولة مؤخراً.

اما على مستوى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتفاقم والحديث عن تشجيع الاستثمار وبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي لايعني شيئاً سوى الازعان لسياسات التجويع والبطالة التي يفرضها البنك الدولي والتي لا تؤدي إلا إلى مزيد من البطالة وانتشار الفقر الملازم للغلاء دون ارتفاع مواز في دخول الافراد وخاصة صغار موظفي الدولة الا الزيادة التي أقرها مجلس الوزراء مؤخراً لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب.

اننا واذا ندعو الى تصحيح الاوضاع الاقتصادية بما يتفق ومصلحة الوطن والمواطن وبخطيط وادارة سليمة تستند إلى رؤيا وقرار وطني لا يخضع لوصفات المؤسسات المالية الاجنبية كما ندعو إلى حصر الاقتراض والذي ارفع كاهل المواطن إلى اضيق الحدود وحصراً للمشاريع الملحة والضرورية.

ان تضاقم مشكلة الفقر والبطالة وانعكاساتها الاجتماعية والاخلاقية والجريمة قد تولدت عن سياسات اقتصادية واجتماعية لم يتم تغييرها ولا يمكن معالجتها إلا بسياسات قوامها خدمة الانسان وتعظيم دوره واستنفار طاقاته وتعظيم قدرة الاقتصاد الوطني على الانتاج في كل المجالات وليس الاعتماد على الاستيراد وخلق طبقات الوسطاء الذين يزدادون ثراء بينما يزداد

هكذا من الله على

الشعب فقرأ، ان اية حلول اقتصادية مطروحة هي حلول آتية قاصرة عن معالجة مشكلاتنا الاساسية في غياب التكامل الاقتصادي العربي.

اما على المستوى القومي والقضية الفلسطينية: فاننا اذ نستغرب هذا التناقض بين الخطاب المعلن والسلوك الممارس بدخولنا في نفق التسوية السلمية الجارية الذي قادنا بالفعل إلى استبدال حقنا التاريخي والقومي في فلسطين المحتلة بموقف هذا الطرف أو ذلك والذي تؤكد الحكومة ان قبوله لم يبق لنا مشكلة اللهم الا توزيع المياه وبعض المشكلات الحدودية، فإين نحن من المصير القومي العربي وعلان التمسك به، وإين يقع مصير الأردن بمنزل عن مصير فلسطين؟ وكيف نفاوض على التطبيع بما يعنيه من رفع المقاطعة عن العدو الصهيوني بينما نقبل المشاركة في الحصار الظالم على العراق الذي نطالب وبصوت عالي برفع الحصار العربي الجائر عن شعب العراق الصامد.

إن القضية الفلسطينية كانت ويجب ان تبقى القضية المركزية للامة العربية وإن صراعنا مع الصهيونية هو صراع حضاري وصراع وجود وليس صراع حدود، لذا فاننا نؤمن ان ارض فلسطين أرض عربية مقدسة بآرك الله فيها وحولها، وهي مملوكة على الشريعة للامة العربية ولا يجوز لاحد بحال من الاحوال ان يفرط او يساوم على أي شبر منها مهما كانت الاسباب والتبريرات.

وتأسجماً على ذلك فاننا نرلفن صيغة

مدريد وما تمخض عنها من اتفاقيات او جداول اعمال وقعت او في سبيلها الى التوقيع وتدعو كافة القوى العربية الحية والاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والمنظمات الشعبية والثقافية إلى التصدي لها، ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني بجميع اشكاله الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وإين هو المصير العربي في سياستنا هذه والتي ستؤدي إلى القبول بالنظام الاقليمي الشرق اوسطي المتزوج فيه عرويته واسلامه والمسلوب منه ارادته وثرواته والغريب على تاريخه وثقافته وحضارته.

فلتتوقف الحكومة عن هذا المسار الذي يراد منه ان يحولنا الى ضلانا ارجو ان اسأل سؤال الى حكومتنا الموقرة، ما هو الدور الذي قامت به وعملت من اجله وهو قرار اعدام عشر مواطنين اردنيين في ظل نظام المشايخ؟

وانني سأحجب الثقة عن هذه الحكومة واي حكومة تتفاوض مع العدو الصهيوني وتشارك في الحصار الظالم على العراق والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد خليل حدادين الكلمة الان للسيد ابراهيم شحدة، والمتحدث الذي يليه السيد طلال عبيدات.

السيد ابراهيم شحدة زيادة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين : لم اعتد ان احصر نفسي بين الورق وانا

أشارك في نقاش عام مفتوح لما يمكن ان يعنيه اعداد كلمة مطلقة والذي وجدت نفسي مضطراً اليه الان من امكانية التكرار او الظهور وكأنك تتعب حديث احداً او ترد عليه وعن احتمال كهذا اعتذر.

ولشعنا في دائرتي الانتخابية وفي الوطن بارجاء ممن يمكن ان يروا مناسبة لبث همومهم والتعرض لقضاياهم، فإني استميتهم العذر وأسألم الصبر.

وبعد ايها الاخوة رئيساً واعضاء أحجب، أمتنع، أمتنع، مفردات سهلة وبسيطة، لا أرى لزوماً للذكر اي سواها في هذه المناسبة، ولا احد يعنيه شيء من الاسس والطرائق التي يتبعها النائب لينطق بواحدة منها لتلخيص رأيه من حكومة قدمت نفسها طاقياً وبرنامجاً، معروفة كانت شخصوها ام غير معروفة ومفهومة لغة خطابها او غير مفهومة كافياً ومقتناً جاء بياها او قاصراً و مرفوضاً.

غير انه وفي ظل استخدام عبارات ومفاهيم لم ترسخ ولم تتحدد دلالاتها على نحو قاطع وثابت في حياتنا، فإني مضطر لتناول بعض من هذه المفاهيم بشيء من التعليق والتفصيل حتى لا يحشر احداً في زاوية لا يريد لها، او يصنف في قائمة لا يالفها، او ينسب اليه عكس ما يقصد او يريد قهراً وجبراً.

ايها الاخوة المحترمون: ففي الوقت الذي أدرك فيه ان احداً منكم لا يحتاج إلى محاضرة مني حول الديمقراطية، او إلى ان القننه درساً في مفهوم المعارضة، او اسدي له نصيحة حول

منح الثقة او حجبها الا ان التعرض لكل منها يعتبر ضرورياً في ظل ننازع من الاداء مازالت تفتن الناس وتستخدم لاسترضائهم دون ان يعني احد بالنتائج التي ترتب على ذلك او يمعن النظر في الطبيعة الخاصة للكيان الساسي والكيانوية النيابية لنظام ما أو بلد ما والتي يجب ان تؤخذ بالاعتبار لدى اطلاق الاوصاف واستعمال التعابير، وهو ما سأحاول ابرازه في هذا الموضع ايماناً مني بانني انما اقوم بواجب او اسدي خدمة ولو لنفسي ولنفر يمه النتائج التي ترتب على اداء كل من النائب والحكومة لدوره اكثر مما يعنيه مجرد وجود مجلس وممارسة تقاليد برلمانية معينة وكفرض للاتباع.

وبداية أوضح ان الديمقراطية انما هي وصف عام لكيان تتوافر فيه اركان عامة معينة ولا تعني شيئاً محدداً ازاء كل مسألة من المسائل وهو ما يؤكد تفاوت النظم التي توصف بالديمقراطية حتى في نظام الحكم وطريقة ادارة مؤسسات الدولة ناهيك عن التطبيقات الجزئية وما يتم تبنيه من مبادئ وقواعد، لنقول بذلك ان الديمقراطية لاتصلح شعاراً عاماً تتجمل به ولا هراوة ترفعها في وجه كل ما تدعو اعتباراتنا الخاصة إلى تقريبه او اخافته، ويظل واجباً وضرورياً في كل مرة تذكر القواعد القانونية المحددة التي تجسد فهمنا للديمقراطية والتعامل معها ومن خلالها دون استخدام هذا الوصف العام للتضليل او للتجميل، واولى من ذلك الشورية لمن يرغب في تبنيها وصفاً بديلاً والتي لاتمثل الا ركيزة

هذا من اهل العلم

من الركائز التي قعد لها وإرساها نظام نؤمن بتكامله ورسوخه ولا يبادل احد في جدارته ولزوم تبنيه الا وهو الاسلام الذي تعتبر محاولات تطويره وتليينه واستخدامه بالقطعة وللمضاهاة اخلاقاً بهيبته وطبيعته وبأبنائنا الراسخ بلزوم تبنيه باسمه وبكل ما فيه، وعرقلة لمحاولات الانتقال بقواعده المتفق عليها لتأخذ مكانها ضمن قواعد القانون الذي نحتكم اليه والذي لا يغني عنه اي عملية توصيف لتأخذ طريقها إلى القانون كقاعدة ملزمة يحتكم لها الناس ويحكم علاقاتهم وضمن قنوت من القانون اي قانون.

وأما عن المعارضة فالاصل انها وصف يشمل النواب افراداً واحزاباً وجماعات ممن لا يشكلون او لا تشكل الحكومة برضاهم وهو وصف يكتسبونه بمجرد تشكيل الحكومات ويكون موقفهم منها معروفاً ولو ثبتت الحكومة المعنية برنامج احدهم الفردي او الحزبي. ولا يعني عدم حصول الحكومة على الثقة الا شيئاً واحداً وهو ان تناط بالمعارضة او بعض فئاتها مهمة تشكيل حكومة بديلة، والمهم ان نتذكر ان اطلاق وصف المعارضة لا يعني رفض برامج الحكومة او سياساتها او قول (لا) لكل شيء يصدر عنها لمجرد انه صادر عنها، وفي الوقت نفسه فان تأييد برامجها وسياساتها لا يعني عدم محاولة حجب الثقة عنها لتشكيل المعارضة غيرها، اي انه لا ربط بين كفاءة وإسهام وبرامج الحكومة وبين منحها الثقة من المعارضة وان كان المألوف ان تتباين سياسات الاحزاب في مسائل محددة،

ليقرودنا ذلك إلى موضوع منح الثقة وحجبها ولأوضح هنا ان الاكثر دغدغة للمشاعر والعراطف والاكثر اعتياداً لقياس مدى القوة في الدفاع عن قضايا المواطنين ظل حتى هذه اللحظة يتمثل في قول (لا) للحكومة اشخاصاً او برنامجاً واكتساب وصف المعارضة من خلال مقارنة الحكومة وليس من

خلال ممارسة الحكم وتحمل المسؤولية تأكيداً لفهم كاد يترسخ الا وهو ان الحكومة بصفة عامة انها تعمل ضد مصلحة المواطن فيكون المواطن الحق هو من يفرك انها كلما لاحت له فرصة ذلك، في الوقت الذي ينسى او يتناسى فيه الجميع ان الحكومة في الاساس انها هي الصيغة التي تمارس الجماعة من خلالها التصدي لقضاياها العامة والمشاركة ضمن ما يضعه الناس لها من قواعد وقوانين عبر مجلس النواب وفي حدود ما يمارس عليها من رقابة من قبله، ويظل على جماعة الناس تعديل هذه المناهج وممارسة قدر اكبر من الرقابة على تطبيقها ليكون اداء الحكومة اكثر تلبية لاجراض الاجتياح العامة وعكس ذلك انها يعني تسليحاً وتكريساً للفهم القائل بان الحكومة تملك كل شيء وان الناس اما مظلومين اما متعديين.

ليوضح جلياً ان منح الثقة او حجبها في دائرة الرغبة في تأييد او تحييد طاقم الحكومة كهدف لا وجود لسواه انها هو اخر ما يمكن ان يصلح اسماً للحكم لها او عليها لان اثنين في نظري لا يتفقان على من هو الاكفأ او الافضل لهذه المهمة او تلك لاختلاف المعايير وطرائق القياس.

ولما كنت بطبيعتي وتجربتي ومن افتخر بالاشتراك معهم والتعلم على ايديهم من ابناء شعبنا غير معنيين بالاشخاص وليس عليهم يقع رهاننا والذي يقع على المناهج والضوابط ومحددات السلوك، فان تركيزي سيتصب على ما قدمته الحكومة كبيان او برنامج لها والذي

يوقع النائب والمواطن في حيرة اكبر، لان منح الحكومة الثقة على اساس برنامجها انها يعني تكريساً لمبدأ التعميم وتأكيذاً لكون الحكومة مطلقة اليد في تبني وتنفيذ ما تشاء وما تراه ممكناً وضرورياً ويظل التعلل بنقص الامكانيات امراً وارداً ولتستحق الحكومة اي حكومة الشكر والثناء ولو تمثل بمجل انجازها في استبدال مصباح اضاءة صالح باخر تالف، وهو ما لا يمكن ان يقبل به احد.

والاصعب من ذلك والاشق ان تحجب الثقة عن الحكومة بسبب من تركيتها او بيانها المقدم وكأن من يحجب الثقة يملك معايير الحكم على ان اشخاصها ليسوا الافضل او ان لديه الافضل ممن يتفق على كونه كذلك بالاستناد إلى معايير متفق عليها ولا احد ينكر ان شخصاً حاصلاً على أعلى شهادات الطب والتخصص فيه ليس بالضرورة الافضل ليكون وزيراً للصحة او مديراً لمستشفى على سبيل المثال.

ولنصطدم بعد ذلك بالحقيقة المرة والتي يعينها حجب الثقة، حيث ان ذلك يعني في حالتنا ان شخصاً منا ليس مع عودة حق الشعب الفلسطيني او ليس مع سلام عادل ومشرف يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة على ترابيه الوطني او انه ليس مع اكتشاف الثروات المعدنية او تنوع مصادر الدخل للأسر الفقيرة حيث لم يرد في بيان الحكومة المبحوث فيه بلذاته انها ستفرط بالأرض او ستطرح القدس للمزاد العلني او ستتلف مناجم الذهب المكتشفة او انها ستأتي

هذا من أجل

على الطرق وشبكات المياه القائمة الآن.

لاوضح ان النقاش الدائر انما يقوم على معرفة الاشخاص للاشخاص او معرفة الذات وما تريده ودون نتيجة مطمئة يمكن التوصل اليها، او انه يقع على ممارسات او نوايا او عبارات تقع بين سطور البيان أو ان البيان قد أغفلها، وهو الذي سأحاول التعرض اليه من جانبي مبدئياً في هذا الموضع انني من حيث الاصل أؤمن بان ما في ذهني وفي ذهن أبناء دافرتي من مطالب انما يجب ان توجه به إلى مجلسكم الكريم وليس إلى الحكومة ليقول مجلسكم الموقر رأي فيها وفي ترتيب الاولويات وتوزيع الادوار والمنافع من خلال ما يسته من قوانين، والموازنة ذاتها تصدر بقانون وليضع المجلس طرائق ضبط سلوك الحكومة والتزامها بها وعلى نحو محدد ولتجانب الحكومة وتحجب الثقة عنها في ضوء خروجها على ذلك وعلى نحو لايقبل النقاش او الجدل وخلاف ذلك فانما هو استعطاف للحكومة لتتفضل بسن او تطبيق ما تراه من قوانين واعتماد مزاجها فيما يتعلق بمدى الالتزام بها والذي لايعني تغيير الحكومة الا تبدل المزاج وبروز طبقة جديدة من المتفعين والمتضررين في كل مرة. وان كان ثمة من مخالفة او شكوى فيما يتعلق بحل المجلس السابق او بطريقة ادارة الانتخابات والتي قد اكون اكثر المتضررين مما جرى فيها او التعميمات التي لم اطمح انا وابناء دافرتي بعد الا في البحث عن شواغل لعمال النظافة وليس عن ابناء عامين حتى هذه اللحظة. فان الحكومة هي اخر من

يمكن ان يشتكى اليه او منه والذي يوجب تركيز البحث عن صاحب العلاقة ومن بيده الامر ليعمل على الحيلولة دون امكانية تكرار ذلك الا وهو مجلسكم الكريم وليس الحكومة والتي لا يوجد ما يضمن ان تأتي غيرها فتحل المجلس الى الابد او تجري الانتخابات على هواها الا الوعود او توهم الثقة في هذا الرئيس او ذاك وهو ما لايمكن لمجتمع ان يراهن عليه مادام لا يوجد ما يضمن ذلك قانوناً.

وفي الحدود التي تملك فيها الحكومة اصدار الانظمة والتعليمات وممارسة السياسات واتخاذ الاجراءات التي فرضتها لها القوانين فانهي اقول انه لا يصلح لذلك ابداً ان تتقدم الحكومة بعبارات عامة ومبادئ واهداف متفق عليها، فالحكومة الموقرة تشير إلى اعادة النظر مثلاً في التشريعات المتعلقة بالجوارك وضريبة الاستهلاك والدخل، فهل تعني بذلك انها ستعمل على زيادة الجوارك او الضريبة او ستسعى لتفاسها، وإذا كانت لا تعرف ما الذي ستفعله على سبيل المثال فكيف تطلب الثقة على اساس ما لا تعرف وهل تستطيع الحكومة تجاهل اثر ذلك على سير الاقتصاد وامكانية تحجيمه بل وحتى شله نتيجة هذا الابهام ويجرد النية في اجراء الدراسة، ومثل ذلك ما يتعلق بتقديم القروض التشغيلية للمزارعين واليات استخدام العمال الوافدين وغير ذلك من كلام عمومي لايعني شيئاً محدداً ولايجدث الا اثاراً سلبية، وفي هذا يقع التمايز بين برنامج وبرنامج وهو ما كان يشكل

دائماً الاساس الذي في ضوئه يتم اختيار طاقم العمل ومنح الثقة والتعامل مع الحكومة اي حكومة، والوطن والمواطن ليس ميداناً للتجريب لا للنائب ولا للوزير ولا لكاتب مقال قصير في صحيفة يومية.

وتأسيساً على كل ذلك ولاخرج نفسي على الاقل من دائرة التعقيم على رغبة قد تكون مضرة لدي في ان اكون انا او فلان وزيراً او لا يكون زيد او عمرو كذلك، ومن دائرة التعقيم قاضع من يستمع إلى في الزاوية التي اريده ان يخرج منها فانهي ايين ما يلي :

انه وعلى الصعيد السياسي : ومع انني لم اعتد ولم اجوز لنفسي ولو في معرض الحوار التسليم بان الوطن يقع عليه بيع او تقييد، ولم اسمح لنفسي ابداً ان اتعامل وكان الوطن وأقصه في هذا الموضع وكان فلسطين مجرد كروب من اللبن سيشره العدو فيتلاشى حتى لو تم ذلك بتوقيع بني البشر جميعاً وكان التسليم بانه ملك لمن بسط عليه نفوذه بالقوة، وفي الوقت الذي اتفهم فيه الظروف الموضوعية التي تحكم ما يجري بخصوص الوطن ويفرض النظر عن التسميات، الا انه وفي معرض مناقشة بيان الحكومة فانهي أؤمن بان قدراً اكبر من الموضوعية والتحديد لايد منه لتلافي اثار خطرة اخرى غير هذه التي خلفتها محصلة عمليات المواجهة مع العدو، فعندما نقول اننا لن نفرط أو نسلم بشيء ما تجاه القدس فان ذلك يعني الندية والقدرة على التفريط أو علمه وهو ما يدعو إلى التساؤل عن سبب عدم شمول ذلك لغير القدس كيافا

مثلاً ما دام العدو نفسه هو الذي يحتل المكانين وبالقوة ايها، مع ما يعنيه ذلك من إجماع بالقدرة على ممارسة فعل يمكن من خلاله تنفيذ ما لايقبل العدو تنفيذه طوعاً، ولعل ذلك هو المناخ المناسب لنشوء المطالبة بكل ما نريد وكان مجرد المطالبة او رفض الحوار او فتونه هي التي تكفل بلوغ ما نريد، فضلاً عن كونه تكريساً للخلط بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون او ما سنعمل على ان يكون في مدى لايعلمه الا الله سبحانه، ليكون خطاب العرش بما تضمنه من اهداف اسمى وغايات ابعد شيئاً مختلفاً عن برنامج حكومة مكلفة بتنفيذ مضمونه والحفاظ على ثوابته وتحقيق اكبر قدر من الانجاز في ظل اقصى ما يمكن ان يوظف في حينه من قوة وقدرة وامكانيات، وهو الامر الذي يحتم ويجرب ان تكون الحكومة اكثر مباشرة وتحديداً وكشفاً للامكانيات والاحتياجات حتى اذا ما كان الخيار اعلان الحرب على العدو مثلاً حال عدم استجابته لما نريد فان منحها الثقة على هذا الاساس في هذه الحالة يختلف عن مجرد كونه الاكتفاء بالسكوت وعمل اللاشيء، ويختلف كذلك عن كونها تتوقع شن حرب من اي نوع من قبله او مواجهة أي اخطار من اي نوع، وان كان لا يوجد بيتنا كما ولا يوجد عربي أو مسلم ولد أو لم يولد يقبل او يرفض بغير عودة فلسطين، كل فلسطين وكل ارض عربية محتلة بل وكل مجد اسلامي ذوى الا انه لا يوجد بيتنا من بلغت درجة اشفاقه على العدو حدا يدفعنا باجتهاذه ان نستقبل قوات

هكذا من المأخوذ

العدو لا قدر الله على أرض عربية أخرى لمجرد أنه أي العدو لم يستجب لمطالبنا المشروعة تحقيقاً عنه من ضائقة استيعاب المهاجرين الجدد في فلسطين، ولا أدري أن كان بيننا من يعمل وثيقة الاستعداد للاستشهاد الجماعي من الأمة وعمل القصور وهي التي لم يعتمدوا رسولنا ﷺ من جماعة المسلمين على أبواب مكة في الحديبية، وليظل واجباً أن يأتي برنامج الحكومة في التعامل مع هذه القضية معلاً مفصلاً من حيث الامكانيات والاحتياجات حتى نعرف ما سيؤول إليه الحال في ضوء كل منها وليستطيع شعبنا قبل نوابنا الحكم على ذلك وتوجيهها إلى حيث يريد هو بجماعه أو باغليبيته والذي أرى أن يترك له دون غيره التقرير في هذه المسألة في ضوء الحقائق الموضوعية كما تراها الحكومة، واقعاً وليس اجتهداً أو آمناً، وينسحب ذلك على كل ما ورد في بيان الحكومة من توجيهات ملكية تتطلب تفرغها في عمارات محددة ومفهومة سواء ما تعلق منها بدعم منظمة التحرير أو التعاون في الأطار الدولي أو الوحدة في الأطوارين الاسلامي والعربي.

وعلى الصعيد الإداري: واقصد بذلك إدارة كل مناحي الاقتصاد والحياة في المجتمع فأنني أوضح بداية أن الأداء العام إنما هو محصلة ثقافة وعلم وتقاليده وتركيبه نفسية وبرنامج ولا أظن ديوان الرقابة والتفتيش مثلاً إلا جزءاً من جهاز الإدارة سينخفض بذاته للاحتياجات الإيجابية والسلبية إياها، ليكون مطلوباً من الحكومة أن تبين ما ستعمل على

ولما كانت الظواهر والمجالات التي تخضع للمحددات إياها من حيث الأساس فأنني سأختصر لأقول أن ما يلزمنا بصدد القضايا باختلافها إنما هي عناصر التطور الثابتة إياها والتي يمكن إنجازها في هدف محدد وامكانيات مشخصة ومدة معروفة ومتابعة مؤكدة وجهاز مؤهل، وهي ما كنت أفضل أن تكون الحكومة قد عرضت له في برنامجها والذي قد تأتي على بيان الكثير من جوانبه في مشروع قانون الموازنة وخطة التنمية.

ويظل أهم تساؤل من وجهة نظري هو الذي يثور حول المعاني الكثيرة والشرايط من قناعات وتوجهاتنا وأخص منها ما يتعلق

بالوحدة الوطنية والتكافل وتعميم المزايا والعوائد، والذي لم أكن مهتماً لقبوله أبداً أن تكون واحدة من هذه وأمثالها محلاً للخوض أو الجدل والذي ظلمت أؤمن بضروره هو تجسيدها بمارسات وضوابط دون التعرض لها كعناوين حتى لا تبدو وكأنها نقاط خلاف، لا تساهل بعد ذلك عن القرية أو المحلة التي لن تصلها الكهرباء أو الهاتف حتى خلال سني الخطة الخمسية وعن موقعها في التكافل وعن العامل الذي لن توفر له فرصة عمل حتى بعد توفر ربع مليون فرصة عمل وعن موقعه من التكافل وعن المريض الذي لن تغطي مظلة التأمين الصحي قبل عشر سنين من الآن وعن موقعه من التكافل وعن الناس من أصل معين ومنبت معين الذين لم يدخلوا هذا المجال أو ذاك أو يشملهم التعميم في هذه المؤسسة أو تلك وعن الطالب الذي قصر ذهنه عن عشر علامة يحصلها ليدخل مؤسسة التعليم أو يتفجع منها مجاناً أو بمقابل، وعن مكانه في خريطة التكافل، وعن هؤلاء جميعاً وفيما إذا كانوا من جسم الوطن معنية بقية أجزائه بضخ فائض ما لديها بما لا يخرجه لتحقيق أو لتجسيد الوحدة التي نريد، وأسائل نفسي والحكومة عن فهمها للحاجات الأساس وكيفية تبويبها وتعميمها وفتح منافذ الخير ليجري بين الطبقات، لأقول أنه يعني عن كل هذه المعاني المجردة تبني مشروع واحد في كل مرة واقامة الدليل على أن هذا محصلة ما نستطيعه وأن هذه أفضل طرائق الانتفاع منه وبالتساوي وحتى يتحقق ذلك فإنه وبالإضافة

إلى ما يمكن أن تقوم به الحكومة بشكل مباشر ودون حاجة إلى ضرائب إضافية أو رسوم أخرى فإن عليها أن تتيح الفرصة وتوظف خبرتها وقرارها لتحقيق التكافل بين المواطنين مباشرة ولتصبح خدمات الصحة والتعليم وتوفير الحد الأدنى من مستوى الدخل وغيرها من عناصر الانخراط في جسم المجتمع آخر ما يمكن أن يفكر فيه مواطن يجد أهله في لحظة أنهم غير قادرين على تحرير جشته من ثلاثة مستشفئ للعجز عن دفع فاتورة العلاج في وقت تشكل فيه إثبات باقات الورود حول سرير غيره ما يمكن أن يوفر بمجموعه تأميناً صحياً للمواطنين جميعاً، أو معلم ليس ذنبه أنه أصغر سناً أو أحدث تخرجاً ليعاني انتظار سنوات للتعيين وليجد رصيده بعد دفع اجور التنقل والاقامة في منطقة نائية لايساوي ثمن خاتم الخطوبة في وقت قد يحقق فيه غيره دخلاً يكفي لأن ينفق على عدد من أبنائه في جامعات خارجية أو محلية وكان برنامج الحكومة إنما كان يجب أن يتصدى لهذا ويوضحه وليعمل مجلسكم الكريم على صياغة اطر وأسس التكافل ليكون ادائها هو المرجو على الصعد كافة.

وإذا كان هذا هو حال شرائح من مواطنينا تشملهم القوانين بخيرها ولو بعد حين، فما بال شرائح وقطاعات منهم لا يخضعون إلا لقانون النخوة وعامل المصادفة وأعلى بهم سكان المخيمات وخيمات الطوارئ على وجه الخصوص، لأقول أن خصوصية أوضاعهم وطبيعة دورهم واكيد انبائهم وتعلقهم بحقوقهم

هكذا من الأدلة

في العودة لا ينفي عنهم كونهم بشرًا وكونهم مواطنين وبناء وعاملين والذي يعني أن يخصص لهم وعلى نحو ثابت ما يكفل لهم إنسانيتهم وكرامتهم ويمكنهم من الاستمرار في المشاركة والبناء من أجل الوطن ومن أجل الأمة.

أيها الاخوة رئيساً وأعضاء : خطيء أنا إذا قلت وأسست رأيي على أن كل شيء بيد الحكومة وأغالب نفسي ككتاب وأنا أرى الوطن ومستقبله بطاقتها وبرنامجهما وكون عاملاً على تعطيل دور مجلسنا الكريم إذا ما تعاملت كأحد أعضائه وكان الحياة تنتهي عند تشكيل الحكومة وأدع نفسي إذا ما قلت بأن لدي معايير محددة للحكم على الأشخاص واختيارهم للمهات، فليعمل مجلسكم الكريم على صياغة مناهج سلوك الحكومات وطرائق ضبطها ولتحقق معنا ولو خطوة على طريق كون أداء الحكومة أنها هو الذي يمهده ويحرمه الشعب بنوايه، ولتقم الحكومة الدليل على أنها الأكثر دراية وجدارة وفيها حرصاً على تمثل دورها وإدته على الوجه الأكمل، واتسجماً مع ذلك فألى مجلسكم الموقر سأترجمه باقتراح ما أرى من قوانين وإلى الحكومة أي حكومة سأترجمه بها أرى ضرورة له من انظمة وضوابط وعلى المواطنين بعظيم طاقتهم بعد الله سبحانه ساعته في صياغة كل ذلك ومن على هذا المنبر إن شاء الله تعالى سأجهد في السؤال والاستجواب ومعالجة موضوع الثقة بالوظيفة أو أي من أعضائها طالما كان ذلك ضرورياً بعمد تأسيسه على ما هو ممكن وواضح

ومقنع.

وفقكم الله جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دولة رئيس للمجلس: وعليكم السلام، شكراً للسيد إبراهيم شحده الكلمة الآن للسيد طلال عبيدات والمتحدث الذي يليه الدكتور عرض خليفات.

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإن مجلسنا ينعقد في ظل ظروف عملية وعربية ودولية صعبة، وإن شعبنا يتطلع إلينا بكل الحرص والأمل والترب، ويتوقع منا الكثير، فهو يتوقع الأداء الجيد والممارسة المسؤولة في تحمل مسؤولياتنا تجاه قضاياه، كما ينتظر منا أن نحقق بعضاً من طموحاته وتطلعاته، ونحصرها في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها وطننا الغالي وأمتنا العظيمة.

وفي البداية لابد من الإشارة إلى التحديات الكبيرة، التي تواجه بلدنا وأمتنا، إننا نؤمن بالسلام الحقيقي العادل والشامل، السلام الذي يحفظ حقوق أمتنا العربية المشروعة وفي مقدمتها حقوق شعبنا العربي الفلسطيني الأساسية بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. السلام الذي لا تفرط فيه ولا تنازل عن أي جزء من الأرض العربية وفي القلب منها القدس

حرية المواطنين والعمل على تفعيل الدستور والميثاق الوطني قولاً وعملاً.

وهنا يحق لنا أن نسأل، أين نحن من كل هذا؟ هل تدار مؤسساتنا وتتخذ قراراتنا على هذه الأسس والمبادئ؟ وهل تعمل هذه الحكومة في إطار هذه المبادئ والتوجهات، وفي مقدمتها وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب؟

إن ما نراه هنا هو ما يراه غالبية المواطنين في هذا البلد، ويعبرون عنه بشتي الطرق والوسائل إذ أن هذه الحكومة لا زالت بعيدة عن النهج المؤسسي، حيث يغلب على أداؤها ظاهرة الشللية والعلاقات الشخصية في العديد من اختياراتها وتشكيلاتها وقراراتها.

إن عهود المحسوبية والتسيب الإداري والفساد المالي ينبغي أن تنتهي إلى غير رجعة. إذ أن هذه الأمراض كانت ولا زالت سبباً في توسيع الهوة بين أبناء الوطن الواحد من جهة، وبين أقاليمه من جهة أخرى. كما أنها مسؤولة إلى حد كبير عن زرع الشكوك وانعدام الثقة بين المواطن والمسؤول، وستبقى هذه الهوة عميقة مادام بعض المسؤولين لا يخافون الله، ولا يدركون خطورة المهمة التي يقومون بها، ولا يحافظون على الأمانة التي يحملونها تجاه وحدة هذا البلد وأمنه واستقراره وحقوق الناس فيه.

إن المسؤول الذي يمكن أن نثق به هو الذي يتصف بنظافة اليد والسلوك ويعمل وفق مبادئ الأيمان بالحق والعدل والخدمة العامة

الشريف، ونؤمن أيضاً بأن من يتنازل عن أرض فلسطين أو يساوم على حقوق الشعب الفلسطيني سيكون من الهين عليه أن يساوم على أرض الأردن وأي أرض عربية وإسلامية أخرى، وعلى كرامة شعوبها.

دولة الرئيس، الزملاء النواب المحترمون: إن المخططات التي يجري تنفيذها في السر والعلن والتي يرسمها أعداء أمتنا أنها تستهدف في النتيجة القضاء على تطلعات وآمال الأمة بالوحدة والتحرر، والهيمنة على مقدراتها كما تستهدف استمرار ربط الوطن العربي بعجلة التبعية من خلال عمليات التطبيع المتسارعة، التي تستهدف في محصلها تمزيق وطننا العربي وتفتيت طاقاته واقتعال الصراعات الدائمة بين دوله وشعوبه، ولذا فإن الحفاظ على الأردن قوياً موحداً وعزيراً هي أولى مهامنا الوطنية والقومية.

وحتى يظل الأردن قوياً عصياً على مخططات الأعداء فلا بد من العمل المخلص لصون وحدته الوطنية وتقوية نسيجه الاجتماعي وتعزيز الثقة بين كافة مواطنيه ولن يكون ذلك إلا من خلال التأكيد على مبادئ العدل والمساواة، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمناطق. كما يتأتى ذلك أيضاً بالتأكيد على دولة المؤسسات وسيادة القانون، وفتح أبواب المشاركة لجميع فئات المجتمع ومؤسساته الأخرى التي لازالت تنتظر دورها في المشاركة، كما يتأتى من الالتزام بقواعد النهج الديمقراطي، واحترام

في اطار المساواة بين جميع المواطنين، ويتحل بسعة الصدر والتواضع لا يروح الكيد والاستعلاء والتعجب.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : لعل من أشد الامراض فتكاً في مجتمعا وخطورة على مستقبل شعبنا البطالة والفقر، فان اعداد الحريجين من الجامعات والكليات المتوسطة تتضاعف عاماً بعد عام، مما يشكل عبئاً وطنياً واجتماعياً ثقيلاً يهدد امن الوطن بمختلف المخاطر والاحتمالات. وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة فاننا لم نلمس ان هناك خطة جادة وفعالة لمواجهة هذه المضلات والحد من تفاقمها على أرض الواقع.

وفي الجزء الآخر من الصورة تبرز معضلة الفقر الذي اتسع ليشمل فئات جديدة ويهدد شرائح اخرى بتدني مستويات معيشتها والتزول بدورها إلى حافة الفقر ورغم حدة الصورة ووضوحها إلا أننا لم نر ايأ من السياسات الوقائية او الاجراءات العلاجية لوقف استفحال هذه الظاهرة، بل على العكس من ذلك، فاننا نشهد مزيداً من فرض الضرائب، ولعل اخرها ضريبة المبيعات التي ستضيف عبئاً جديداً بارتفاع الاسعار ينوء بشقله المواطن، ويؤثر سلبياً على حياة فئات كثيرة اخرى من مجتمعا ويحول دون حصولهم على حاجاتهم الاساسية.

ان مواجهة هذه المشاكل لا تتم من خلال الاقوال والوعود فحسب، بل من خلال اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تأخذ في اعتبارها الموارد

والامكانيات الوطنية بما فيها الموارد البشرية في مختلف المجالات، ووضع الخطط الواضحة والبرامج العملية لمواجهة هذه المشكلات.

وسوف نعود لهذه المسألة، ولطالب واحتياجات دائرتنا الانتخابية في لوائي الرمثا وبني كنانة عند مناقشة قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ في المستقبل القريب.

اما عن مسألة الثقة بالحكومة، فاني سألتخذ قراراً بشأنها في ضوء رد الحكومة على المطالب التالية :

١ - التزام الحكومة بالتشاور المستمر مع النواب والكتل البرلمانية من حين لآخر حول جميع التطورات والمستجدات السياسية وغير السياسية، وذلك ترسيخاً لمبادئ الشورى والديمقراطية، واحتراماً لسلطة التشريعية والدور النائب في صنع القرار.

٢ - الالتزام الواضح بتحقيق العدالة في التعيينات ومراعاة التوزيع الجغرافي واعتداد الكفاءة والخبرة، بعيداً عن الولاءات الشخصية والانتفاء الفئوي والجهوي والحزبي.

٣ - اعلان العزم على صياغة قانون انتخابي عصري ديمقراطي يتناسب مع التطورات الاجتماعية والسياسية ويحقق العدالة ويعالج مساوئ القانون الحالي.

٤ - اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والفرعية بما يكفل دعم الصناعات الوطنية ويطور الزراعة والسياحة ويشجع

الصادرات وبما يعزز سياسة الاعتماد على الذات. ويحقق العدالة الاجتماعية ويحمي المستهلك.

٥ - تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين منهم والمتقاعدين، وزيادة رواتبهم اسوة بما قرره الحكومة بشأن رواتب الوزراء والقيادات الادارية العليا، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

٦ - وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا البطالة والفقر وارتفاع الاسعار بالاستعانة بخبرة الكفاءة والاختصاص من أبناء هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
دولة رئيس المجلس : عليكم السلام،
شكراً للسيد طلال عبيدات الكلمة الان للدكتور عوض خليفات والمتحدث الذي يليه السيد صالح شعواطة.

الدكتور عوض خليفات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فأرد قبل الحديث عن بعض جوانب البيان الوزاري لهذه الحكومة ان اشير إلى أمرين :

الاول : الولاء المطلق لجلالة الملك الحسين المعظم المصون من كل تبعة ومسؤولية والمنزه عن كل نقد سلبى، وهو القائد والرائد الذي نفتديه بالمهج والارواح.

ومن هذا المنطلق يجب عدم الخلط بين الولاء لجلالة الملك وبين تأييد او معارضة الحكومة التي نص الدستور على انها مسؤولة امام مجلس النواب ومعرضة للنقد وان على رئيس الوزراء والوزراء مسؤولية امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وازرته.

بناء على ذلك فان معارضة الحكومة اية حكومة لا تعني معارضة النظام القائم ليس هذا فحسب بل انني ارى ان المعارضة الايجابية التي تستند إلى العقل وتحتمل إلى الحوار الهادئ والنصيحة المخلصة هي معارضة وطنية صادقة تخدم النظام القائم، وتحقق المصلحة الوطنية العليا على أسس من الحق والعدل والحرية والديمقراطية، مسبوقاً ذلك كله بالولاء لله والملك والوطن.

الثاني : إن علاقتي بدولة رئيس الوزراء الاقبح الدكتور عبيدالسلام المجالي ودية صادقة مبنية على الاحترام المتبادل، وتعود في عمرها إلى اكثر من عقدين من الزمان. وأمل ان لا تنقطع بسبب خلاف في الرأي او عدم اتفاق في الاجتهاد. وفي جميع الاحوال سأسعى - من جانبي على الاقل - للمحافظة عليها دون مساس بمبدأ اعتقده او موقف أراه صحيحاً فأثبناه. وسوف تكون المصلحة العليا للوطن والمواطن المعيار الذي يحكم علاقتي السياسية باية حكومة اباً كان رئيسها او طاقمها او برنامجها.

بناء على ما تقدم فسوف اسوق في الصفحات التالية بعض آرائني وإجتهاداتني معروضاً عن التفاصيل وموجلاً طلبات دائري الانتخابية/ محافظة معان الابية لحين مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ . وسوف اركز حديثي على ناحية واحدة وهي ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتعزيز التشاور والتعاون بين السلطين التنفيذية والتشريعية.

١ - إن هذه الحكومة شكلت في نهاية شهر ايار الماضي وكان لها اهداف من بينها اجراء انتخابات حرة نزيهة مهدت الطريق لمجيء هذا المجلس الذي نأمل ان يكون معبراً عن طموحات الشعب صادقاً في ترجمتها إلى واقع ملموس . وعلى الرغم من انها قامت بواجبها في هذا المجال الا انني كنت اتقن ان يتم الامر بيسر وسهولة ودون استفزاز اذ اوصت هذه الحكومة بحل المجلس السابق بصورة مفاجئة مخالفة الاعراف البرلمانية حتى ان رئيس المجلس لم يعلم بذلك إلا من وسائل الاعلام المسموعة . وفي اعتقادي ان هذا الامر غير مسبوق بهذا الاسلوب وقد خدش المبدأ الديمقراطي وروح التعاون والتكامل بين السلطين التنفيذية والتشريعية وباليات الحكومة نفدت رغبته بصورة اكثر حضارية تحفظ للمجلس كرامته وهيئته وللسلطة التنفيذية مصداقيتها واحترامها .

٢ - قامت الحكومة بإصدار قانون الانتخاب المعدل بحيث يكون صوت واحد لكل

ناخب ومع تقديري لاجتهاد الحكومة - ولكل مجتهد نصيب - فقد برهنت التجربة والواقع العملي ان هذا التعديل كان ناقصاً ولم يكن مجدداً وألقى ظلالاً من الشك على نوايا الحكومة انعكست فيما نسمع اليوم من أقاويل وإشاعات قد لا تكون صحيحة حول الاجراءات التي رافقت عملية الانتخاب .

٣ - إن قانون الصوت الواحد في رأيي فرق الامرة الواحدة ، وياعد بين الاشقاء وغذى العشائرية الضيقة والاقليمية والطائفية ، ولا احسب انه حقق المهدف المطلوب والامل المنشود . ويجب على الحكومة ان تقدم للمجلس بأقصى سرعة مشروعاً لقانون انتخاب حضاري عصري متطور ، يرسخ الديمقراطية ، ويحقق العدالة ويجمع الشمل ويعيد اللحمة الى الوحدة الوطنية .

٣ - إن الحكومة لم تطبق قانون الانتخاب الذي نص بوضوح على ان الاقتراع سري حيث نصت المادة ٣٢ من قانون الانتخاب على ان يكون الاقتراع على انتخاب النواب عاماً ورسياً وعلى درجة واحدة .

٤ - إن عدم تنفيذ منطوق هذه المادة من القانون قد أثر على نتائج الانتخابات وسبب حرجاً كبيراً للمواطنين وبالتالي منع المواطن من استعمال حقه في حرية الانتخاب فمطل عقله وفكره قسراً وانتخب الشخص الذي لا يستقد انه يمثل او انه جدير بشقته وشهادته ومجول ، الشعب الاردني في يوم الانتخابات في بعض

المناطق من شعب مثقف متعلم إلى شعب امني لا يحميد الواحد منهم كتابة اسمه ومن بينهم وزراء واعيان واساتذة جامعات !! .

وكتنا نتحنى ان تقوم الحكومة بواجبها وتنقل القانون وتعاقب من يخرقه ويتعدى على حرية المواطنين وعيلاً وتهديداً ان ادلى بصوته سرياً طبقاً للقانون !!

٤ - إن الاجراءات الانتخابية والآلية التي تمت بها تحتاج إلى تحديث ومرونة ووضوح . لقد بقينا إلى يوم الثامن من شهر تشرين - يوم الانتخاب - ونحن نتلقى تعليمات من اخي معالي وزير الداخلية مستمرة عما اريك الناخب وحير المرشح وأزعج الاجهزة الرسمية المختصة ، بالتفيل فتارة يكتفى بالبطاقة الانتخابية بدون صورة وثارة اخرى بالبطاقة والصورة ، والثالثة بالبطاقة والصورة وخاتم الحاكم الاداري ، ورابعة بالبطاقة مع وثيقة رسمية ملصق عليها صورة . . إلى غير ذلك من مسلسل تعليمات لا أرى مبرراً لها .

والاكتسى من ذلك ان هذه التعليمات لم تطبق بدقة وعدالة في كافة المناطق وكل المراكز .

ونأمل من الحكومة ان تعمل منذ الان لاعتقاد الرقم الوطني تخفيفاً على المواطنين وتيسيراً لعملية الانتخابات .

٥ - اما فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية فانني اؤكد على ضرورة التعاون بينهما تحقيقاً للمصلحة

العامة . وأرى ان التشاور المستمر بينها يعمق النهج الديمقراطي ، ويكفل اجتياز الازمات ويقوي بناء الأردن النموذج على قاعدة من الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين في كافة المناطق وكنت اتقن لو قام دولة الرئيس واعضاء حكومته بترسيخ هذا النهج ممارسة وتطبيقاً ولكننا مع الاسف رأينا استعلاء من جانب السلطة التنفيذية لا مبرر له ، ولا يفيد التوجه الديمقراطي العام ولا يعين على تحقيق المصالح العليا للدولة وقد تجاهل دولة الرئيس النواب في استشاراته لتعديل حكومته ، وضرب عرض الحائط بكل الآراء والنصائح التي قدمها النواب لدولته . فجاء التعديل مع احترامي لكل اخ من الزملاء الوزراء ترفيعاً لم يصف للثوب القديم جمالاً .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين : لقد قامت الكتلة النيابية المستقلة التي اشرف بعضويتها بمقابلة دولة الرئيس يحدونا الامل في التعاون والتشاور بين السلطين بين النواب والحكومة . وقد اقترحنا على دولته ان يستمر الحوار بيننا في كافة الامور . وطلبنا منه بادب رفيع تشكيل حكومة سياسية قوية تستطيع مواجهة الصعاب وتنهض بالمهام الموكلة اليها في ظرف عصيب قد تضطر فيه الدولة لاتخاذ قرارات حاسمة مصيرية . ولكن دولته صرح بانته لا يستجدي ثقة وبدلاً من ان يستمع لآرائنا وافكارنا ويأخذ منها ما يفيد التجربة إن رأى في ذلك خيراً وقام بتعديل حكومته دون

ان يكثر رأي نواب الشعب ومثليهم.

ولا ادري ايها الاخوة هل هذه هي الحكومة التي نتمناها الشعب؟ مرة اخرى مع احترامي وعيبي لكل اخ من الزملاء الوزراء وهل هي حكومة سياسية ام تكنوقراطية؟ فإن قيل عنها سياسية فلا احد منا مقتنع بذلك. وإن قيل عنها تكنوقراطية فمعنى ذلك ان يمنح الوزير حقيبة وزارية تتفق مع تخصصه وتجربته وخبرته.

ولكن ذلك لم يحصل ايضاً، وإلا كيف يعين الطبيب وزيراً للاشغال العامة، وطبيب اخر وزيراً للاتصالات. وكيف يعين القاضي وزيراً للنقل، ويطاح بوزير الزراعة المتخصص وكيف يعين لغوي وزيراً للبلديات والبيئة ويعين رجل المال والاقتصادي مسؤولاً عن الاعلام والتوجيه الوطني... الخ. وإذا كنا مقبلين على مرحلة سياسية صعبة وخطيرة فلماذا لم يوت بوزير للخارجية متخصص ومتفرداً.

ايها الاخوة، انني اعلم علم اليقين بان المنصب الوزاري منصب سياسي، وقد يكون غير المتخصص مبدعاً ومتجسداً ومنجزاً في وظيفته، ولكنني كنت ابحث عن لون لهذه الوزارة فلم ارى طريقاً الى ذلك الهدف.

٦ - واخيراً فإن دولة الرئيس قد نادى بمبدأ فصل السلطات وهو اجتهاد نحترمه وإذا كان دولته جاداً في توجهه فلماذا عين اربعة من اعضاء مجلس الاعيان في حكومته وهم من البسطة التشريعية بل ان اثنين منها

اصبحا نائين للرئيس، ويفترض ان تكون لهما صلاحيات تنفيذية واسعة وارجو ان اذكر دولة الرئيس انه هو شخصياً عضو في السلطة التشريعية باعتباره عيناً فهل المقصود اذن فصل السلطات ام استبعاد ممثلي الشعب وموضع ثقتهم عن مراكز الاشتراك في صنع القرار؟ وهل تكون الحكومة اقوى عندما تشكل بصيغتها الحالية ام عندما تضم اعضاء من مجلس الامة اعياناً ونواباً، الاعيان بخبرتهم وحنكتهم وتجربتهم وحكمتهم والنواب بمؤهلاتهم وقدراتهم وكفاءاتهم وثقة الشعب بهم؟ اترك الجواب للسامعين

وارجو ان لا يظن احد انني مستورز فريش الوزراء يعلم ذلك عندما شكل حكومته في اياره، ويعلم ذلك عندما قابلته الكتلة النيابية المستقلة في الاسبوع الماضي.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

إن الشعب استودعنا احلامه وآماله واشراقاته، وحملنا امانة قول الحق مهما كان الثمن ومهما غلت التضحيات. فلنحافظ على تجربتنا الديمقراطية التي أرادها الحسين العظيم ان تكون نموذجاً يحتذى وقدوة حسنة يتأسى بها الصادقون المخلصون من ابناء امتنا العربية المجيدة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: يجب ان يكون للاردن مستقبل زاهر باذن الله ونحن الذين نصنعه، نصنعه بالعلم والعمل،

بالجهد المخلص والالتناء الصادق، بالحوار الهادئ المتزن والتشاور المستمر، نصنعه باشاعة العدل وتكافؤ الفرص ويصون حرية المواطن وكرامته، نصنعه بتعميق الشورى والديمقراطية ونبد التطرف والعصبية ومحاربة العناد في الرأي والاستمرار في الخطأ.

وفي الختام نسأل الله جلت قدرته ان يحفظ الاردن آمناً مستقراً مطمئناً مزدهراً في ظل حامي بلدنا وقائد مسيرتنا وراعي ديمقراطيتنا جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ووعاه وسدد على طريق الخير والحق خطاه.

اما موضوع الثقة فأعلقه حين الاستماع إلى رد الحكومة على كلمات السادة النواب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام،
شكراً للدكتور عوض خليفات، الكلمة الآن للسيد صالح شعواطة ويليهِ السيد عبدالرحيم العكور.

السيد صالح شعواطة:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس، حضرات الزملاء المحترمين: نحن هنا اليوم باسم الشعب الذي اودع ثقته فينا وطوق اعناقنا بامانة تمثيله، وحمل صوته، لمناقشة خطاب العرش السامي والذي اعتبرته الحكومة بياناً لها.

دولة الرئيس: لقد ورد في الخطاب السامي العديد من الوعود والعهود التي تؤكد على الديمقراطية وتحقيق المساواة والعدالة

والرخاء. والتي نعتبرها رغم عموميتها قاعدة صالحة لاجراء شعبنا من دوائر الفقر والظلم الاجتماعي اذا ما احسن تطبيقها وارتكز هذا التطبيق على موازين العدل وقواعد المساواة.

السيد الرئيس: لن اضيف الكثير إلى ما اوردته الزملاء الاناضل ولن اجامل احداً. فشعبنا مل التفاق. ولست اميل إلى الخطابة. فقد دفعت امتنا ثمناً باهظاً للبيانات المنمقة والخطب المسترسلة والوعود الجميلة.

فوزاء كل بيان نكسة وبعد كل خطبة هزيمة... ومع ذلك اسمحوا لي ان اطلق بعض العنان للقليل من خواطري وخواطر عشرات الالاف من المواطنين ممن في افواههم ماء. لاتساءل ويتساءلوا معي:

هل هذه هي الحكومة القادرة بتركيبها وتشكيلتها على تطبيق وعود الرخاء والعدالة والمساواة كما تعدد؟ وفق الاسس التي نرجو ونتمنى!!

اولاً: في الديمقراطية: هل حكومة قانون الصوت الواحد وحل البرلمان ستكون الحكومة المناسبة للسهر على الديمقراطية؟ وهل الحكومة التي اشرقت على انتخابات ادل فيها البعض بتكرار اصواتهم وحرّم منها كثير من الاحياء من الوصول إلى صناديق الاقتراع نتيجة التعقيدات الادارية. ستكون الحكومة التي تحمي القانون وتنشر العدالة - وتحقق المساواة وتحترم التعددية؟

ثانياً: في المساواة وتكافؤ الفرص، ان العديد من الدوائر الوظيفية والتعليمية تغلق

ومنذ سنوات ابوابها امام قطاعات من المواطنين، لاسباب بعيدة كل البعد عن العدالة وفي خروقات واضحة لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور لدرجة ان وصل الامر في بعضها إلى سؤال طالب الوظيفة عن مكان ولادة الجدا.

فهل هناك توجه لدى هذه الحكومة لوضع حد لهذه الممارسات. وتعطي للعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص معناها الحقيقي. كما نص عليها وحماها الدستور.

(وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب)

دولة رئيس المجلس : الاخوة الكرام لقد ترقفنا عن الحديث بسبب الاذان وعندما نتوقف فذلك احتراماً للآذان ولم ينتظر الزملاء إلا للحظات وتركوا مقاعدكم وغادروا القاعة وبينما زميل لهم واقف على المنصة يحظب فقاطعوه وهذا ليس من اصول التعامل مع الزملاء، لذلك عندما نتوقف احتراماً للآذان ارجو ان يبقى جميع الزملاء احتراماً للآذان واحتراماً للزميل في امكانهم وعدم الخروج إلا باذن وشكراً.

ليفضل السيد صالح ويكمل خطابه، تفضل اخ صالح، لا ارجوك، كان واقف على المنصة، ادب التعامل معه يجب انتظار عندما ينتهي ثم نرفع الجلسة وأنا افعل عادة.

السيد الرئيس، حضرات النواب الافاضل.

ثالثاً : التعليم العالي والجامعات لقد كرسست الحكومات المتعاقبة ومع الاسف الشديد نظرية الاستثناء في القبول كمبدأ في الجامعات والمعاهد، مغلفة او تكاد باب المنافسة الحرة للحصول على المقاعد الجامعية مما حرم الكثير من المتفوقين تحت مظلة هذا التقليد البعيد كل البعد عن روح المساواة وتكافؤ الفرص خاصة واتنا بأمر الحاجة للعقول المتميزة اذا كنا حريصين على بناء وطن متميز.

وان تكريم طالب او مساعدة والد او فئة ضحت وتضحى من اجل الوطن، لها طرق كثيرة. ليس من بينها على الاطلاق ظلم التمييز من قبل الاقل تمييزاً. واعطاء حقوق لمواطن على حساب اخر لا يقل عنه مواطنة. إلا اذا كرستنا درجات للمواطنة.

سيدي الرئيس، حضرات النواب الافاضل: لقد كرس هذا الاستثناء ليصبح مبدأ في ظل رئاسة دولة رئيس الحكومة الحالية لأكبر مؤسسة تعليمية في البلاد. هي الجامعة الاردنية التي نفخر بها. فهل هذه الحكومة قادرة على الغاء مكرسته سابقاتها من الحكومات؟

اما في التعليم المدرسي : فان الحكومة كانت شاهداً على تشتيت ابحاثنا على مقاعد الدراسة بالتناوب في نظام غير ترووي اسمه الصباحي والمسائي. وكانت شاهداً أيضاً على سوء حالة المباني المدرسية. كما انها الحكومة التي ورثت عن غيرها عدم انجاز مشروع

نقابة للمعلمين مما انعكس مع غيره على العملية التربوية بمجملها. فهل تعد الحكومة بالعمل على رفع سوية التعليم والمعلم ولا يحشر خمسون طالباً في فصل واحد؟

وايضاً : المواصلات والنقل : ان الحكومة التي ظلت عاجزة مع من سبقها من حكومات عن تنفيذ مشروع صنير لطريق لايزيد طوله عن ثلاثين كيلو متراً ومنذ اكثر من خمس سنوات بحجج وأهية واضرار مختلفة الا وهو جزء من طريق اريد جرش عمان، وأوصلت مؤسسة وطنية كالمملكة الاردنية إلى حافة الافلاس.

كما أفرغت مؤسسة اخرى على الارض هي مؤسسة النقل العام، من محتواها العملي وأفقدتها دورها في تأمين تنقل المواطنين بالوسيلة المناسبة والكلفة المعقولة. وما زالت ازمة المواصلات مستفحلة في البلاد ولا حل لها فهل هذه الحكومة قادرة على احداث نقلة نوعية في شبكة المواصلات والنقل.

خامساً : الصحة : إن القطاع الاكبر من المواطنين الاردنيين لايشملهم أي نظام من أنظمة التأمين الصحي المعمول بها، مما ينعكس سلباً على صحة المواطن والتي هي حق له.

لذا لا بد من البدء وبشكل جدي ومدرّس بتطبيق التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين وفتح كافة المؤسسات الطبية أمامهم. لا بد من وضع سياسة صحية ثابتة لا تتغير بتغير الافراد او الحكومات.

انني اطالب بتطبيق قرار مجلس النواب

السابق الذي اتخذ عند حل المؤسسة الطبية العلاجية والذي نص على مساواة العاملين في كافة القطاعات الصحية العامة وكما وعدت حكومات سابقة. هل بمقدور هذه الحكومة ان تطبق هذا؟

نطالب الحكومة بتزويد مستشفى الاميرة بسمة باريد بالاجهزة الطبية الحديثة وخاصة اجهزة غرف العمليات.

سادساً : في الزراعة: كلنا نعرف ان بلدنا الحبيب شبه صحراوي ولا تتعدى اراضيه الصالحة للزراعة ستة بالمائة ويعتمد على الامطار ولاتزيد اراضيه المروية عن اثنين بالمائة. والمزارع الذي يواجه كل الصعاب من جفاف واحوال جوية سيئة وارتفاع كلفة الانتاج وازدياد اسعار مستلزمات الانتاج بما لا يتناسب مع الدخل المتوقع من العمل في الزراعة.

اضف إلى ذلك كله الاختناقات التسويقية في مواسم الانتاج بما يسبب خسارة كبيرة للمزارعين وترك العمل في الزراعة.

لقد تراكمت المديونية الزراعية على هذا القطاع بما لا يحتمل هذه المديونية المقدرة بحدود خمسين مليوناً من الدنانير. ولم يلمس بشكل عملي وحقيقي ان اقدمت اية حكومة على إيجاد حلول او حتى مجرد الترجه لإيجاد حلول معقولة وحقيقية للمديونية كاعفاء القروض من الفوائد المتركمة كحد ادنى. وجدولة الديون لمدة طويلة وبدون فوائد لانقاذ الزراعة والمزارعين وإعادة تنشيط انتاجنا

كل من اذعن

الزراعي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يوجد سياسة زراعية واضحة سواء للمخطط أو المتنفذ أو المزارع ولا يخفى عليكم كثرة المؤسسات العاملة والمشرقة على القطاع الزراعي - وزارة الزراعة - سلطة وادي الأردن - مؤسسة الاقراض الزراعي - المنظمة التعاونية - اتحاد المزارعين - ودون تنسيق بينها.

فهل تستطيع هذه الحكومة ان تضع حلولاً حقيقية للزراعة بحيث يعد رئيس الحكومة بالحد الأدنى بإيجاد التنسيق بين المؤسسات الزراعية والغذاء كافة الفوائد المترتبة على المزارعين والعمل على إيجاد اسواق جديدة لمنع الاختناقات التسويقية وتحمل المسؤولية في ذلك فهل هذه الحكومة قادرة على ذلك؟

دولة رئيس المجلس، حضرات الزملاء المحترمين: لدى شعبنا الأردني الطيب الكثير من المظالم ولدى قطاعات عريضة منه شعور بالغربة ويعامل الكثير منهم كمواطنين من الدرجة الثانية عليهم واجبات يؤدونها ويتنقص من حقوقهم.

هناك ادارات تمعج بالمفاسد فهل هذه الحكومة قادرة على تطهير أجهزة الدولة من الفاسدين وذوي الاسبقيات غير الديمقراطية ورموز المحسوبية. كنا ومازلنا نحلم بحكومة تحترم مواد الدستور وتتعهد بعدم الالتفاف على نصوصه. فهل هي هذه الحكومة. اما سيقى يا دولة الرئيس برنامج هذه الحكومة في إطار البؤس والتسويات وعلى طريقة ليس

بالامكان افضل مما كان.

وهل ستعمل هذه الحكومة بجهد للململة الوضع العربي المتروكي وهل ستساهم مع كل الخيرين في امتنا العربية على لام الجرح ورفع الحصار الظالم وتجميع الاطفال في فلسطين والعراق وليبيا ولبنان والصومال.

هذه بعض التساؤلات حيث من حقنا ان نسأل. معذرة ان كنت قد اطلت او اكثرت او قسوت فالامانة تقتضي قول الحقيقة ولو كان طعمها مرّاً أحياناً.

شكراً لاستماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام شكراً للاستاذ صالح شعواطة، الكلمة الان للسيد عبدالرحيم العكور.

السيد عبدالرحيم العكور:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد وسائر اخوانه النبيين الطيبين الطاهرين

والسلام عليكم ايها الاخوة ورحمة الله وبركاته وبعد،

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: نقف اليوم جميعاً تحت هذه القبة ونحن نستشعر ثقل الامانة والمسؤولية الملقاة على عاتقنا والتي حملنا ايها ابناء شعبنا الكريم حين منحونا امانة تثليلهم في هذا المجلس ونستشعر ثقلها أفضل حين نردد قول الله سبحانه وتعالى (إنا عرضنا

الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوماً جهولاً).

وتقف الحكومة كطرف آخر يحمل معنى امانة مسؤولية الحكم للرعية وارجو ان اذكرها بحديث رسول الله ﷺ حيث يقول (ما ولي احد امر خمسة من المسلمين الا جىء به يوم القيامة يده مغلولتان الى عنقه فوضع على الصراط لا يفكه من غله الا عدله ولا هوى سبعين خريفاً في نار جهنم).

دولة الرئيس، الاخوة النواب: ومن منطلق الايمان بالمشاركة في صناعة القرار والمساهمة في تصويب المسيرة، لا التصدي بالنقد المستند الى تسجيل المواقف، لان التفاعل بين السلطين التشريعية والتنفيذية كما تعلمون يشكل ركيزة اساسية في بناء بلدنا على أسس الشورى والديمقراطية كنهج سليم لحياة الانسان ومسيرته في هذا البلد الطيب المبارك، ومن اجل ان يشعر مواطننا بدوره ومكانته في البناء وصنع القرار على حد سواء، ولكي ينطلق مواطننا بعد هذا، مدافعاً عن هذا النهج حين يتعرض لاية حالة من حالات الالتفاف والاحتواء دونها مجاملة لاحد على حساب حرية وكرامته واستقرار وطنه، وكما اني ايها الزملاء الكرام اشعر من بعيد ان مواطنينا الشرفاء في اردن الحشد والرباط ينظرون الينا جميعاً نظرة الامل في ان نكون عند حسن ظنهم ويطالبوننا بضرورة الاستمرار في تبني قضاياهم وهمومهم ووضع الخطط اللازمة لاقتضاء شعبنا والاخذ بيده نحو التطور

والازدهار في كافة الصعد والميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعيشية والتعليمية، وبهذا، ايها الزملاء نخرج بلدنا من طريق الانهيار والتدهور الى طريق جادة مستقيمة ولهذا نأمل ان نعمل جميعاً لما فيه خدمة الوطن والمواطن ولترتقى جميعاً الى مستوى الاحداث التي تهدد امتنا والمتتمثلة بالاختطبوط اليهودي المحتل لارضنا والمتربص بنا الدوائر والمتعاون في سبيل ذلك مع الارث الصليبي الذي يمثل وحيد القرن امريكا ومن يلف في مسارها.

دولة الرئيس، ايها الاخوة الزملاء: وفي معرض الرد على خطاب الحكومة اکتفي ابتداءً بآثار اليه كثير من اخواني ممن سبقوني في الحديث من ان الحكومة لم تفلح حين لم تتقدم ببيان خاص بها يحدد برامجها وآلية سيرها واكتفت بالاحتواء وراء خطاب العرش، ثم أقول وقد اطلت الفكر والنظر الى الحكومة رئيساً ووزراء فلم أجد ان بيني وبين أي واحد منهم سوء فهم أو موقفاً شخصياً. بل يربطني ببعضهم علاقات اخوة ومودة، ولكني أنظر اليهم اليوم كفريق يحمل مسؤولية مشتركة وتقدم ببيان يطلب على أساسه الثقة، وانني ابتداءً احدد موقفني من برنامج الحكومة على أساس برنامجي الذي منحني الشعب الثقة على أساسه وهو عقد بيني وبين الناخبين لا اخلفه ولا يمكنني التنازل عنه ومع أي لا اطالب الحكومة بتبنيه كاملاً الا انني لا اتنازل فيه عن قضايا كلية أو أساسية سأعرض للحديث اليها في ثانياً الخطاب.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: انني وأنا

كلنا من أهل

أقف هذا الموقف لمناقشة بيان الحكومة لا يغوتني الحديث والقول ان تشكيل هذه الحكومة وتعديلها جاء مخالفاً لآبسط قواعد الديمقراطية، فقد تشكلت الحكومة في فترة اجازة المجلس السابق ولم يكلف دولة الرئيس المكلف نفسه ان يزور رئيس مجلس النواب السابق ولا حتى ان يستشير الكتل النيابية في شكل الحكومة والنظرة اليها في ظل مسيرة ديمقراطية راشدة. بل عمدت الحكومة بعد ذلك إلى حل مجلس النواب دون سابق انذار وحتى ان رئيس المجلس والنواب الافاضل لم يسمعوهم بالحل إلا من خلال المذيع او الموظفين في نهاية الدوام.

السيد الرئيس، الاخوة الزملاء: لقد قامت هذه الحكومة بحل مجلس النواب دون مبرر مما يدل على عدم سلامة نيتها في مسيرة العمل الديمقراطي ويدعونا إلى دوام التشكك في دوافعها بل ويطعن في قدرة هذه الحكومة على تحقيق انجاز ديمقراطي ومن أي نوع كان.

ثم قامت هذه الحكومة بسن قانون مؤقت جديد للانتخابات ولم تكلف نفسها استشارة أي من القوى السياسية والشعبية في هذا البلد حتى ولم تلتزم بها وعدت به على لسان رئيسها من إجراء حوار وطني شامل على غرار الميثاق كما ادعى، بل ان بعض رموز العمل السياسي في هذا البلد وعلى مختلف المستويات السؤولة حذروها وأشاروا عليها ألا تقدم على هذه الخطوة فأصممت دون ذلك الأذان وغلقت القلوب وتصرفت بلهنية فوقية عرقية وصدر قانونها الجديد الذي هتك أستار زحمتنا

الوطنية ومزق نسيجنا الاجتماعي فتبعثرت المنطقة الانتخابية إلى مناطق والعشيرة إلى اقصاد متناحرة، كل ذلك بفضل هذه الحكومة الرشيدة والتي اعتقد جازماً أن الحكومة بإقرارها قانون الانتخابات قد أسهمت في تكريس الاقليمية والعنصرية والطائفية وحتى انها أحييت العصبية القبلية، وهذه كلها امراض كنا نتمنى على الحكومة محاربتها ليقينا انها تشعر ان هذه الامراض إن دبت في مجتمعنا لا سمح الله فلن تكون النتائج إلا في صالح اعداء الأمة والوطن على حد سواء.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: ان ما وصل اليه بلدنا في مجال الحريات والمسيرة الشورية الديمقراطية وإن كان دون المستوى المأمول والمطلوب إلا انه شيء يسر الصديق ويغبط العدو وكنا نتمنى على الحكومة تعزيز هذا المسار وتفعيل هذا الدور حماية للحريات الوطنية الا أننا فوجئنا ان الحكومة اعتقلت بذهنية عرقية فترة من الوقت شباباً كنا نظنهم حسنوا النية والتصرف لحسن ظننا في حسن تقديرهم لبلدهم وحسن سلامة مسيرته، مما يجعلنا اننا الزملاء نتخوف على مستقبل الحرية في بلدنا اذا استمرت الحكومة بهذا النهج.

ومع هذا فإني اعتقد اننا الزملاء ان مصيبتنا في هذا البلد وغيره من البلاد العربية ليست في وجود حكومة مستبدة وانما مصيبتنا تتمثل في تقصير من حولهم الشعب محاسبة المنحرف من قبل ممثلي الأمة وإهمالهم لحقهم الدستوري في مساهلة ومحاسبة الحكومة، ويجب ان نعلم جميعاً اننا الاخوة ان سكوتنا

عن مثل هذه التجاوزات ضمن دائرة المجاملة لايهلك المتجاوزين واننا ينذر بالعاقبة للجميع واسمعوا لقوله تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة).

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: لقد قامت هذه الحكومة باجراء تعيينات وهذا حقها لامناء عامين ومحافظين ومستصرفين ولو اندرج هذا التعيين على اساس وضع الرجل المناسب في المكان المناسب اذا لم ان الخطب وانما جاءت التعيينات وفق ما يخدم الرئاسة الجليلة او الحزب الاثير لدى الحكومة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: اما موضوع ما يسمى بالتسوية السياسية مع العدو اليهودي كما ورد في بيان الحكومة فانه لا يمكنني كمسلم ملتزم ان اقبل بسلام يقام مع من احتل الارض والانسان واستباح الحرمات والاديان فقتل ودمر ويتم ويول لا يزال كذلك مصداقاً لقول الله فيهم (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا).

ويقيني ان الصلح مع اليهود يمثل قفزة فوق نصوص القرآن والسنة وكنا نتمنى ان لا تفعل ذلك حكومتنا العتيدة حيث ان السنة تحلر والقرآن يحلر من التعامل مع اليهود لانهم العدو الرئيس للاسلام والمسلمين واسمعوا في ذلك إلى قول ربنا (لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا اليهود).

وان أي صلح سيقى من طرف واحد لانه في ظل الهيمنة اليهودية والتفوق النوعي لليهود

عسكرياً سيفتح الابواب على مصراعها لمرحلة قادمة يحقق فيها العدو اليهودي اطاعه باقامة دولته الكبرى وليس شرطاً فيها احتلال ارض جديدة فقد يكتفي العدو بالهيمنة الاقتصادية بعد الهيمنة العسكرية ويكتفي بالتركيب بعد التطبيع ومن هنا فإني اطالب الحكومة التوقف عما تقوم به في هذا المجال وان تنسج الفرصة لحوار هادف وتقييم جاد لوضعنا كبلد ومستقبلنا كأمة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: لقد سمعنا مراراً دعوة سيد البلاد والتي طالب فيها من على هذا المنبر وغيره بالتقدم نحو الاسلام ونظرت في برنامج الحكومة وأسألها اين هي الحكومة من مطلب سيد البلاد في برنامجها أم ان الحكومة لا ترى في مثل هذا الطلب التقدم نحو الاسلام ما يفرضها بالسلم والعمل او حتى الاشارة اين هو التوجه بالبلاد نحو الاسلام العظيم من اجل نبذ التشوهات التي طرأت على مجتمعنا بسبب بعده عن عقيدته، وما اعتقد ان الحكومة بمنأى عما يجري في مجتمعنا من مفساد وتشوهات وهل في نية الحكومة ان تفعل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على ان «دين الدولة الرسمي الاسلام».

إني اطالب الحكومة ان تعد البرامج والخطط اللازمة للتقدم بهذا البلد نحو الاسلام وان تنشر الفضيلة وتحارب الرذيلة وان تعيد للأمة هويتها الاسلامية الحقيقية حتى تحقق لنا عزتنا فتحن قوم قد اعزنا الله بالاسلام ومهما ابتغينا العزة بغير ما أعزنا الله

به اذلنا الله .

وأرى ان يبدأ ذلك بتصحيح مسار مناهج التعليم بما يتفق وعقيدة الأمة وكذلك توجيه الاعلام لما يخدم الأمة ومستقبل الاجيال والمحافظة على هوية الأمة عربية اسلامية صادقة .

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: ومرة اخرى اؤكد انه لا توجد عداوة شخصية بيني وبين احد من اعضاء الحكومة الا انني أرى ومن خلال مواقف الحكومة السابقة ان ما قامت به من اعتداء صارخ على مسيرة الشورى والديمقراطية يمثل عينة متواضعة مما ستفعله مستقبلاً ان كتب لها البقاء .

واخيراً اطرح امام الحكومة عدة تساؤلات لم ار لها جواباً شافياً في برنامج الحكومة ما موقف الحكومة من الاسعار المرتفعة ولبئها الذي يكوي اجساد المواطنين؟

- وما موقف الحكومة ووزارة الصحة من اختفاء الكثير من الادوية في المستشفيات والعيادات الرسمية طبعاً؟

- وما موقف الحكومة من تدني الرواتب وارتفاع رواتب السادة الوزراء؟

- وما موقف الحكومة من تدني الرواتب عامة والمتقاعدين العسكريين والمدنيين خاصة والقدامى منهم بشكل اخص .

- وما موقف الحكومة من البطالة ما هو برنامجها لمكافحةها؟ وما هي البرامج التي سيقوم بها الحكومة لتنفيذ الاقتصاد الوطني بعيداً عن شروط صندوق النقد الدولي؟

- وما هي سياسة الحكومة في اسس التعيينات المتبعة وخاصة في مقاليم الفئة الرابعة التي تستخدم كتكتة يتكئ عليها عدد كبير من الوزراء للدويم وأقاربهم ومن يصفق لهم .

- ما هو موقف الحكومة من الرسوم الجامعية المرتفعة جداً والتي تثقل كاهل كل مواطن في هذا البلد سواء في الجامعات الرسمية والاهلية؟

- وما هو موقف الحكومة من المطالبة الشعبية في توفير الموقف الاعلامي المتلزم بعقيدة الأمة وتراثها؟

وانني اذ اطرح هذه التساؤلات امام الحكومة لارجو ان اسمع من الحكومة جواباً عليها امام الشعب والأمة والتاريخ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للشيخ عبدالرحيم العكوري الكلمة الان للسيد عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه العربي الهاشمي الامين، وعلى سائر الانبياء والمرسلين، «رب اشرح لي صدري ويسر لي امري وحل عقدة من لساني يفقهوا قولي» صدق الله العظيم .

صاحب السيادة رئيس مجلس النواب، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة : احبيكم

واقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، في البداية اوجه الشكر لشعبنا الوفي الذي اختارنا نواباً عنه وله، نمثله نحمل همومه، ونحمل امانة الوطن، ولابد لي في البداية ان انوه وعلى ضوء مناقشات الثقة ونحن في يومها الثالث، اننا نحن نواب الشعب الاردني من شتى المئات والاصول، واننا افراز التعددية المختلفة في المجتمع الاردني، فلا بد لنا ان نختلف، بل انه من الطبيعي ان نختلف، غير ان الاختلاف لا يفسد للود قضية كما يقولون، اجل نختلف اجتهاداتنا، كل منا يرى ان خدمة الوطن تمر من طريق معين او بشكل آخر، او بطريقة اخرى، فهذا امر مستحب، بل هذا هو روح الشورى والتعددية والديمقراطية، وفي المقابل فاننا وهذا - اجتهادي المتواضع - نجلس في ارفع موقع وفي اعلى منصب، الا وهو الموقع الذي وضعنا فيه شعبنا الوفي الابي الذي لم يخلل القائد عندما نصحه باختيار خيرة الخيرة، فلا يليق بخيرة الخيرة، ان تنهار، وان تصبح الردود بيننا حد التجريح بمجرد الاختلاف في الرأي، ولا يجلد بعضنا بعضاً . عندئذ يكون الخاسر الوحيد في هذه «الطوشة» شعبنا الكريم الذي نمثله، كما وأرفض ان يجلد مجلس النواب السابق، فقد كنت من اكثر الناقدين له ولكن ليس هذا مكان نقده، فبرغم كل ما قلته او قاله غيري عنه، فهو مجلس منتخب بحرية ونزاهة شهد لها القاضي والداني، وهو الوجبة الاولى من افراقات المرحلة الديمقراطية، وبرغم كل ما قيل، فقد

ادى ذلك المجلس واجباته على افضل ما يكون، وان اخطأ أو قصر في بعض الامور، فتلك طبيعة البشر، فكل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون، وان اخذ ثلاثة او اربعة من اعضاءه خطوط باصات او غيرها من التنقيعات، فلا يجوز ان يتعكس ذلك على مجلس يكفيه شرفاً انه ابى وشرع لنا اغلب قوانين الحريات، كقانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر، وقانون محكمة العدل العليا والذي ازمع انه اكثر قانون اداري متطور في العالم كله، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون الجريمة الاقتصادية، وقانون نقابة المعلمين التي نقل بعضها، والبعض الآخر قيد البحث في مجلس الاعيان نرجو الله ان ينتهي منها قريباً .

ولست بصدد تعداد مزايا المجلس السابق، فكيفيه شرفاً، موقفه المساند للشعب وللحكومة وللقيادة في ازمة الخليج التي كادت تعصف بالبلاد... والتي خرجنا منها بأقل الخسائر، ولا زلنا نعي نتائجها . إن هذا ليس مكاناً لتجريح الآخرين، وليس مكاناً لتجريح بعضنا بعضاً كما ذكرت، انه مكان لتشريع القوانين، ولرأية اداء الحكومات، ومدى انطباق عمارتها على القوانين والانظمة ومحاسبتها بعد ذلك إن هي حادت عن الطريق، هذه هي مهمتها التي آمل ان تنصدي لها بكل شجاعة وامانة وأنا على ثقة ان هذا المجلس ليس كما يقال عنه مجلس مدجن ومجلس في جيب الحكومة، بل انه المجلس الخير الذي سيارس عمله بامانة إن

كل من اذعن

شاء الله .

سيادة الرئيس، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة : مناقشتي للبيان الوزاري للحكومة، ومناقشة غيري لا تضيف شيئاً جديداً على ما تنوي هذه الحكومة القيام به، فاوفر مناقشتي لبيانها وتفصيلات بيانها، إلى اوقات اخرى، واتساءل هنا: هل هذه الحكومة الماثلة امام مجلسكم الكريم لطلب الثقة تريد التعاون معكم؟ وهل هذه الحكومة تحترم مؤسسة مجلس الشعب الاردني؟ وبالتالي تبادل الرأي معها حول بيانها، فتعدل وتبدل من بعض التوجيهات، وترسم معاً كسلطتين متعاونتين برنامجاً لخدمة الوطن في المستقبل، للاجابة على هذه التساؤلات امامنا الحكومة التي قضت نيفاً وستة اشهر من الزمان، ومارست الحكم فيها، واتخذت من القرارات ما يكفي للحكم لها او عليها من خلال قراراتها وممارساتها، وهنا اوضح انني ارتبط باكثر اعضاء هذا الفريق الوزاري بعلاقات مودة، وصداقات، وزمالة مع البعض احترامها، ولكن ذلك لا يمنعني من ممارسة واجبي في محاسبتها من هذا الموقع الذي ارسلني اليه الشعب، واوضح ايضاً ان لا علاقة عداوية من جانبي - لاسمح الله - لاي عضو فيها، وانني فوق ذلك احترم رئيسها واحترم خبراته وتاريخه الطويل في الخدمة العامة.

سيادة الرئيس، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة : إن اول ما يتبادر إلى ذهني عند مناقشتي لبيان اية حكومة الذي يعبر عن توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

ليس البيان بحد ذاته، ولكن الاهم من ذلك في نظري هو بعد هذه الحكومة او قربها من المسار الديمقراطي الذي رصيناه في هذا البلد قيادة وشعباً، فمتى قربت هذه الحكومة من الديمقراطية، ازداد اقترابي منها، وازداد احترامي لها، بل انني الكفيل بتبني وجهات نظرها وشرحها للناس كافة وخاصة لناخبي منطقتي ودائرتي الانتخابية، ومتى ابتعدت الحكومة عن المسار الديمقراطي احسست بالخطر على بلدنا وعلى شعبنا لانني اؤمن ايماناً لا يأتيه الباطل من بين يديه او من خلفه، انه لا امن لنا في هذا البلد، ولا حياة لنا بدون الديمقراطية، عندئذ وعند رؤيتي لابتعاد الحكومة عن الديمقراطية اعارضها بل تزداد معارضتي لها بقدر ابتعادها، ليس من باب الشهادة والتجريح، بل من باب التصويب والتصحيح، ولست غاوياً للمعارضة من اجل المعارضة، بل انني اعارض كما ذكرت حين تجب المعارضة، وحين تصبح واجباً وطنياً، بل وقد مارست العمل الحكومي عندما كنت مقتنعاً بديمقراطية الحكومات التي شاركت فيها.

سيادة الرئيس، زملائي، زميلتي : ان المعارضة كما قال احد زملائي تكلف صاحبها الشيء الكثير، ولست مع القائل بان المعارضة امر سهل، فقد اودت المعارضة باحد رموزنا الوطنية، النائب المناضل ليث شبيصات إلى السجن ظلماً وزوراً وبيتاناً وإكلاً، لا لشيء الا لأنه معارض من النوع القوي، ولا اريد الاطالة في موضوعه المعروف للمقاصي

والداني، ولكنني من الذين عاشوا الايام الصعبة معه يوم كان لي شرف عضوية هيئة الدفاع عنه وكنت اشاهد التلفيق والتزوير والظلم، لك تحيات كل الشقاء يا ليث، وما احوجتنا كل ساعة اليك.

حقاً ايها الاخوة والاخوات، ان السكوت عن الظلم وخرق الديمقراطية وقبض الثمن امر مرفوض، اتوه المجلس الكريم عنه، وان معارضة الظلم والقهر والفساد وخرق الديمقراطية امر مطلوب بل واجب وطني، وان كان يكلف صاحبه ثمناً باهضاً، فاللهم اجعلنا ممن يقولون الحق، ويدفعون الثمن، فقد اعتدنا على ذلك حين سكوت الكثيرون، في عهود سابقة.

سيادة الرئيس الجليل، زملائي الكرام، زميلتي الفاضلة : بناءً على المعيار الذي اشرت اليه، العنوان الكبير : الديمقراطية، اضع هذه الحكومة وياكم في ميزانها، بكل ما تعنيه الكلمة العنوان من معاني نزاهة الحكم، العدالة، المحافظة على الدستور والميثاق الوطني نصاً وروحاً، احترام الاعراف والتقاليد البرلمانية... إلى اخر ما تعنيه الكلمة، اجل فلنضعها في هذا الميزان بعيلدين عن التطرف والتجريح، ومستلهمين في حكمنا امانة المسؤولية والبر بالقسم الذي اقسمناه قبل ايام بان نكون خالصين للملك والوطن وان نحافظ على الدستور، فماذا فعلت هذه الحكومة منذ توليها المسؤولية قبل اكثر من ستة اشهر :

اولاً : فقد تجاوز دولة رئيسها المكلف الاعراف البرلمانية المستقرة من مشاوره مجلس الامة بشقيه الاعيان والنواب، ولم يكلف نفسه بزيارة ولو برتوكولية لرئيس أي من المجلسين عند تكليفه بتشكيل هذه الحكومة، الا بعد ان احتج النواب السابقون على هذا النهج وعقدوا لقاءً عادياً مع رئيسهم في قاعة الصور بالمجلس وقد يقول قائل : لماذا المشاورة، فهي حكومة انتقالية، يجب ان تكون عابدة، بعيدة عن الحزبية، ولماذا المشاورة، فكل نواب المجلس السابق كانوا على وشك الترشح للانتخابات القادمة، ونجيب على هذا التساؤل : ان دولة الرئيس يرفض ان يعترف بان حكومت انتقالية كما اتنا لا نقصد من المشاورات ادخال النواب السابقين في حكومته، بل كنا نقصد تبادل الرأي مع مختلف وجهات النظر الموجودة في المجلسين، لان المشاركة في الرأي والتشاور لا ينقصان من حق الرئيس في اختيار اعضاء حكومته، كما لا تنقص زيارة المجلس او مشاورته من كبرياء اي رئيس مكلف عندما يشاور ممثلي الامة، هذا اذا كان يعترف بالديمقراطية، ويؤمن بالشورى ويتمسك بالدستور الذي تنص مادته الرابعة والعشرون على ان : الامة مصدر السلطات، مضميناً ان اولى اولويات العمل الديمقراطي السليم هي المشاركة الجادة في صناعة القرار، وهو الامر الذي يؤكد عليه جلالة الملك المعظم في كل مرة يتحدث فيها.

ثانياً : وعلى ضوء ما ذكر، وربما يكون لرئيس الوزراء المكلف موقف محدد سلفاً من

هذا من الأعمال

المجلسين السابقين - الاعيان والنواب - فقد قام بتشكيل حكومته ولم يشرك بها الا لون واحد من الرأى الطيف السياسي الاردني، متجاوزاً بذلك التعددية السياسية الموجودة في بلدنا، وذلك خلافاً لكل حكومات العهد الديمقراطي وخلافاً لكل الهيئات التي تم تشكيلها بعد بدء المسيرة الديمقراطية كلجنة الميثاق الوطني، ومركز دراسات الحرية والديمقراطية، والتي بدأ فيها جميعاً الطيف السياسي الاردني واضحاً بكل الوانه، ويكون دولة الرئيس بذلك قد خالف مبدأ مهم من مبادئ وأعراف الديمقراطية الاردنية.

ثالثاً : لقد تجاوز دولة الرئيس المكلف اكثر من ذلك، واعتدى مع حكومته المائلة امامكم في بيت الشعب الاردني للثقة على الدستور والديمقراطية معاً، عندما قامت حكومته بالتنسيب بحل مجلس النواب الحادي عشر، ولستم بباعدين عن ذلك المجلس فنحن استمرار له، وما نحن الا حلقة في حلقات المسيرة الديمقراطية ولنا بآمن عن الحل اذا لم نحاسب هذه الحكومة عن سبب الحل ومدى مشروعيتها، وبغض النظر عن معارضة بعضنا وتأيد البعض لهذه الحكومة، فيجب علينا ان نحاسب ونسال عن سبب الحل، حتى لا تأتي حكومة اخرى، وتحل مجلسكم هذا، بالرغم من مواقفنا اليوم، التي قد تتغير بتغير النهج والسياسات من هذه الحكومة او غيرها.

مخبرياً ان البعض قد يقول، ان حق حل مجلس النواب هو حق مطلق في الدستور،

وينقول لهم، لا بأس، ولكن انظروا الى الدستور بمجموعه عندما يحكم امراً معيناً، فأمر الحل محكوم بالمادة ٣/٣٤، وتسيب الحل محكوم ايضاً بالمادة ٧٤ من الدستور، واجدني مضطراً لتكرار ما قاله احد الزملاء الكرام من على هذا المنبر، لقد تم حل المجلس بتسيب من الحكومة، دون اي اعتبار للشعب الذي انتخبه، وهو الشعب الذي انتخبنا اليوم، ودون اعتبار لرئيس المجلس الذي علم بالحل من اخبار الساعة الثانية بعد الظهر اثناء ان كان مداوماً في مكتبه بالمجلس، الامر الذي اضطره لركوب سيارة اجرة إلى بيته... واضح جداً الاستخفاف بالشعب الاردني... ومثليه... ورئيسهم، ذلك الرجل الذي لايمتني الخلاف معه من ان استذكر مواقفه الرجولية والطيبة والجريئة والشجاعة في مواجهة اي امر مضر بالوطن او بالصالح العام او بالشعب، وهو الرجل الذي أثنى على مواقفه جلالة قائد البلاد امام الجميع في اللقاء مع مجلس الاعيان السابق الذي بثه التلفزيون الاردني كاملاً، كما انه الرجل الوحيد من بين المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ في الانتخابات الاخيرة، الذي تم اختياره من جلالة سيدنا ليكون عيناً في مجلس جلالته، حقاً ما قاله الزميل الفاضل الدكتور طيحات، لو لهذا السبب وحده، فان حجب الثقة عن الحكومة يكون مناسباً.

رابعاً : ان ما سبق وذكرته عن تشكيل الحكومة وشكلها وما تبعه من حل مجلس النواب يكمن وراءه سبب واسباب بنية هذه

الحكومة، فهي حكومة الانقلاب على الديمقراطية من داخلها، وما التشكيل انذاك، وحل المجلس الا تمهيداً لما لحقه من اجراءات ذاق شعبنا الامرين منها، من اصدار قانون الصوت الواحد الى اللعب باجراءات الانتخابات وادارتها من اجل لجم اي صوت معارض لسياساتها وحتى تأخذ مجدها في زرع انصارها ومحاسبيها، الامر الذي يمكنها من التحرك كيفما شاءت، حتى لو تركت دقة الحكم.

خامساً : الاجراءات : تكرر الاعتداء على الدستور وعلى الديمقراطية من قبل هذه الحكومة بعد حل المجلس، فقامت الحكومة باصدار قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب، وهو ما سمي بقانون الصوت الواحد للناخب، واحتجت بالمادة ١/٩٤ من الدستور لاصدار ذلك القانون المؤقت، وأنا ماثلت اتساءل : ماهي التدابير الضرورية التي لا تهمل التأخير، او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، والتي اشترطتها تلك المادة الدستورية اعني ١/٩٤ شرطاً لاصدار القوانين المؤقتة؟

بل اننا لانفسر ذلك إلا بسوء النية، سيما اذا نظرنا إلى حل المجلس القائم واصدار القانون المؤقت بعد حله بايام، مما يدل على الدهنية الفردية والعقلية العرفية بنفس الوقت، فلم يجر الحوار الذي كان الحديث يدور حوله، وقد صدر القانون المعدل بقناعة من الحكومة وحدها، ضاربة عرض الحائط بأي رأي آخر، حتى لو كان هو رأي الشعب، او

رأي اغلبيته او رأي مثليه او رأي احرابه وقد نتج عن قانون الحكومة المؤقت عداوات لها اول وليس لها آخر بين أبناء العشيرة الواحدة، بل قل الأسرة الواحدة، وقد اساء هذا القانون لوحدةنا ولحميتنا الوطنية، وقسمنا إلى فئات متناحرة اقليمياً وطائفياً وجوهرياً وعشائرياً واذا تعللت الحكومة بالحجة التي مفادها ان الدستور قد ساوى بين الاردنيين جميعاً، فلا يعقل ان ينتخب احدهم اثنان والاخر ثلاثة والثالث خمسة والرابع تسعة، فاني لا املك سوى ان احبب هذه الروح الطيبة لدى الحكومة، راجياً منها ان تساوي بيننا في كل شيء، من التعمينات في الوظائف العليا، الى التعمينات الدبلوماسية، إلى الخدمات، فلا يعقل - استطراداً لمنطق الحكومة العادل - فلا يعقل ان تطفح بعض المناطق بالخدمات المتفرقة، بينما لازالت بعض المناطق الاردنية كالمفرق والزرقاء مثلاً بحاجة إلى خدمات البنية التحتية، ولا يعقل كذلك ان تترك الوظائف الادارية والدبلوماسية العليا كالامناء العامون والمدراء العامون والمحافظون والسفراء في بعض العائلات والمحافظات بينما لازال وزير التربية والتعليم يعتدي على حصة المفرق من المعلمين بالتعليم الاضافي الله اكبر، حتى التعليم الاضافي حسدنا عليه، حصة المفرق من التعمينات في التعليم الاضافي حسدنا عليها، ويستعمل وزير التربية صلاحياته في التعمين الاضافي في المفرق. ولو وزير التربية دور في كلمتي سيأتي فيما بعد، ولكنني اردت ان اقول نيابة عن اهل المفرق

هذه من اشهر

الذين شرفوني بتمثيلهم في هذا المجلس لإبأس من إبقائنا على الصوت الواحد حتى لو سمحتم لباقي مواطني المحافظات الأخرى بالتصويت لأكثر من واحد، ولكن ساوينا بهم في باقي الأمور الخدمية والوظيفية التي حرمتنا منها رداً طويلاً من الزمان ولا نزال.

وأصل بعد ذلك إلى الانتخابات التي أفرزتنا، فلقد سبقنا ظروف أكدت لنا عدم حيادية الحكومة في هذه الانتخابات، فقد صار واضحاً لكل الناس الممارسات التي سبقت اجراء العملية الانتخابية من بعد اصدار قانون الصوت الواحد، إلى منع المهرجانات الخطابية، إلى تدخل الأمن في اجتمعات الاحزاب المرخصة... إلى تسهيل الاجراءات لبعض المرشحين المرضي عنهم، وتعقيدها للبعض الآخر من الغضوب عليهم من هذه الحكومة إلى المنشورات التي وزعت بطريقة لا أقول عنها اقل من انها طريقة سيئة، لا اريد استعمال لفظ اخر وإذا كان الدكتور الكوفي يتوجه إلى هذه الحكومة بالانتهام بانها ساهمت في هذه المنشورات فاننا اؤكد لك يا شيخ كوفي ان هذه الحكومة ساهمت فعلاً وإبرز لك البيئة القاطعة التي لا تقبل دليلاً للشك بان هذه الحكومة قامت بتوزيع ضد ما لا تريد لهم بان يتجهروا وهذه البيئة سايرها في وقت ما وفي ساعة ما وفي لحظة ما.

ولدي امثلة طافحة، منها ما هو خطي احتفظ به، ومنها ما هو في صدور الناس الذين مورست عليهم بعض الضغوطات الرسمية لانتخاب فلان وعدم ادارة الحملة

لعلان ١٠٠ ولكنني اترفع عن ذكرها على مسامعكم حتى لا يتبين الامر وكأنني اصفي حسابات شخصية مع الحكومة، مع انها حسابات وطنية لا بأس من مساهلة الحكومة عليها، ومطلوب من الحكومة ان توضح هذه التصرفات التي قامت بها والتي يتحدث عنها غالبية ابناء شعبنا وعدد كبير من الاقلام والصحف والاحزاب السياسية المرخصة.

سيادة الرئيس، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة: ان الحكومة الانتقالية هي التي تشكلت لاجراء الانتخابات ومن ثم تستقيل بعد ان يتعقد مجلس النواب الجديد، ولا بأس من اعادة تشكيلها ولو بنفس فريقها، ولكن هذه الحكومة رفضت هذه النصيحة. وخالفت العرف البرلماني الديمقراطي الذي يوجب استقلالها، متعللة بانها ليست حكومة انتقالية، فما رأيها يقول جلالة الملك في مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم اعلان نتائج الانتخابات في ١٩٩٣/١١/٩ حيث قال وانا متأكد ولا نائب منكم قرأها لانه كان يوم النتائج والمباركات والأعزازات، لكن حصلت عليها، يقول جلالاته حفظه الله: اما فيما يتعلق بالحكومة فلن يتخذ اي قرار بهذا الشأن بعد، ولكن من الطبيعي ان نعيد النظر في امورنا مع بداية المرحلة الجديدة ونعيد تنظيمنا بما يتلاءم معها، حيث كانت الحكومة قد ادت واجبها بالكامل والكلام لجلالة الملك المعظم، حكومة معنية بالمرحلة الانتقالية... الى اخر ما جاء في حديث جلالاته حفظه الله، الذي اكد على انها حكومة كانت معنية بالمرحلة الانتقالية، وهل

هناك اوضح من كلام جلالاته؟

انني اعتقد انه ومن الافضل لشعبنا ولله الحكومة ان تستقيل وان تفسح المجال لحكومة تحالف وطني تتسع لكل الرأى الطيف السياسي الاردني لمواجهة المرحلة التي تمر بها البلاد سياسياً واقتصادياً، وان لا تبقى على عنادنا في مخالفة الاعراف المستقرة متعللين باننا لا يوجد نص دستوري يوجب عليها الاستقالة، مشيرين إلى القاعدة القانونية القائلة: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

دولة الرئيس، زملائي زميلتي الافاضل: اعود لاقول: ان ممارسات هذه الحكومة قد نفرت الناس منها لانها لم تكن عادلة في شيء، فلقد شغرت بعد تشكيل هذه الحكومة التي قلنا عنها انها لم تعتمد الا لون واحد من الرأى الطيف السياسي الاردني، شغرت هناك مراكز وظيفية عليا، مراكز امين عام مراكز مديرون عامون، سفراء، محافظون، مدراء شركات، رؤساء مجالس إدارة وخلاف ذلك، فقد قامت بتعبئة هذه الشواغر من المحاسبين والاقارب والاصهار، وحرمت منها بعض المستحقين، في الوقت نفسه الذي حرمت فيه بعض المحافظات ومنها محافظة المشرق من هذه الوظائف كما تحرم دائماً، وهو الامر الذي يولد قهراً لدى بعض ابناء شعبنا، في الوقت الذي تدعي الحكومة فيه انها تريد المساواة بين الاردنيين في حق اختيار عدد الذين ينتخبهم الناخب من المرشحين! هل هذا هو التطوير الاداري الذي يتحدثون عنه؟ انني اتساءل!

وهل من التطوير الاداري في شيء هذه «الفرقة» التي اقامت الحكومة فيها الدنيا ولم تقعدوا على احد المدراء العاملين الذي رفض معاقبة موظف لديه بناء على طلب الوزير بطريق عرقية؟

لقد اصدرت الحكومة كما يقال - بدون اجتناع - قراراً «دواراً» اي طبعته وارسلته إلى الوزراء في مكاتبهم بدون مناقشة او حوار قضت بموجبه نقل المدير العام المشار اليه من موقعه إلى موقع اخر ليدوم «بدون عمل» وبعبارة اخرى «لتحجيمه» وطلبت من الوزراء التوقيع عليه، علماً ان تصرف المدير كان ضمن القانون والنظام، ولكن النزعة العرقية لامتهم القوانين! وأود ان أسأل دولة الرئيس: هل هذا تطوير اداري ام تصفية لحسابات اخرى نعرفها ويعرفها دولة الرئيس الجليل.

سيادة الرئيس، إن كل القيادات الادارية في الحكومة ومنهم ما هو جالس في هذا المجلس نعيش الرعب هذه الايام كما اشار بعض الزملاء في كلماتهم، فهم يمسسون ولا يعرفون هل يصبحون ام لا، ان التهديدات ترى عليهم، ان لم يقوموا بتنفيذ ما يطلب منهم لبعض الجهات التي لها علاقة بهذه الحكومة وإن لم يقوموا بتأدية فروض الولاء والطاعة حتى ولو كانت مخالفة للقانون؟

شكراً على هذا التطوير الاداري الرائع يا حكومة.

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان العشاء ثم اكمل السيد عبدالكريم الدغمي كلمته -

كلنا من أهل

سيادة الرئيس، ان قبول المواطن لموقع
الوزير، يعني بانه رضي ان يكون وزيراً
للشعب الاردني ووزير عليه، وكما يقال فان
الوزارة خدمة يؤديها الوزير لشعبه لا لنفسه،
فاذا كان مترفعاً عن هذا الشعب فلا أظن ان

فما دام شعبنا كلك يا صاحب المعالي، فلم ترضى ان تتوزر له او عليه؟ انني اتصحك بالاستقالة، لانني لا اقبل منك شتيمة على الشعب الذي ارسلنا هنا إلى موقع محاسبتك، انني اشعر بخيانة امانتي لهذا الشعب ان منحك او منحت الحكومة التي انت فيها الثقة، حتى لمجرد هذه الكلمات التي كانت في معرض ردك على الصحفيين الذين تركتهم ينتظرونك في القاعة، ولم يكن للشعب الاردني المسكين الذين انت وزير له وعليه اي دخل في اختيارك وفي مواعيدك حتى تشتمه، ان هذا الشعب العظيم الطيب المعطاء لا يستحق منك هذه الشتيمة يا معالي الوزير، واحد الله انني نائب اقتح بالحصانة النيابية والا لفعلت بي الحكومة ما فعلته باحد الصحفيين الذين كتبوا وقتها مدافعين عن هذا الشعب في مواجهة هذا الوزير عندما قررت منعه من

الكتابة

فما دامت جيناتنا متخلفة يا معالي الوزير،
وما دما ناقصي المقدرة اليدوية بالوراثة، فلم
تتوزر علينا؟ لم لا تذهب إلى الذين أنت
معجب بهم والذين جيناتهم غير متخلفة
ومقدوراتهم اليدوية هائلة لعلك تجد عندهم
متسعاً، ولكي يبنوا لك مركز أبحاث لحل
وعسى أن تخترع لنا طريقة بعقبك المتأداة
تصلح بها جيناتنا، فعندئذ نسسمي نظريتك
وهذا اقتراح أطرحه عليك : الطريقة الجينية
الخطيئة .

وأسألك بعد ذلك: ما رأيك في قول الحق جل وعلا: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلَةُ إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ فَمَا اسْتَوَىٰ لِقَاكُمْ عَلَيْهِمْ وَأَوَّلَ يُدَافِعُونَ عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْ يُلَاقُواهُمْ مِنْ مَّوْجِئِهِمْ فَأَوْفُوا دِيَارَكُمْ وَنَحْلُوكُمْ بِحَبْلِ الْجَنْبِ وَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُمْ وَلَا يَزَكِ اللَّهُ فِعْلَكُمْ بِالْطَّاغُوتِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) (البقرة: 190-194)؟

لمياها تمييزاً عن مدى احترامها لاحتقارك لنا.

واما وزير التربية والتعليم: الذي كان عميداً لشؤون الطلبة في جامعة اليرموك أثناء الحوادث الشهيرة التي جرى فيها استشهاده عدد من طلابنا في تلك الجامعة، والذي قامت لجنة تقصي الحقائق في مجلس النواب الحادي عشر في دورته الاولى بتحميله كامل مسؤولية الاحداث او جزء كبير منها. فقد بدأ عهده بالتسلط على ابناء محافظة الفرق، عندما تلمظ متشبهاً لخيتتين وزاريتين وسلط عليهم قلمه السيلال دوماً لمحاسيبه واقاربه وارسل كتبه المحفوظ صور منها لذي للمديرية تربية الفرق لتعين هؤلاء المحاسب وهم من خارج المحافظة على حساب التعليم الاضافي، وذكرني بعنوان للاديب المعتزل «اديب عباسي» الذي قتلوا حشرة المنكبوت في كوخه وفي كفهم المظلم وكان هو له علاقة مع هذه الحشرة فقال حسدوني على حشرة. فقد حسدنا معاليه ابناء المرق على التعليم الاضافي حارماً ابناء المحافظة من حقوقهم الطبيعية، وحارماً للمديرية من تعبئة الوظائف الشاغرة لديها من اصحاب الدور في ديوان الخدمة المدنية، وقد حاولت الاتصال به مراراً وتكراراً الا ان مكتبه في التعليم العالي سابقاً وفي التربية ابلغاني بأنه يغيب يومان في الاسبوع لحضور جلسة مجلس الوزراء التي تنعقد صباحاً ويبقى من الاسبوع ايام اربعة يكون الوزراء خلالها في اجتماعات صباحية او محمولين في سياراتهم في جولات ميدانية على طريقة المشاة المحملة لكي يصورهم التلفزيون

۱۰۰

ويغذون اخبارنا المحلية فيه بسيل من زيارتهم التي لا تنتج ولا تغني ولا تسمن من جوع، وحاولت الاتصال بدولة الرئيس الا انني لم اتكمن، علماً انني تركت له خيراً في مكتبه، واضطرنا وقتذاك الى الاستجداد بالبحث المباشر لان الحكومة عطلت المنبر النيابي، واستجندنا ايضاً بديوان الرقابة والتفتيش الاداري الذي سجل الشكاوى الشخصية من اصحاب الحقوق ولم يحصلوا على نتيجة لحد الان! وكندنا ان نبليغ الامم المتحدة لكننا اثرتنا الانتظار كما قام معاليه وخلفاً للاسس الموضوعة في وزارته لترقية المعلمين الى رتبة مشرفين بتغيير هذه الاسس قرار فردي منه، بعد ان قدم طالبوا الاشراف الامتحان الاول والثاني ولم يبق عليهم سوى مقابلة اللجان المركزية حسب كتاب الوزارة رقم م ت / ١٤ / ٦ / ٢٦٣٨٧ تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٩٣، والتغيير غير المنطقي الذي يشكو منه الموظفون هو استبعاد كل من كان تقديره في البكالوريوس دون الجيد بغض النظر عن تقديره في شهادته الاخرى اللاحقة كالديبلوم والماجستير في التربية والخبرة وتقرير الاداء المعزز لخبرته الميدانية.

اما الوزير الاخر، الذي كان له الباع الطويل في اللعب باجراءات الانتخابات، والذي جاء بعد كل هذه الممارسات وبعد اعلان نتائج الفائزين ليقوم بتصنيف النواب وتقسيد اصولنا وفروعنا فلان من اصل فلسطيني، واخر من اصل اردني، وثالث وطني اردني، مما يعني ان الآخرين غير وطنيين وغير اردنيين!

عندها اضطررت لسؤال بعض كبار السن من العارفين بالاصول والمناقب في قبيلة بني حسن التي اتشرف بالانتساب اليها، متى سكن اجدادي ارض الاردن الطهور؟ ومن اين اتوا؟ حتى لا يخطيء معاليه بتصنيفي اما عن تقييم من هو الوطني، وغير الوطني، فهذا امر ليس لك يا معالي الوزير، وليس انت الذي تصدر شهادات الائتواء لهذا الوطن، فالذين دفعوا ثمن الديمقراطية التي اصبحت انت وزير في عهدها لهم وحدهم حق التقييم، ومن ثم اسألك ما رايك بقول سيد البلاد: اتنا اردنيون من شتى المناقب والاصول لنا نفس الحقوق وعلينا نفس الواجبات ثم اليس من المزعج ان يصدر ذلك عن وزير داخلية الاردن البلد الذي يمتلك شرف وراثة مسيرة الثورة العربية الكبرى التي قادها وورثها الهاشميون؟

سيادة الرئيس، اعلم ان هذا الكلام على هدوء وصراحتة قد يؤدي بي يوماً ما إلى سجن سواقة الصحراوي، ولكنني امثل قول الشاعر: لا اخاف... وكيف يخاف الجمهور بطلقته طلقة كاتمة.

اجل سيدي الرئيس، ان الذي يجاهر بكلمته ويوجه النصيح ويعارض بصراحة وصدق نية من اجل الصالح العام، ليس من اجل المنافع الذاتية، لايجه دفع الثمن، حتى ولو كان ذلك بطلقة من كاتم صوت، او قضية لا تعرف لائحة اتهامها كم تهمة تحتوي. ولا يغفرتنا في هذا اليوم ان اعيد إلى

ذاكرتكم موقف شعبنا وقائدنا اثناء ازمة الخليج، عندما كنا في خندق العرب لا في خندق اعدائهم، ومع العراقي لا مع التحالف المضاد، ومع انفسنا وليس مع الآخرين الاعداء، ان شعبنا لم يخرج من جلده، وان الوقوف إلى جانب الشعب العراقي مسؤولية وطنية وقومية تحون الامة كلها اذا تخلينا عنها تحت شعار التضامن العربي والمصالحة العربية والاخوة العربية، وهل يقتل اطفال العراق ويحرم مرضاه من الدواء إلا تحت شعارات الاخوة والمصالحة العربية.

سيادة الرئيس، اجلني مضطراً في هذا المقام إلى كلمة واحدة حول خدمات جزء من دائرتي الانتخابية تتعرض للظلم، لعل الله يحسن قلب الحكومة عليها، مع انني اعرف ان مكان ذلك هو مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة، ولكنني اعتبر هذه المظلمة، مسألة وطنية اطلب من المجلس الكريم مؤازرتي حولها، او مؤازرة سكانها الذين هم جزء من هذا الشعب.

فكلنا يعلم ان النهضة التنموية في الاردن قد طالت قطاعات كبرى ومناطق كثيرة من وطننا الحبيب، ولكننا مازلنا نرى ان هناك مناطق بائسة. من الفقر والبطالة، بل واكثر من ذلك تحرمها الحكومات من الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والطرق والمدارس والعيادات الصحية بل ساذهب اكثر من ذلك، فبعض المناطق التي قامت الحكومات المختلفة بانشاء محطات تنقية فيها ودمرت الزراعة التي يعتاش عليها اهالي المنطقة،

تركت بدون خدمات البنية التحتية، علماً بان اهاليها لا يستفيدون من هذه المحطات، وهي المدن ومناطق بعيدة عنهم، واضرب مثلاً على ذلك منطقة جنوب المرق وشمال الزرقاء يعني جنوب المحافظة وشمال محافظة الزرقاء، لا اقصد المدن، انما جنوب حدود المحافظة وشمال محافظة الزرقاء التي انشئ فيها ما يسمى بمحطة تنقية الحربة السمراء، فلا زال سكان المنطقة رغم الروائح الكريهة التي تقض مضاجعهم، ورغم الحشرات الكثيفة ورغم ضياع اراضي البعض منهم، يعيشون فوق ذلك كله عيشة الاسنان الاول من انعدام للطرق المعبدة والعيادات الصحية والمدارس والماء والكهرباء، فلنطبق عليهم قاعدة: العزم بالغنم فليغنموا شيئاً من خدمات الحكومة مقابل ظروف المعيشة السيئة ولنحبي اراحتهم في البقاء في اراضيهم رغم كل ما ذكرنا من مآسي واتني التحدى الجميع ان يحتفل بمبيت ليلة واحدة في تلك المنطقة، بل ان مجرد المرور بالسيارة من الطريق السريع الممتد من عمان إلى الحدود السورية يجعلك تشعر بالمرارة، فما بالك بالسكان المساكين والذين يشكلون تجمعات سكانية متعددة تمتد من الهاشمية جنوباً إلى بلعا شمالاً، ومن طريق بلعا اريد غرباً إلى شرق طريق الزرقاء الازرق مروراً بمناطق الضليل والحربة السمراء والزيتونة والزغيلة والزنية والمزرعة وضبعان والناصرية والحالدية، حقاً ان الامر يحتاج إلى رعاية خاصة لهؤلاء الناس الذين لاحول لهم ولا قوة، والذين ذهبت مطالبهم ادراج

هكذا من المأهول

الرياح، فيما نحن مازلنا نتغنى بالعدالة والديمقراطية وحقوق الانسان، وهؤلاء لا يجدون في فصل الشتاء من يوصلهم بالطريق العام، عندما تسيل الاودية وتقطع الطريق عليهم، ولا تمكنهم من احضار صفيحة الكاز او وقود المدافئ، مقترحاً على الحكومة في هذا الصدد تشكيل لجنة وزارية تكشف على الواقع بدون تلفزيونات واعلام وبدون برتوكولات، حتى تستطيع التحقق مما نقول، شرطة ان يكون هؤلاء المسؤولين ممن لا يقرفون من رؤية بعض ابناء شعبنا في وسط مآسهم وامراضهم وحرمانهم، ومن مسؤولين لا يضعون اصابعهم على انوفهم او عيونهم حتى لا يشاهدوا هذا الشعب الطيب في معاناته الكبيرة، ومن مسؤولين يعتزون بانتباههم لوطنهم كله، وليس إلى جزء من عيان يرون كل ما سواه قرعاً ومقرعاً.

القضاء : إن القضاء سلطة مستقلة تستحق منا، من السلطة التشريعية ومن السلطة التنفيذية باعتبارها صاحبة القرار ان نحسن اوضاعها واولئها اشخاص القضاء لكي يتمكنوا من اداء واجبهم بشكل صحيح. فنظام الكادر القضائي لازال حبيس الادراج وقد كنت اسمع ان وزير العدل السابق ينوي اخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ أمل من معالي وزير العدل الحالي صاحب الخبرة الطويلة في المسائل القضائية ان يفتح الحكومة بهذا النظام.

واقترح اخيراً جديداً للقضاة الذين لا يزيد عددهم في الاردن عن ٢٥٠ - ٣٠٠ قاضي ولا

يكلف الخزينة فلساً واحداً، ان يسمح للقاضي بسيارة بنمرة ادخال مؤقت وتوضع عليها نمرة حكومية دون ان يدفع جاركها او ترخيصها وان تبقى معه طيلة خدمته القضائية ثم تسوى اوضاعها بعد ان ينهي خدمته القضائية. امل ان يتم ذلك على يد هذه الحكومة ان فازت بشقة مجلس النواب. وسمعتنا تبيداً اخر لنا نحن النواب اليوم أن من يجب الثقة عن هذه الحكومة لن يلبى له طلب حتى ولو كان طلبه عادل لمنطقته.

ارجو ان اوضح ان هذا يدفعنا اكثر فأكثر الى حجب الثقة وان التهديد لا يجدي مع ممثلي الامة، فالذي وصل الى مرحلة ان يمثل شعبه لايمة هذا التهديد. واذا كان مستقبلاً سيحصل شيء من هذا فالجمهور يتحرك إلى هذا المجلس وسيتحرك بنفسه إلى كل مواقع الحكومة ليأخذ حقوقه الدستورية، الدستور ساوى بين الاردنيين والدستور لا يفرق بين حاجب وماتح للثقة.

الدستور لا يضربنا على ايدينا لكي نمنح الثقة، منح الثقة او حجبها قناعة من النائب يمارسها وسلطة له اعطاه اياه الدستور الذي اقسمننا بالمحافظة عليه.

سيادة الرئيس، وقبل التعديل الوزاري بيومين، سمعنا عن زيادة مجزية في الراتب الاساسي للوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الاعيان ورئيس النواب اقول في هذا الموضوع، ان توقيت الزيادة ليس ذكياً في وقت لا يجد الالف الناس في المشرق والجنوب

ومناطق البدو والاغوار، وغيرها من مناطقنا ما يسدون به الرق وما يطفون به الظما.

واجدني هنا مضطراً للتثنية على ما قاله زميلي الفاضل الاستاذ عبدالرؤف الروابدة بان لا يقبل هذا المجلس ان تزداد رواتبه قبل ان تزداد رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين.

وختاماً . فلقد سألت نفسي وسألت الزملاء النواب الذين التقيتهم واجتمع بهم دائماً، سألت غالبية النائحين الذين اعرفهم، التقيت بالناس، طلبت منهم ان يدلوني على ايجابية واحدة لهذه الحكومة، علني اغطي بها سلبياتها الكثيرة لامنحها الثقة، فلم اجد من يدلني على ذلك. وعليه فلعل في رد الحكومة ما يجيب على سؤالي حتى احدد موقعي من الثقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام، شكراً للسيد عبدالكريم الدغمي الكلمة الان للسيد حماد ابو جاموس والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالله العكايلة.

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

سيدي الرئيس، اخواني النواب المحترمين:

١ - تمر بلادنا العزيزة في مرحلة تاريخية حاسمة تتطلب تجميع كل طاقاتنا الوطنية لاجتيازها خلف قيادتنا الهاشمية وعلى رأسها جلالة الملك الحسين المفدى الذي

اشرف على بناء الاردن الحديث وامضى كل حياته وشبابه في هذا البناء الذي اصبح الوطن النموذج، هو الاردن الديمقراطي المستقر الذي اصبح مثلاً يحتذى به واصبح محل اعجاب الكثيرين ليس على المستوى الاقليمي بل وعلى المستوى العالمي.

وما مجلسنا النيابي هذا والمتخبط انتخباً حراً من خلال انتخابات نزيهة الا احدى ثمرات هذا البناء الذي نعتز به، وما مداولاتنا ومناقشاتنا ومعارضتنا الا احدى ثمرات الحرية الشخصية التي تتمتع بها والتي يمسدنا عليها الكثيرون ممن حرموا من نعمة الاستقرار وحرية التعبير والمشاركة السياسية الحقيقية كنقطة بداية مركزية واحترام التعددية السياسية وقبول الرأي والرأي الاخر الممثلين في الفكر الحر البناء فلنحافظ على هذه المكتسبات الديمقراطية ومأسستها ضمن وحدة وطنية مقدمة فشكراً للحسين كل الشكر، ادام الله ومنحه الصحة والعافية والعمر المديد السعيد وابقى الله لنا العائلة الهاشمية الكريمة لنسير خلفها للوصول إلى اهدافنا الوطنية والقومية متكاتفين متعاونين كفريق عمل ضمن وحدة وطنية متكافئة لا تشوبها شوائب التفرقة من أي لون كان، من أي جهة كانت «لنتذكر ان الحكومة التي نخاطبها هي الحكومة التي اولاهها جلالة الملك المعظم المسؤولية في هذه الظروف ولن تكون بعيدة عن محاسبتها ومراقبتها.

سيدي الرئيس اخواني النواب :

هكذا من الشاهد

٢ - تواجه بلادنا ووطننا العربي تحديات مصيرية يجب ان نعد انفسنا لمواجهةها مواجهة مبنية على العلم والايان والتخطيط السليم والجرأة في التنفيذ، وتتلخص هذه التحديات في الآتي:

اولاً : التحدي السياسي، يتمثل في بدء مسيرة السلام مع اسرائيل والتي اخذت تتسارع بتوقيع الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، والمصادقة على جدول اعمال المفاوضات الاردنية - الاسرائيلية.

ونحن نعلم ان الاردن بحكم موقعه يتحمل مسؤولية قومية كبرى كموقع متقدم في حل الصراع العربي - الاسرائيلي ولهذا فاننا ندعو الى حشد الطاقات والجهود لتأمين انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة وتطبيق الشرعية الدولية التي تكفل استرداد الحقوق العربية المشروعة وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس الشريف.

ان معركة مسيرة السلام تتطلب جهوداً وطنية وقومية ودولية فالسلام لن يتحقق ولن يكتمل بتوقيع اتفاقات جزئية ولهذا فان الامر يحتاج الى دعم الموقف الاردني الثابت في إيجاد حل سلمي عادل ودائم وفق قرارات الامم المتحدة لجميع المسارات العربية - الاسرائيلية، وإلى الاستمرار في دعم ومؤازرة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاسترداد كافة حقوقه الوطنية. ولا بد من التأكيد على

ضرورة تقوية التنسيق العربي للوصول إلى تحقيق السلام الشامل الذي ترضى به الاجيال.

ب - التحدي الاقتصادي : ويتمثل فيما يتعرض له الاردن من صعوبات اقتصادية نتيجة لتراكم ديونه الخارجية وما خلفته حرب الخليج من ضغوط وازمات اقتصادية تشابكت والقت بثقلها على الوطن والمواطن مما يحتاج إلى تعبئة طاقات الشعب وموارد الوطن وتوجيهها نحو بناء قاعدة انتاجية متينة تمكن البلاد من تقليص اعتمادها على العالم الخارجي وتحريرها من مختلف اشكال التبعية الاقتصادية والمساعدات الخارجية واستيعاب الايدي العاملة الوطنية العاطلة عن العمل ومعالجة الفقر التي استشرت في المجتمع حتى اصبحت لا تطاق وفي هذا المجال فقد تمكنت بما يقوله بيان الحكومة ونصه:

- لقد تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٧ وفق سياسة اقتصادية تعتمد على تفعيل مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة القطاع العام. الخ.

والسؤال المطروح هو ماهي الآلية التي ستبنيها الحكومة لاشراك القطاع الخاص بفعالية وجميع الاجراءات الحكومية البيروقراطية تضع العراقيل امام الاستثمار والمستثمرين؟؟

وما هي الية رفع كفاءة القطاع العام المترهل والذي يعمل في معظمه ليعيش هو

وليس لتعيش المؤسسة؟؟

اقول هذا وفي ذهني سؤال كبير، كبير ناشيء عن مواجهة المرحلة الاقتصادية الخطيرة المقبلة والتي قد تنتج عن العملية السلمية والسؤال هو؟

كيف لنا ان نستدرج الاستثمار والمستثمرين بيروقراطية اجهزتنا وتشريعاتنا المعقدة في مقابلة تشريعات مبسطة واجهزة كفوة وتسهيلات كبيرة في الطرف الاخر من المعادلة؟؟

ان تقديري - ان بقينا كما نحن - ان العملية الاستراتيجية في المرحلة القادمة ستكون في اتجاه واحد ليس لنا فيه نصيب كبير بل ستكون الخسائر الاكبر! وان املنا في الحكومة لكبير ان تعي هذا الموضوع بكل ابعاده وان تتخذ الاجراءات الرديكالية للتغيير السريع قبل ان نجتاحنا العاصفة القريب وصولها.

ونقطة اخرى على الصعيد المالي والنقدي ومع تقديرنا الكبير للنمو الحقيقي بحدود ٦% بينما يتوقع ان الاسعار ستزيد بحدود ٥,٤% فكيف لنا ان نوفق بين هذه النسب المتفاوتة وضول الاسعار الذي يأكل الرواتب والاجور وضرائب باهظة ينوء تحت وطأتها جميع فئات الشعب؟ كيف لنا ان نوفق بين ذلك وليس في نيتنا زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين العسكريين والمبنيين الذي يعيشون برواتبهم المتواضعة على هوامش الحياة الكريمة؟

ج - التحدي الحضاري : يتمثل في مجالات المعارف العلمية والتكنولوجية

وتطبيقاتها، وهذا يتطلب تمكين الانسان الاردني من اكتساب القدرات والمهارات اللازمة في هذا المجال، نقلاً واقتباساً وتكيفاً وتطويراً وإبتكاراً في ضوء احتياجات واقعية وما يتطلب من وسائل تكنولوجية ملائمة. والهدف الرئيسي الذي ينبغي انجازه هو توطيد الفكر العلمي وتوطيد الدراية التكنولوجية في مؤسسات السياسة والاقتصاد والانتاج والتعليم والاعلام والتنظيم الاداري والاسرة والعلاقات الاجتماعية وغير ذلك من نظم المجتمع ومؤسساته، وهذا التحدي هو اوسع واعمق بكثير من مجرد شراء المعدات التكنولوجية واستهلاك منتجاتها ولعل خطة التطوير التربوي التي يوشح بها منذ ست سنوات تركز بشكل خاص على الابعاد النوعية للامانة الاردني كما تقول الخطة لتكون نتائج التعليم متناسقة ومتطلبات الوطن الحقيقية.

د - ومن منظور التحديات التي تواجهها بلادنا على المستوى المحلي بشكل عام وتحديداً للمنطقة الانتخابية التي امثلها وهي الدائرة الاولى عمثلة بمناطق بسان، طارق، وماركا، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٠٠ الف مواطن قلها مشاكلها ومطالبها العادلة وهي مطالب مشروعة تتعلق بامورها الحياتية اليومية وهذه المطالب التي اقدمها ليس من باب المزايدة وتسجيل المواقف انما هي مطالب حقيقية ممكنة التنفيذ وسهلة التطبيق ان توفرت عدالة التوزيع في تقديم الخدمات وخاصة للمناطق التي تحتاج اكثر رعاية ولا اود ان

هكذا من المأهول

اعدد هذه المطالب لان مجالها واسعة ومصادر تنفيذها مختلفة ولكني ارجب بايجاز اهمها واكثرها اولوية مع ادراكى ان هذه المطالب ستكون مجال اثارها عندما يجن موعده مناقشة قانون الموازنة العامة ولكن ما اود تلخيصه في الاتي هو عبارة عن ائثار ميكرو فلعله يجد مكاناً له في قانون الموازنة العامة.

١ - ان سكان الدائرة الانتخابية الاولى بحاجة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية لتساوى ببقية مناطق المملكة واكثر تحديداً ببقية احياء العاصمة اذ ان المراكز الصحية الموجودة بحاجة إلى رفع مستواها لتناسب وكشافة السكان والمستوى الصحي وهناك حل لهذه المشكلة يتمثل باعادة تشغيل المستشفى العسكري بهاركا والذي كان يقوم بتقديم الخدمات الصحية للمتقنين وغيرهم والذين حرموا منها نتيجة توقيف عمل هذا المستشفى.

ان سكان الدائرة الاولى يطالبون دولتكم باعادة فتح هذا المستشفى لتقديم خدماته لهؤلاء السكان بالسرعة الممكنة علماً بان ذلك ممكن وسهل ولايكلف الكثير وكل ما يتطلبه هو القرار الاداري السليم وكذلك رفع مستوى خدمات المراكز الصحية الاخرى في كل من طارق، بسان وماركا وبذلك تكون الخدمات الصحية لهذه الدائرة بمستوى جيد وسيقبل سكان الدائرة وسقبال نحن مثل هذا الاجراء بكل الشكر والتقدير لدولتكم وحكومتيكم.

٢ - ان طريق الحزام الدائري الواصل من مصنع البيسي الى جمرق القويسمة هو شريان حياتي لجميع السيارات الثقيلة المتجهة إلى العقبة والقادمة منها بالإضافة إلى اعداد كبيرة من السيارات الصغيرة التي تتخذ نفس الاتجاهين مما يجعل هذا الطريق مزدحمة يومياً وعلى مدار ٢٤ ساعة ومن المحزن جداً ان هذا الطريق قد بنيت في الخمسينيات وسمي بالطريق الدائري تكمله للحزام الدائري حول مدينة عمان من جهاته الاربع واذا ما نظرنا إلى هذا الحزام لوجدناه في شمال العاصمة وغربها وجنوبها هو عبارة عن اتوسترات واسعة مسفلتة بطريقة ممتازة ذات اربع مسارب تتوفر فيها الاثارة والجزر الصغيرة ومشجرة ويبقى هذا الطريق اليتيم مستثنى من عناية وزارة الاشغال رغم اهميتها الواضحة ورغم حوادث الدهس التي تتم باستمرار حتى سمي (حزام الموت) نظراً لكثرة الحوادث التي تقع عليه لاذحام المرور الكثيف من جهة ولضيقه من جهة اخرى كونه ذات مسرب واحد تكثر فيه الحفر والمطبات.

لقد راجعت وراجع غيري وزارة الاشغال وعلى مدار الست سنوات الماضية وطلبتهم باسم السكان وباسم اتسائتهم وباسم قتلاهم وقد حصلنا الوعود الكبيرة التي لم يتفل منها شيء وراينا التنفيذ يتم بدلاً من ذلك في جميع انحاء المملكة لمناطق وشوارع اقل اهمية بكثير واليوم اجد نفسي مطالباً من جديد وباسم جميع سكان المملكة وتخصيصاً سكان عمان

والمنطقة الشرقية باعطاء هذا الطريق ما تستحقه من عناية واهمية واملنا كبير بالتنفيذ العاجل لتوسعته ولو بالحدود الدنيا من هذه التوسعة ولو بمسرب اضافي واحد وهذا ليس بمطلب كبير فهل يعقل ان يحدث هذا في ببلدنا وامام عيون المسؤولين ولايعطي العناية الكافية؟

٣ - هناك بعض الطرق الرئيسية التي تم تخطيطها سابقاً والمصدقة نهائياً والتي تربط طريق الزرقاء مع اتوستراد سحاب لتسهيل حركة الاليات من شمال المملكة الى جنوبها دون المرور في العاصمة وخاصة طريق وادي القطار وطريق وادي العش التي نأمل من دولتكم اعطائها العناية الخاصة خدمة لجميع سكان المملكة بشكل عام وسكان المنطقة الشرقية بشكل خاص:

٤ - ان اراضي المنطقة الشرقية وهي واجهة عشائر الدعجة قد حرمت دون غيرها من التسوية وكذلك اراضي الفوسفات والتي هي ملكاً لعشائر الدعجة والتي تم اخلائها من قبل شركة الفوسفات لتطالب باعادتها لهذه العشائر واتخاذ الاجراءات العاجلة لانصاف عشائر الدعجة وتسوية واجهتهم اسوة ببقية الواجهات العشائرية في مناطق المملكة الاخرى المختلفة واني على ثقة بان دولتكم لن يتوانى عن الابعاز للدوي العلاقة لانصاف هذه العشائر التي حرمت من حقوقها وتشعر بمرارة نتيجة تجاهل مطالبها العادلة.

٥ - ان المنطقة الشرقية والتي لم تلق الرعاية الكافية لاسباب وظروف متعددة في الوقت السابق لترجو ان تعطى رعاية خاصة وهي منطقة شعبية تنقصها معظم الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والمياه وعندما نفتخر في المملكة ان المياه والكهرباء تصل إلى جميع مدنها وقرانا بنسبة ٩٨% فان هذا الكلام يصبح منقوضاً لان هناك مناطق شعبية في العاصمة وخاصة مناطقها الشرقية من وسط العاصمة في ماركا وفي ابو عليا الشرقي وفي بسان والتي لايتعد كثيراً عن وزارة المياه وسلطة الكهرباء حيث لايزال الناس في هذه المناطق لايتوفر لديهم التيار الكهربائي بل يستأجرونه من بعض المواطنين الذين يبيعون الكهرباء من موقوفاتهم الخاصة لهؤلاء السكان وبأوقات محدودة وحسب امزجتهم وكذلك المياه فلا زالوا يشربون بواسطة التناكات واحياناً على الدواب فهل يعقل ان يحدث هذا ومعالجته سهلة للغاية ان توفرت العدالة في توزيع الخدمات!! ونحن الذين نفتخر بوجود افضل بنية تحتية في المنطقة؟؟

ان لدى وزارة المياه وشركة الكهرباء وسلطة الكهرباء المعلومات الدقيقة عن هذه المواقع المحرومة من هذه الخدمات وتحديداً في منطقة شمال عمان، ابو عليا الشرقي شرق الحزام الدائري (اي المغيرات، خالد، العايد، البيضا، والمناخر، الماضونه، ورميدان) ونحن على ثقة بان دولتكم ستسألون السادة الوزراء المختصين وستكون الاجابة بانها موضوعة على

هذا من أعمال

موازنة عام ١٩٩٤ ولكننا نؤكد لدولتكم مقدماً بأنها موضوعة منذ عام ١٩٨٧ ولكن تلك المخصصات تحول وبقدرة قادر إلى أماكن أخرى!!

وهذه الخدمات هي من الضروريات الحياتية اليومية والتي نأمل اعطائها ما تستحقه من عناية ورعاية.

انني ادرك ان هناك خدمات أخرى لها علاقة بأمانة عمان تشترك فيها مع بقية الوزارات والدوائر ولكنني لن أتى على ذكرها كوني اقوم بالتنسيق حولها مع معالي امين عمان الذي وعدنا باعطاء هذه المواضيع ما تستحقه من عناية سواء في مجال الطرق والحدائق والمتنزهات والأسواق التجارية وغيرها ونحن على ثقة من ان معاليه سيوفي بوعوده لمعرفتنا بصدق توجهاته.

٦ - ان توزيع الخدمات الهادفة وفتح الشعب البريدي والمحاكم الشرعية والنظامية حيث التجمعات السكانية الكثيفة في اسكان ماركا ومنطقة بسيان وطارق / ابو عليا بعدالة هي من المطالب الملحة للسكان، ونأمل اعطائها ما تستحقه من عناية.

٧ - ان الأراضي التي ضمت إلى امانة عمان الكبرى عام ١٩٨٧ وكانت خارج التنظيم اصبحت تعود إلى امانة عمان الكبرى مما يستوجب عليها دفع ضريبة المسققات وإذا ما علمنا ان معظم هذه الأراضي زراعية فقد ترتب عليها ضرائب متراكمة منذ ذلك التاريخ وحيث ان المواطنين الملايين لم

يستطيعوا دفع هذه الضرائب الباهظة فقد اصبحتوا بين امرين احدهما مر فاما الاستدانة لدفع هذه الضرائب او بيع املاكهم وهذا أسهل عليهم، ولقد شكلت اللجان المشتركة ما بين امانة عمان ووزارة المالية ولكن دون جدوى، فنرجو ان تجد الحكومة حلاً عاجلاً لهذه المشكلة الملحة.

هـ - لقد أشار الزملاء تفصيلاً للبيان الوزاري في معظم بنوده بما يخص دعم الزراعة والتصنيع الزراعي والبطالة وضرورة معالجتها والتعليم الجامعي وغيره ولا أود ان ازيد على ذلك لمجرد تسجيل المواقف، فما قالوا وسجلوه فيه الكفاية.

ولكنني أود ان أشير بشكل خاص بالسياسة الخاصة بقواتنا المسلحة الأردنية الباسلة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني هذه القوات التي مهيا قدمنا لها فلن نعطيها حقها وهي الساهرة على امننا واستقرارنا والتي نفتخر بالمستوى الذي وصلته علمياً وتدريباً وتنظيماً وتسليحاً، وفي هذا المقام فاني اطالب الحكومة بدعمها بكل الامكانيات الممكنة لتكون بمستوى العصر.

دولة الرئيس، زملائي النواب: هذه طروحات وهذه مطالب الدائرة الانتخابية التي اعتز بتمثيلها في هذا المجلس الكريم، والتي أمل من حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي بما عرف عنه من جدية في العمل وجرأة في اتخاذ القرار ان تعطي ما تستحقه من اهتمام وان تقضي بالحكومة تتوقف على مدى تلبية هذه

الطروحات وهذه المطالب.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد حماد ابو جاموس، المتكلم الاخير في هذه الجلسة الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم كتابه: «كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله».

والصلاة والسلام على رسوله الامين القائل «احفظ الله يحفظك، احفظ الله يحفظك» اذا سألت فاسأل الله، واذا استعنت فاستعن بالله، واعلم ان الامة لو اجتمعت على ان ينفعوك بشيء لن ينفعوك الا بشيء قد كتبه الله لك ولو اجتمعت على ان يضروك بشيء لن يضروك الا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الاقلام وجفت الصحف».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

ارجو ان اؤكد في بداية كلمتي انه ليس بيني وبين دولة رئيس الوزراء على المستوى الشخصي الا علاقات المودة والاحترام كما تربطني بعدد من السادة الوزراء علاقات الصداقة والزمان اما العدد الاخر من اعضاء الحكومة الذين لم يكن لي شرف المعرفة

بأشخاصهم فان الواجب الشرعي والانساني يقضيان باحترام كرامة الاشخاص. ولذا فان الاطار الشخصي مستبعد من مقال هذا المقام، ناهيك عن ان المودة والصداقة تقتضيان الصدق والصراحة اللهم اني اعوذ بك من اضل او أضل او اذل او اذل، او اظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: ان ازمة امتنا ازمة إرادة وان الغشائية التي عمت صفها مبعثها الوهن وصور العزيمة وعقدة الخوف التي كرس في نفوسنا وظهرت في سلوكنا، ومن صودرت ارادته ضلت ادارته ومن لا يملك قراره لا يملك مساره وان ادارة الازمات ونحن امة ازمات - لا يصلح لها من كان مأزوم الارادة وان الخائف لا مكان له في صف رجال الدولة وان من تضعه ارادة الحكومة لا ارادة الشعب لا يملك محاسبة ولي نعمت من هنا جاءت رسالة الاسلام العظيمة حرباً على العبودية جاءت لاطلاق حرية العباد وتحرير ارادة الخلق جاءت لتحرير العقل من كل اضاليل الجهل والجاهلية في كل زمان ومكان، وجاءت لتحرير النفس من قيود الشهوات واذلال الكرامة التي رفعها الله عز وجل ولقد كرمتا بني آدم، جاءت لتطلق يد الانسان المكرم نظيفة طاهرة في البناء والاعمار وارساء الحضارة لا لتفسي في الارض وتهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد..

جاءت لتحرير اللسان وتطهيره من الكذب والزور والبهتان والنفاق الرخيص الذي يمسح

هكذا من المأهول

الخارجي.

وأعود إلى المهمتين الأساسيتين للحكومة وأولاهما إجراء الانتخابات النيابية ورد في البيان وبين يدي الحديث عن الانتخابات النيابية أجد نفسي ملزماً أن أقف تحية احترام وإجلال للانتخابات عام ١٩٨٩ التي كانت انتخابات حرة ونزيهة بحق وحقيقة وإلى سيادة رئيس وزرائها والحكومة أن ذلك لانها افرزت مجلس نيابي شاعراً قادراً على وضع هامات الأردن والامة بأسرها ولا يضيره ما نسمع اليوم وغداً من اصوات خافتة لا تستطيع ولا تقوى ان ترقى إلى نواب ذلك المجلس ورد في بيان الحكومة «وقد هيأت حكومتي بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة والمشاركة لكل ابناء الوطن من شتى الاصول والمنابت فكانت حرية كل مواطن مطلقة بالترشيح والانتخاب» انتهى الاقتباس.

نعم لقد هيأت الحكومة بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح ولكن النجاح لماذا؟ انه النجاح في الحيلولة دون وصول اغلبيّة معارضة لمسيرة الاستسلام للمشروع الصهيوني الأمريكي القادم الذي يزحف للهيمنة على المنطقة بأسرها.

وردد في بيان الحكومة «وقد جاء تعديل قانون الانتخاب الذي اعطى لكل ناخب صوتاً واحداً بعد حوار شامل بين رجال السياسة والفكر والثقافة والصحافة ومختلف الزوايا الطيف الحزبي والسياسي من ابناء هذا

شخصية صاحبه في الدنيا ومحطها في الدرك الاسفل من النار في عالم الآخرة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: انني وفي معرض مناقشتي لبيان الحكومة لن اذهب إلى ما ذهب له معظم النواب المحترمين في السير مع نظرات البيان التفصيلية ذلك ان لي وقفة مبدئية مع الحكومة تنطلق من الثوابت الاسلامية والمنظرة القومية والمصلحة الوطنية.

انني سأقف مع بيان الحكومة المكلفة عند مهمتين اساسيتين كلفت هذه الحكومة بهما عند تشكيلها وهما :

١ - اجراء انتخابية نيابية حرة ونزيهة وبالتزام وضمانة شخصية من جلاله الملك.

٢ - مواصلة ما بدأ به رئيسها عما اطلق عليه مسيرة المفاوضات السلمية.

اما بقية فقرات البيان التي عرضت لرزمة السياسات الداخلية في شتى مجالاتها فهي مسائل فنية لا أرى الخوض فيها مجدداً ما دامت المهام الاساسية للحكومة لنا منها موقف يتضح من خلال استعراض طبيعة ادائه هذه الحكومة لتلك المهام ناهيك عن أن رزمة السياسات الداخلية التي وردت في خطاب العرش قد جاءت لمسات عمرمية لم تأخذ مضامينها التفصيلية ولا ابعادها الفنية كي تكون عملية مناقشتها وتقييمها ذات جدوى عملية، من هنا كان مطلبنا بان تترجم الحكومة توجهات خطاب العرش الى بيان تفصيلي لمجمل سياساتها المستقبلية سواء ما كان منها على الصعيد الداخلي ام على الصعيد

الوطن العزيز» انتهى الاقتباس.

ونقول للحكومة المكلفة اعلى الله ثمثروون ام بشعبنا تستخفون، ام بنوابه تستهزون فمتمى اقيم هذا الحوار وعلى اي صعيد وعبر اي منبر ام انكم قررتم الغاء الدستور الذي حدد آلية تعديل التشريع عبر قنواته المعروفة، ولم قفزتم فوق الشرعية الحقيقية والالية الواضحة للتعديل فلم لم تقوموا بدعوة المجلس النيابي الحادي عشر وكان في الوقت متسع وتقدموا بالتعديل الخطير الذي ضرب الوحدة الوطنية واتى على النسيج الاجتماعي للدولة وكسرس الطائفية والاقليمية والعرقية والمذهبية والعصية الجاهلية، ودمر العائلة لا اقول العشيرة، وزرع البغضاء والعداوة والحقد في صفوف شرائح المجتمع وعائلاته. ويبدو ان مستحققات المرحلة التي جاءت بهذا التعديل الذي صرح ادوارد جيريان في حزيران ١٩٩٢ بتأييده له، اقول ان مستحققات المرحلة تتطلب ان يكون زحف المشروع الصهيوني على مجتمع مفكك متشاحن متاغضن منشطر حتى تكون عملية التغلغل والانتشار الصهيوني سهلة في مثل هذا الوسط. ولكن املنا بالله أولاً ثم باصالة شعبنا ونمسكه بعقيدته.

ثانياً : نتجاوز كل ما تركه هذا القانون على اللحمة الاجتماعية والجبهة الوطنية ليكون جسم شعبنا كياناً صلباً متماسكاً متيناً ومحصناً ضد خطر السرطان الصهيوني القادم.

دولة الرئيس، حضرات النواب

المحترمون: ورد في بيان الحكومة «كما اثبتت العملية الانتخابية حياد حكومتي وحرصها الاكيد على توفير اجراء الحرية والمساواة والمشاركة للجميع حتى تكون الانتخابات نزيهة كما اردناها وقد كانت كذلك والحمد لله، فقد شهد لها القريب والبعيد بانها الاكثر نقاءً ويسراً وشمولية ونزاهة وعدلاً والاصدق تعبيراً، عن وحدتنا الوطنية» انتهى الاقتباس.

ان شر البلية ما يضحك

لقد كان الحياد من الحكومة براء وهي تهمة اشهد ببراءة الحكومة منها، اذ دخلت الحكومة باجهزتها الرسمية وبيعض وزرائها وبعض كبار موظفيها وعلى الصعيد العملي والعلمي حزباً منافساً لنا ولبن يلتقون معنا على ثوابت مبدئية فيما يخص تصفية الصراع مع اليهود، وقد كان في مقدمة هذه الاجهزة وعلى رأسها المخابرات العامة التي مارست من أساليب الضغط والترهيب والتهديد والوعيد والترغيب ما أخرج العملية الانتخابية في الكثير من دوائر المملكة عن ارادة الشعب الحقيقية حيث تم تزوير ارادة الناخبين بالتهديد والاكراه وحشد اصوات الكثيرين من موظفي الدولة وعناصر المخابرات والمخبرين والعسكريين والمكررين و الاموات وقد بعث في هذه الانتخابات من المقابر ناخبون قبل يوم الحشر الموعود.

اية حرية واية نزاهة تتحدث عنها الحكومة التي امطرتنا بوابل من شائيب عدلها وانصافها ومساواتها تشمل بعشرات الالوف من الناشير

هكذا من الشاعرين

التي غصت الخلوقة النظيفه من ابناء شعبنا بمباراتها الهابطة واضاليلها المفترية، وافكها الفاضح الواضح والتي كانت توزع من قبل موظفي الاجهزة الرسمية ومتتسي المخابرات العامة، وتحملها إلى الاحياء والمناطق سيارات المخابرات العامة.

ولم يفت الحكومة واجهزتها البراعة في تزوير ارادة المواطن من خلال انتحال عناوين وهمية تذييل تلك المناشير وانتحال شخصية حزب جبهة العمل الاسلامي في اخر منشور وزع يوم الاحد ١١/٧/١٩٩٣ والذي سبق يوم الاقتراع مباشرة، تناشد فيه باسم جبهة العمل الاسلامي الناخبين والناخبات في محافظة الطفيلة بتوجيه اصواتهم نحو مرشح اخر بديل للدكتور عبدالله العكايلة الذي استطاعت الفئة الضالة، شهدوا على انفسهم انهم ضالون من تشويه سمعته وابعاده عن ساحة الشرف والرجولة وانا اقتبس هنا من المنشور «وذلك حرصا على بقاء الصوت الاسلامي في مجلس النواب عالياً ولا حول ولا قوة إلا بالله انتهى الاقتباس من المنشور».

لقد سلم ابليس لمن صاغوا هذا المنشور بدرجة الاستاذية واكتفى معهم بموقع التلمذة والتبعية اية حرية اية ديمقراطية تلك التي تتحدث عنها الحكومة حين يقوم مدير مخابرات الطفيلة باستدعاء الناس الى مكتبه والتقاطهم من على الطرقات واصطحابهم في سيارته والطلب منهم ان يصوتوا لاشخاص معينين ويهددهم بمزيد من النقل التعسفي

والفصل الوظيفي ولا يتورع ان يعلن امام المواطنين الذين تم استدعائهم بان زيدا سوف ينجح خاوة وان عمرا لن يتمكن من النجاح مما حدا بزيد ذلك، ان يعلن انه سينجح ولو لم يكن معه إلا صوت زوجته وان عمرا ذلك لن ينجح لو صوت له الشجر والحجر.

اية عدالة واية حرية وحياد تتكلم الحكومة عنه حين باشرت اجهزتها وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم عمليات ابعاد جماعي ونقل تعسفي لمشرات الموظفين لم تحترم فيه دستورا ولم ترع فيه حقاً مقدساً مصوناً، بسبب انتساب بعضهم وموازرة البعض الاخر لحزب جبهة العمل الاسلامي ومرشحيه وقد شارك وزير التربية والتعليم في عمله هذا كل من وزير التنمية والاشغال والياه والثقافة وبطيعة الحال معالي وزير الداخلية الذي كان القاسم المشترك والموجه لقرارات الابعاد حسبما ورد على السنة بعض الوزراء الذين تم الاتصال بهم بشأن تلك القرارات التعسفية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، لقد توقعت التدخل السافر للحكومة في الانتخابات وتوقعت قيام الاجهزة الرسمية بتحرير ارادة المواطن وتغييرها لصالح بعض المرشحين واقصائها وتشتيها عني في محاولة للحيلولة دون تحقيق فرصة النجاح.

لذا فقد وجهت للناخبين في محافظة الطفيلة عبارة جاء فيها «ان تحريف ارادة المواطن وتغييرها لا تنقل ولا تختلف عن تزوير هذه الارادة في ضناديق الاقتراع، وان من تضعهم

هذه الارادة المزورة لا يمثلون الشعب ولا يملكون النيابة عنه حتى وان جلسوا تحت قبة البرلمان» ان المزورين لا يملكون اهلية النقد ولا التقييم للاتصاله الصادقين، وان من اشترى في مرحلة الترشيح فاقدا لاهلية النقد والتقييم في مرحلة النيابة خصوصاً للنواب الحقيقيين لقد بلغ تدخل الحكومة حداً لم يكن تصور حدوثه متوقفاً حيث بلغ الامر إلى مساومة المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية على معونتهم الشهرية مقابل الادلاء باصواتهم العلنية لصالح من يراد انجاحه.

لقد كانت معركتنا مع الحكومة، ايها السادة من حي الى حي ومن شارع إلى شارع حتى بلغت مضارب النفر القليل من البدو القاطنين في المنطقة الذين وصلت لهم الاجهزة وهددتهم بضرورة التوجه إلى مرشحين باعياهم او الغياب عن مرشحين اذا كان المقصود عبدالله العكايلة واستمرت عملية ملاحقة الاجهزة لنا وعاربة فرص النجاح لنا حتى يوم الاقتراع لتنتقل عناصر مكلفة تعلن انسحابي من المعركة الانتخابية فيما جندت مجموعة اخرى للانطلاق الى الصناديق من بعد ظهر ذلك اليوم يوم الاقتراع لتعلن اصابتي بعيار ناري في تلك الساعة كانت طائرة هيلوكبتر التي كانت تحوم في المنطقة وقد راود اولئك الذين انطلقوا ان الطائرة قد حضرت لنقلي إلى المدينة الطبية وقد كنت في حالة النزاع الاخيرة على حد تعبير تلك الفئة المكلفة وتطلب عدم اضاعة الاصوات الموجهة إلى هدراً وتوجيهها للآخرين.

كان هذا اخر مظاهر الحرية والنزاهة والحياد للحكومة ولكن الله اكبر من كل ما كانوا يمكنون.

ومن هنا فانني اتوجه بتحية اجلال الى الطفيلة الابية الى الرجال الرجال وإلى النساء الحرائر الذين لم تنته التهديدات ولم تضعفهم الوعود لا الترهيب ولا الترغيب وكان عند مستوى تحد خطير شرس تغلبت باذن الله ومشيئته وارادته، ارادتهم على ارادة الحكومة ابعد كل هذه تجرؤ الحكومة على التلطف بالفاظ النزاهة والحرية والديمقراطية!

انني أعلن أمام مجلسكم الكريم ان الانتخابات في مجملها فيها خلا بعض الدوائر التي قد لا يتجاوز عددها اصابع اليد الواحدة ان الانتخابات لم تكن حرة ولا نزهة بل كانت مطاردة مقيدة لحرية الناخب ومزورة لارادته وان الحكومة قد خرفت التزام جلالة الملك وضمانته الشخصية لهذه الانتخابات وارهبت المواطنين واعتدت على حرياتهم وعلى حقوقهم الدستورية.

وقد قمت بارسال برقية إلى صاحب جلالة الملك بهذا الخصوص مع بداية عملية ابعاد الموظفين الذين لا زال بعضهم مبعداً لهذه اللحظة وان هؤلاء الموظفين يطلب منهم اللحظة وظلم ان يتقدموا بالناس الى وزير تعسفاً وانهم كي يوقع الوزير نموذجاً معداً التربية باعادتهم كي يوقع الوزير نموذجاً معداً خصيصاً لهذه الغاية يجيب فيه الوزير بالموافقة على الاعادة مديلاً موافقته بعبارة يطلب فيها من مدراءهم ابلاغهم ضرورة التزام اخلاقيات

هكذا من الأشغال

الوظيفة العامة، في الوقت الذي لم يعتبر فيه معاليه خطابه في مقر المرشح طلال العمري، خرقاً لقاعدة الحياد والنزاهة وامانة المسؤولية، وعلى هذا الاساس كوفى معاليه بالاستمرار في هذه الحكومة للجدارة التي اثبتتها في تشييت موظفي وزارته وتعطيل سير الدراسة في عشرات الصفوف بها في ذلك طلبية التوجيهي قرابة شهرين من العام الدراسي كما كوفى معالي وزير الداخلية ايضاً على جدارته وكفائته العالية في ادارة الانتخابات وتبينة كل اسباب النجاح التي فصلت فيها سابقاً.

انني اطالب وزير التربية والتعليم كما اطالب وزير التنمية والوزراء الذين لازال بعض الموظفين التابعين لوزارتهم مبعدين باعادتهم فوراً جميعاً إلى مواقع عملهم فلم يعد بالامكان احتيال الاستهتار الى هذا الحد بكرامة المواطنين والاعتداء على حقوقهم الدستورية بالرغم من تصريح دولة رئيس الوزراء باعادتهم جميعاً بعد انتهاء الانتخابات مباشرة.

هذه هي المهمة الاولى التي كلفت الحكومة فيها وهذا هو الاداء الذي في ضوئه اتساءل عن اية ثقة ترجوها الحكومة طبقاً لما صنعت يداها فيه.

اما عن المهمة الثانية للحكومة وهي الاستمرار في المسيرة التفاوضية او كما سماها البعض الاشتباك التفاوضي او تارة الجهاد السلمي فأقول ان المرحلة التي تعبرها امتنا ويمر بها شعبنا تستدعي مواجهة الخطر

الصهيوني برص الصفوف وتحصين الامة وتعبئتها وعدم التفريط بالحقوق، والحيولة دون تحقيق اهداف العدو السياسية والاقتصادية والثقافية وتبصير امتنا وشعبنا بالرؤية المستتيرة والسياسة الراشدة التي نحفظ لهذه الامة ثوابتها ونحافظ على قيمها ونجسد هويتها ونصون عقيدتها ونزعى مصالحها وتؤمن مستقبل اجيالها. لا ان نقاد الامة في مناخ من اليأس والهزيمة والتمزق والتجزئة والاستضعاف الى قبول الامر الواقع القائم على تكريس الهيمنة الصهيونية الامريكية على القرار السياسي والاقتصادي في الوطن العربي الاسلامي.

اننا ان كنا عاجزين عن التقدم نحو احراز النصر فلا يجوز ان ننزل نحو صناعة الهزيمة وفرض اليأس والاستسلام على مستقبل الامة واجيالها.

ان حكومات العدو الصهيوني وقياداته كانت دائماً تضرب المثل الاعلى في الثبات على المواقف المتصلبة والتشبث في مصالح اليهود ولولا مواقف قياداته تلك وتبنيها للشعب اليهودي على ارض فلسطين المحتلة، لقر اليهود من فلسطين مع بدايات الثورات الفلسطينية والحركات الجهادية الاولى، بينما نسمع من حكوماتنا عبارات اليأس والتخويف والتشبث بمسيرة الاستسلام للارادة الصهيونية الامريكية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: ان سفينة الامة سوف تفرق بفيضان المد

عن التوجه نحو هذا السبيل.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: من خلال ما تقدم وفي ضوء موقف الحكومة وادائها من المهمتين الاساسيتين اللتين كلف بها فائتي اجد نفسي من منطلق اسلامي ونظرة قومية ومصلحة وطنية اخاطب هذا المجلس فأقول: إن ما عملته الحكومة في المهمة الاولى وحدها قليل باسقاطها حتى لو كانت قد حازت على ثقة المجلس النيابي الحادي عشر فكيف بها ستجره على الشعب في مهمتها التالية انني ادعو كل من يملك حرية الارادة ويمثل الشعب حقاً وحقيقة ان يعني هذه الحكومة من مهمتها ويحبب الشعب مزيداً من العنت والارهاق في ظلها إذ لم تلتفت الحكومة إلى ضنك العيش لذوي الدخول المحدودة من موظفي الدولة بجهازها المدني والعسكري واكتفت بزيادة مرتبات اعضائها الامر الذي لا نقره ولن نقر ترجمته المالية في الموازنة ما لم يقترن بزيادة موازية ومعقولة لموظفي الدولة مدنيين وعسكريين لما نعلمه من معاناتهم وما يرفضه واجب الامانة وشرف المسؤولية تجاههم.

والله اسأل ان يلهمنا السداد في القول والرشاد في العمل انه نعم المولى ونعم المجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام
شكراً للدكتور عبدالله العكايلة، بقي خمسة عشرة متحدثاً لذلك سنستأنف جلستنا غداً

الصهيوني الامريكي القادم إلى المنطقة وإن اولى موجات هذا الفيضان الغامر لامتنا عامة ولاردنا الحبيب خاصة هو ما سمي بمشروع غزة اريحاً وما أقدمت عليه الحكومة من توقيع ماسمي بجدول الاعمال مع العدو الخاصب الامر الذي نرفضه ونحذر من مخاطره على الاردن كوجبة اولى للابتلاع ونتيجة حتمية لطبيعة الاتفاق.

وفي وسط هذا الخضم، وامام هذا الضياح والوهن يبدو الحديث عن العلاقات العربية العربية والاسلامية في بيان الحكومة كما بدا في بيانات الحكومات السابقة في دائرة الاماني والعبارات الانشائية التي لا تشير إلى اي امل حقيقي يضعها في دائرة الاجراء والممارسة التي تجعل من هذه العلاقات نسيجاً واقعياً في بناء الصف العربي والاسلامي إذ ان الانظمة لم تعد تملك لا الرغبة ولا القدرة على تحقيق هذا الامل لا بل اصبحت تتسابق إلى قبول المشروع الصهيوني الامريكي القائم على النظام العالمي الجديد الذي جاء يبشر بنظام شرق اوسطي يمنح في تقطيع اوصال الوطن العربي والاسلامي، وبعبارة اشلائه واعادة تشكيل جغرافية سياسية جديدة على هذا الاساس.

ان السبيل إلى الاخلاص معروف لدى حكومات العالم العربي والاسلامي وهو في اعادة بناء الصف والسير الجاد للوحدة وتحكيم شرع الله في حياة الامة لدحر الخطر الصهيوني القادم وتحريم ما اغتصبه من ارض الامة، غير ان حكومتنا كسائر الحكومات العربية عاجزة

هكذا من الشيطان